واقع منظمات المجتمع المدني وإسهامها في التنمية السياسية للمجتمع

مسح اجتماعي شامل لمنظمات المجتمع المدني في مدينة بنغازي

قدمت من قبل

وردة أحمـد محمـــد عبد الســلام

تحت اشراف

عمــر إكــريم عبـد النبـي

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير فيبقسم علم الاجتماع

2017م

Copyright 2017. ALL rights reserved, no part of this thesis may be reproduced in any form, electronic or mechanical, including photocopy, recording scanning, or any information, without the permission in writhing from the author or the directorate of graduate studies and training university of Benghazi.

حقوق الطبع 2017 محفوظة . لا يسمح اخذ أي معلومة من أي جزء من هذ ه الرسالة علي هيئة نسخة الكترونية أو ميكانيكية بطريقة التصوير أو التسجيل أو المسح من دون الحصول علي إذن كتابي من المؤلف أو إدارة الدراسات العليا والتدريب جامعة بنغازي .

جامعة بنغازي
إدارة الدراسات العليا
كلية الآداب
قسم علم الاجتماع

واقع منظمات المجتمع المدني وإسهامها في التنمية السياسية للمجتمع

مسح اجتماعي شامل لمنظمات المجتمع المدني في مدينة بنغازي

إعداد

وردة أحمد محمد عبد السلام

لجنة الإشراف والمناقشة :

الأستاذ الدكتور/ عمر اكريم عبد النبي	مشرفاً	التوقيع :
السيد الدكتور / عوض عبد الرحمن الأحيول	ممتحناً داخلياً	التوقيع :
الأستاذ الدكتور / محجوب عطية الفائدي	ممتحناً خارجياً	التوقيع :

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة التخصص العالي " الماجستير"

في علم الاجتماع بكلية الآداب بتاريخ 2017.10.05 م

....

وكيل كلية الآداب

يعتمد /د. مدير إدارة الدراسات العليا

والتدريب بالجامعة

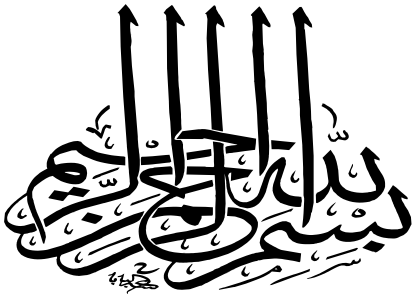

(اقْرَأْ بِاسْمِ رَبّكَ الّذِي خَلَقَ & خَلَقَ الإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ &
اقْرَأْ وَرَبّكَ الأكْرَمُ&الّذِي عَلّمَ بِالْقَلَمِ&عَلّمَ الإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ)

(سورة العلق الآيات 1 – 5)

الإهـــــــداء

إلى روح أستاذي ومعلمي الفاضل الدكتور

حسين ونيس عباس العقوري

الذي لم يدخر جهده ولم يبخل بنصحه

طيلة المدة التي قضاها مشرفاً على هذه الرسالة

أدعو الله أن يرحمه ويسكنه فسيح جناته

شكـر وتقديـــر

بعد أن من الله عليا بإنجاز هذا البحث لا يسعني إلا أن أقدم شكري وامتناني إلى روح الدكتور:

د.حسين ونيس عباس العقوري

الذي وافته المنية قبل مرحلة جمع بيانات الدراسة، داعية المولى عز وجل أن يسكنه فسيح جناته.

كما أتقدم بخالص شكري وتقديري للدكتور : د.عمر أكريم عبد النبي العبيدي أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة بن غازي، لما لمسته فيه من الأخلاق العالية وحب العلم والبحث العلمي، الذي تكرم مشكوراً باستكمال الإشراف على هذه الرسالة، وقد كانت لتوجيهاته الأثر الأكبر في إنجاز هذا العمل، فله خالص الشكر والعرفان بالجميل على مجهوداته جزاه الله عني خير.

كما أتقدم بجزيل الشكر لل دكتور: أحمد محمد الهلالي، أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة الإسكندرية، لمده يد العون والمساعدة أثناء أقامتي في جمهورية مصر، فأفضاله عليَّ لا تحصى، وله مني خالص الشكر والتقدير داعية الله أن يمنحه الصحة والعافية.

ولا يفوتني أن أقدم خالص الشكر والتقدير إلى الأساتذة: أ.طارق بن عمران، أ .فائزة المجبري أ. ريما الورفلي، أ. مبروكة جبريل، لما قدموه من مساندة وعون في جمع البيانات بارك الله لهم و جزاهم الله عني خير الجزاء.

كما أشكر جميع زميلاتي وأساتذتي بقسم علم الاجتماع في جامعتي (بنغازي- اجدابيا) وأخص بالذكر الأستاذ: محمد المنبي عبد النبي، الذي لطالما كان سنداً وعوناً طيلة سنوات دراستي، وكذلك جميع الموظفين بمقر مفوضية المجتمع المدني بمدينة بنغازي وعلى رأسهم الدكتورة: عبير أمنينه، لما قدمته من تسهيلات أثناء إجراء الدراسة.

الباحثة

قائمة الفهـــرس

الموضوع	رقم الصفحة
الآية	**ب**
الإهداء	**ج**
الشكر والتقدير	**د**
قائمة الفهرس	**هـ**
قائمة الجداول	**ح**
المقدمة	**1**
الفصل الأول : موضوع الدراسة و الإجراءات المنهجية	
أولاً: موضوع الدراسة	**4**
1 - مشكلة الدراسة	**4**
2 - مبررات اختيار الدراسة	**5**
3 - أهمية الدراسة	**6**
4 - أهداف الدراسة	**7**
5 - تعريف المفاهيم والمصطلحات الواردة في الدراسة	**7**
6 - الدراسات السابقة	**12**
7 - التعقيب على الدراسات السابقة	**23**
8 - تساؤلات الدراسة	**25**
ثانياً: الإجراءات المنهجية للدراسة	**25**
1 - المنهج العلمي المستخدم ونوع الدراسة	**25**
2 - مجتمع الدراسة	**26**
3 - مجالات الدراسة	**27**
4 - وحدة التحليل	**27**
5 - أداة جمع البيانات	**27**
6 - المعالجة الإحصائية	**29**
الخلاصة	**30**
الفصل الثاني: المنظمات والمجتمع المدني	
تمهيد	**32**
أولاً: المنظمات	**32**
1 - مفهوم المنظمات	**32**
2 - سمات وخصائص المنظمات	**34**
3 - التكوين الداخلي للمنظمة	**35**
4 - أهم عناصر نجاح المنظمات	**36**
5 - أنواع المنظمات الاجتماعية	**36**
6 - أهداف المنظمات الاجتماعية	**37**
7 - أسس دراسة المنظمات الاجتماعية	**38**
8 - تنمية وتطوير المنظمات الاجتماعية	**39**

ثانياً : المجتمع المدني	**40**
1 - التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني	**40**
2 - الاتجاهات الحديثة لتعريف مفهوم المجتمع المدني	**42**
3 - بعض المفاهيم المرتبطة بالمجتمع المدني	**44**
4 - مكونات المجتمع المدني	**48**
5 - خصائص المجتمع المدني	**49**
6 - وظائف المجتمع المدني	**50**
7 - مؤشرات قياس فاعلية منظمات المجتمع المدني	**54**
8 - منظمات المجتمع المدني في ليبيا منذ (1878-2013)	**57**
9 - قوانين وتشريعات العمل الأهلي في ليبيا	**65**
10 - إشكالية العلاقة بين المجتمع المدني والدولة	**68**
ثالثاً- منظمات المجتمع المدني والتنمية	**70**
1 - دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية	**71**
2 - دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية	**72**
3 - دور منظمات المجتمع المدني في التنمية البشرية	**74**
4 - دور منظمات المجتمع المدني في مجالات تنموية متعددة	**75**
الخلاصة	**77**
الفصل الثالث: التنمية السياسية	
تمهيد	**80**
أولاً: مفهوم التنمية السياسية	**80**
ثانياً: نظريات التنمية السياسية	**84**
1 -النظرية البنائية الوظيفية	**84**
2 -نظريـة التحـديث	**86**
3 -نظرية التبعية	**88**
ثالثاً: مؤشرات التنمية السياسية	**90**
1 -التنشئة السياسية	**90**
2 -الوعي السياسي	**92**
3 -المشاركة السياسية	**95**
رابعاً: دور بعض الشرائح الاجتماعية في التنمية السياسية	**98**
1 -النخبة السياسية و دورها في التنمية السياسية	**98**
2 -المثقفون و دورهم في التنمية السياسية	**101**
خامساً: آليات مساهمة المجتمع المدني في التنمية السياسية	**108**
1 -الآليات القانونية والسياسية	**108**
2 -الآليات الاقتصادية والاجتماعية	**109**
3 -الآليات الثقافية	**109**
الخلاصة	**110**
الفصل الرابع: تحليل بيانات الدراسة ونتائجها	
تمهيد	**113**
أولا: تحليل البيانات الأولية	**113**
ثانياً: تحليل مؤشرات قياس فاعلية منظمات المجتمع المدني	**115**

1 -المؤشرات المتعلقة بالقدرات	**115**
أ - القدرات البشرية	**115**
ب -القدرات المادية	**119**
ج -القدرات التكنولوجية	**120**
د - قدرات التحكم والتنظيم	**122**
ثالثاً: تحليل مؤشرات البيئة الوسيطة	**124**
أ - البيئة السياسية	**124**
ب -التشريعات والقوانين	**127**
ج -القيم الثقافية	**128**
رابعاً: تحليل مؤشرات المخرجات	**131**
أ - الوصول للفئات المستهدفة	**131**
ب -الاستجابة للمطالب المجتمعية	**134**
ج -متابعة النشاط وتقييمه	**136**
خامساً: تحليل مقياس إسهام المنظمات في التنمية السياسية	**139**
أ - عرض التحليل لكل فقرة من فقرات المقياس	**139**
ب -عرض التحليل الوصفي البسيط لأبعاد مقياس التنمية السياسية	**144**
سادساً: النتائج	**145**
1 -نتائج البيانات الأولية	**145**
2 -نتائج مؤشرات القدرات	**145**
3 -نتائج مؤشرات البيئة الوسيطة	**145**
4 -نتائج مؤشرات المخرجات	**146**
5 -نتائج أبعاد مقياس التنمية السياسية	**146**
أ - بعد التنشئة السياسية	**146**
ب -بعد الوعي السياسي	**147**
ج -بعد المشاركة السياسية	**147**
سابعاً: التوصيات	**148**
ثامناً: الصعوبات	**149**
المراجع	**150**
الملاحق	**161**
الملحق (1) استمارة المقابلة	**162**
الملحق (2) نصوص بعض القوانين والتشريعات الصادرة بشأن الجمعيات الأهلية في ليبيا	**170**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	يوضح اهتمام المجتمع الليبي بمنظمات المجتمع المدني قبل ثورة 17فبراير 2011، حسب تاريخ ومكان النشأة ونوع النشاط	63
2	يوضح توزيع المبحوثين حسب النوع	113
3	يوضح توزيع المبحوثين حسب العمر	114
4	يوضح توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي	114
5	يوضح نوع نشاط المنظمات	115
6	يوضح توزيع المبحوثين حسب الصفة التي يمثلونها في المنظمات	115
7	يوضح الجهة التي بادرت بتأسيس المنظمات	116
1-8	يوضح عدد أعضاء مجالس الإدارات	116
2-8	يوضح عدد أعضاء مجالس الجمعيات العمومية	117
3-8	يوضح عدد الأعضاء المتطوعون	117
9	يوضح الأفراد الأكثر تطوعاً لدى المنظمات	118
10	يوضح طبيعة تعاون المتطوعين مع المنظمات	118
11	يوضح كيفية تمويل مشروعات المنظمات	119
12	يوضح نوع قواعد البيانات المتوفر لدى المنظمات	120
13	يوضح وسائل الأعلام والاتصال التي تستخدمها المنظمات	121
14	يوضح كيفية اختيار أعضاء مجالس الإدارات بالمنظمات	122
15	يوضح وجود أعضاء بالمنظمات معينون من الحكومة من عدمه	122
16	يوضح وجود لجان مختلفة لإدارة النشاط بالمنظمة	123
17	يوضح لجان إدارة النشاط لدى المنظمات حسب أهميتها لدى المنظمات	123
18	يوضح عدد مرات اجتماع أعضاء المنظمات بأعضاء مجالس الإدارات فيها	124
19	يوضح تأثر نشاط المنظمات بالمتغيرات والأحداث السياسية من عدمه	124
20	يوضح قيام المنظمة بمناشط لنشر التوعية السياسية من عدمها	125
21	يوضح أسباب عدم اهتمام المنظمة بالقيام بمناشط تهدف لنشر التوعية السياسية	125
22	يوضح طبيعة العلاقة بين المنظمة والحكومة	126
23	يوضح مدى حاجة القانون الحالي المنظم لعمل منظمات المجتمع المدني للتغيير حسب رؤية المنظمات	127
24	يوضح طبيعة العلاقة بين المنظمة والجهة الإدارية الحكومية المعنية بشؤون المنظمات	128
25	يوضح أسباب عدم تشجيع الثقافة والقيم السائدة بالمجتمع على العمل التطوعي بمنظمات المجتمع المدني	128
26	يوضح أسباب مشكلة نقص المتطوعين لدى المنظمات	129
27	يوضح أهم المعوقات التي تحد من فاعلية المنظمات	130
28	يوضح توزيع الفئات المستهدفة من أنشطة المنظمات	131

29	يوضح كيفية اختيار القضايا والموضوعات التي تهتم بها المنظمات	132
30	يوضح الزيادة في أعداد الفئات المستفيدة من نشاط المنظمات من عدمها	133
31	يوضح أدوات المنظمات لمعرفة مدى رضا الفئات المستهدفة من النشاطات التي تقوم بها	133
32	يوضح قدرة المنظمة على الاستجابة للمطالب المجتمعية المتغيرة من عدمها	134
33	يوضح مجال انعكاس نشاط المنظمة على تنمية المجتمع	134
34	يوضح أهم القضايا التي يجب التوجه نحوها مستقبلاً	135
35	يوضح الجهة المسؤولة عن عملية تقييم المناشط السابقة للمنظمات	136
36	يوضح كيفية قيام المنظمة بعملية التقييم لنشاطاتها السابقة	136
37	يوضح أهم المشروعات الناجحة التي قامت بها المنظمات سابقاً	137
38	يوضح الفئات المستهدفة من المشروعات الناجحة للمنظمات سابقاً	138
39	يوضح تحليل فقرات مقياس إسهام المنظمات في التنمية السياسية	139
40	يوضح مدى إسهام منظمات المجتمع المدني في التنمية السياسية	144

ملخص الدراسة

تحدد موضوع الدراسة في "واقع منظمات المجتمع المدني وإسهامها في التنمية السياسية للمجتمع" دراسة ميدانية لمنظمات المجتمع الم دني العاملة في المجال التوعوي والتنموي والحقوقي في مدينة بنغازي، وتم اختيار الموضوع بناءاً على الملاحظة المباشرة له والإطلاع على بعض الدراسات السابقة التي تناولته، حيث أن منظمات المجتمع المدني تُعد أحدى وسائل النهوض بالمجتمع، وأبرز مظاهر الديمقراطية فيه.

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع هذه المنظمات وما تمتلكه من قدرات وما تعانيه من مشكلات، وإبراز دورها في تنمية المجتمع وخصوصاً من الناحية السياسية.

وتم تعريف المصطلحات الخاصة بالدراسة المتمثلة في المنظمات، والمجتمع المدني، والتنمية السياسية، وقد عُ رفت نظرياً وإجرائياً وقد تم توضيح وشرح كيفية إخضاع هذه المصطلحات والمفاهيم للقياس.

وانطلقت هذه الدراسة من مجموعة تساؤلات هي : ما المنظمات الأكثر انتشاراً (منظمات التنمية – منظمات التوعية – المنظمات الحقوقية) من منظمات المجتمع المدني في مجتمع الدراسة، وه ل تتأثر أعمال و مناشط منظمات المجتمع المدني بالمتغيرات والأحداث السياسية، وما مصادر تمويل مشروعات و مناشط منظمات المجتمع المدني في مجتمع الدراسة، و ما هو تقييم منظمات المجتمع المدني في مجتمع الدراسة للقوانين والتشريعات التي تعمل في ظلها حالياً، وما أبرز المعوقات التي تعيق منظمات المجتمع المدني وتحد من فاعليتها في مجتمع الدراسة، وفي أي بعد من أبعاد التنمية السياسية يبرز إسهام منظمات المجتمع المدني في مجتمع الدراسة.

حيث اشتمل مجتمع الدراسة على (135) منظمة، وتم حصرها في المسح الشامل بناءً على نوع نشاطها الم مارس، فقد تم المسح الشامل على المنظمات ذات النشاط الحقوقي والتوعوي والتنموي، وقد تم استخدام استمارة المقابلة لجمع البيانات، و أجريت المقابلات مع أحد أعضاء المنظمات ممن يمثلون رأس الهرم الوظيفي بها وهم أما رئيس المنظمة أو عضواً في مجلس إدارتها أو مديرها التنفيذي، وذلك بهدف الحصول على البيانات الدقيقة عن المنظمة، وتم التأكد من صدق الأداة عن طريق عرضها على مجموعة من المحكمين أما ثبات المقياس فقد تم التأكد منه باستخدام معامل "كرومباخ ألفا" والذي كانت قيمته مناسبة للثقة في ثبات المقياس حيث بلغت (0.94).

وتم الاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي spss في إدخال البيانات وتحليلها وتوصلت الدراسة إلى أن المنظمات تُعاني ضعفاً في الجانب المؤسسي لها، من حيث افتقارها للقدرات البشرية والمادية والتكنولوجية، وكذلك ضعف فاعليتها نتيجة تركز السلطة وعدم دورانها بين كافة الأعضاء بالمنظمة، وكذلك قصور أدائها في الجانب السياسي نتيجة ضعف الخبرة المهنية مما جعلها تكتفي بالمشاركة في أوقات الحماس الشعبي لمواكبة الأحداث السياسية دون توظيف هذه المشاركة وتطويرها في مجالات أخرى.

المقدمة:

تشكل دراسة منظمات المجتمع المدني مدخلاً رئيساً لدراسة العلاقة بين المجتمع والدولة وهي علاقة أساسية ومهمة في دفع عملية التحول الديمقراطي، وإسباغ الديمقراطية كسمة مميزة لمؤسسات الدولة، وتعبيراً عن مستوى الديمقراطية وانفتاح المجتمع وتقدمه، كما تُعد منظمات المجتمع المدني دعامة أساسية في تطوير وتنمية كافة قطاعات المجتمع، إذا ما تم توظيفها في خلق المشاركة المجتمعية وإيجاد الشعور العام بمسؤولية الأفراد نحو مجتمعهم، حيث يعتبر العمل الأهلي أو التطوعي امتداداً لقيم التكافل الاجتماعي، فعن طريق هذه المنظمات يمكن أن تتحقق النهضة التنموية التي تنشدها جُل الدول النامية، ولاسيما في تقليص الهوة السياسية بينها وبين شعوبها، ذلك لأن منظمات المجتمع المدني تمثل قنوات اتصال مباشرة بين عامة الشعب والسلطة السياسية الحاكمة في الدولة.

ولكي تحقق منظمات المجتمع المدني الأهداف المرجوة منها لابد لها أن ترتكز على عدة قواعد و أسس علمية تمكنها من العمل بنشاط وحيوية وفاعلية أكبر، ومن بين تلك القواعد البناء المؤسسي الداخلي للمنظمات وقدراتها البشرية والمادية، وكذلك تفاعلاتها مع محيطها وبيئتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وغيرها.

وسنتناول في هذه الدراسة موضوع (واقع منظمات المجتمع المدني وإسهامها في التنمية السياسية للمجتمع) من خلال أربعة فصول كالتالي:

الفصل الأول : وقد تضمن موضوع الدراسة والإجراءات المنهجية، ويشمل الإطار العام (تحديد مشكلة الدراسة، ومبررات اختيار موضوع الدراسة، وأهمية الدراسة، وأهداف الدراسة، التعريف بالم فاهيم الواردة في الدراسة، والدراسات السابقة، والتعقيب على الدراسات السابقة، وتساؤلات الدراسة)، وتشمل الإجراءات المنهجية للدراسة (المنهج ونوع الدراسة، ومجتمع الدراسة، ومجالات الدراسة، ووحدة التحليل، وأداة جمع البيانات، والمعالجة الإحصائية).

أما الفصل الثاني: كان بعنوان المنظمات والمجتمع المدني، حيث تضمن في سياق الحديث عن المنظمات ما يلي (مفهوم المنظمات، وسمات وخصائص المنظمات، والتكوين الداخلي للمنظمات، وأهم مبادئ نجاح المنظمات، وأنواع المنظمات الاجتماعية، وأهداف المنظمات الاجتماعية، ودراسة المنظمات الاجتم اعية، وتنمية وتطوير المنظمات الاجتماعية)، وتضمن في سياق الحديث عن المجتمع المدني ما يلي (التطور التاريخي

لمفهوم المجتمع المدني، والاتجاهات الحديثة لتعريف مفهوم المجتمع المدني، وبعض المفاهيم المرتبطة بالمجتمع المدني، ومكونات المجتمع المدني، وخصائص المجتمع ا لمدني مكونات المجتمع المدني، ومؤشرات قياس فاعلية منظمات المجتمع المدني، ومنظمات المجتمع المدني في ليبيا خلال الفترة (1878- 2013م)، وقوانين وتشريعات العمل الأهلي في ليبيا، وإشكالية العلاقة بين المجتمع المدني والدولة، ودور منظمات المجتمع المدني في التنمية - الاجتماعية –الاقتصادية – البشرية - في مجالات تنموية متعددة).

في حين تضمن **الفصل الثالث :** موضوع التنمية السياسية، وقد تناول مفهوم التنمية السياسية ونظريات التنمية السياسية (النظرية البنائية الوظيفية- نظرية التحديث- نظرية التبعية) ومؤشرات التنمية السياسية (التنشئة السياسية - الوعي السياسي - المشاركة السياسية)، و دور بعض الشرائح الاجتماعية في التنمية السياسية (النخبة السياسية - المثقفون)، و آليات مساهمة المجتمع المدني في التنمية السياسية (الآليات القانونية والسياسية – الآليات الاقتصادية والاجتماعية – الآليات الثقافية).

أما الفصل الرابع : فقد خصص لتحليل بيانات الدراسة ونتائجها ويشمل تحليل البيانات الأولية وتحليل مؤشرات قي اس فاعلية منظمات المجتمع المدني (المؤشرات المتعلقة بالقدرات - المؤشرات المتعلقة بالبيئة الوسيطة – مؤشرات المخرجات)، وتحليل مقياس التنمية السياسية (عرض التحليل الوصفي لكل فقرة في المقياس- عرض التحليل الوصفي لأبعاد المقياس) والنتائج التي توصلت لها الدراسة، و توصيات الدراسة، والصعوبات التي واجهت الدراسة.

وأخيراً تم إعداد قائمة بالمراجع المستخدمة في الدراسة، والملاحق التي اشتملت على استمارة المقابلة وبعض النصوص القانونية المنظمة لعمل منظمات المجتمع المدني في ليبيا .

الفصل الأول

موضوع الدراسة والإجراءات المنهجية

تمهيد:

خصص هذا الفصل لاستعراض الإطار العام للدراسة حيث اشتمل على موضوع الدراسة والإجراءات المنه جية لها، ويشمل موضوعها (تحديد مشكلة الدراسة، ومبررات اختيار موضوع الدراسة، وأهمية الدراسة، وأهداف الدراسة، التعريف بالمفاهيم الواردة في الدراسة، والدراسات السابقة، والتعقيب على الدراسات السابقة، وتساؤلات الدراسة)، وتشمل الإجراءات المنهجية للدراسة (المنهج و نوع الدراسة، ومجتمع الدراسة، ومجالات الدراسة، ووحدة التحليل، وأداة جمع البيانات، والمعالجة الإحصائية)، وسيتم عرضها وفق الترتيب المذكور أعلاه كالتالي:

أولاً: موضوع الدراسة:

1- مشكلة الدراسة:

انطلقت منظمات المجتمع المدني نحو البناء والمشاركة في عملية التحو ل الديمقراطي في المجتمع الليبي بعد ثورة 17 فبراير 2011م، فقد لعبت دوراً مهماً خلال فترة الحرب والتحرير في مجال الإغاثة والمساعدات الإنسانية، ثم في المرحلة الانتقالية التي أعقبت الثورة بدأت العمل على نشر الوعي والتثقيف في عدة مجالات منها الفكري والسياسي والا جتماعي والديني والصحي خصوصاً بعد الانتشار السريع للمنظمات والمؤسسات والجمعي ات الأهلية في كافة أرجاء البلاد الأمر الذي جعل الكثير من الباحثين والمثقفين والنخب السياسية في المجتمع الليبي يربطون هذا الانتشار السريع لمفهوم المجتمع المدني وتزايد أعداد المنظمات المدنية بالحماس الثوري والمشاركة السياسية والتحدث عنها كمؤشر يدل على وعي وثقافة المواطنين وإدراكهم لمجريات الأحداث السياسية في مجتمعهم، وبالنظر لتاريخ منظمات المجتمع المدني في ليبيا نجد أن دورها كان بارزاً بدرجة عالية في المجال السياسي على الرغم من محدوديةِ انتشارها وقلة أعدادها، فعلى سبيل المثال : في الفترة الزمنية التي سبقت انقلاب عام 1969م، تأسست في بلاد المهجر وتحديداً "مصر" اللجنة الطرابلسية عام 1924م، على يد مجموعة من المواطنين الليبيين من مدينة طرابلس وضواحيها وهم من التجار والمثقفين بهدف المطالبة باستقلال البلاد وقد تم الإعلان عن قيامها رسمياً في ليبيا عام 1943م واستمرت في نشاطها السياسي والتوعوي والتثقيفي حتى انتهت مهمتها بتحقيق الاستقلال، وكذلك جمعية عمر المختار التي تأسست في بنغازي عام 1943م، وكانت متعددة المناشط منها السياسية والرياضية والثقافية، وتصدر عنها جريدة "الوطن" لسان حال الجمعية

وخير شاهد على نشاطها السياسي الذي استمر في المطالبة باستقلال البلاد حتى تحققت غايتها وتم حلها بعد نيل البلاد الاستقلال عام1951م.

إلا أن حركة المجتمع المدني والمنظمات الأهلية خضعت لهيمنة الدولة والسلطة السياسية الحاكمة في البلاد عقب الانقلاب العسكري عام 1969م، مما جعلها مغيبة إلى حد الإقصاء عن خطط وبرامج التنمية ولاسيما السياسية منها، كما أن غياب الاستعداد الفكري والمعنوي لدى العديد من الفئات المجتمعية لقبول الربط بين جدوى وفاعلية تلك المنظمات ومنظومة الحقوق والحريات المدنية ساهم في توسيع الهوة بين ما تود الوصول إليه وما عليه الواقع الفكري للتركيبة الاجتماعية الليبية التي تعتبر مقدسة لثقافة التقاليد والأعراف والتعصب القبلي والدولة الأبوية، وعلى الرغم من سرعة انتشار أعداد المنظمات وتزايد نمو حركة المجتمع المدني ومواكبته للصراعات والأحداث السياسية فيما بعد ثورة 17 فبراير 2011م، إلا أنها بالرغم من ذلك مازالت تعاني من فقدانها للجانب المؤسسي ولهذا لا يتوقع لها النجاح بالشكل المطلوب كشريك في وضع وتنفيذ خطط وبرامج التنمية ولاسيما السياسية منها، وهذا ما جعل أهم أهداف هذه الد راسة يتمثل في إبراز دور منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية السياسية، وعليه تحددت مشكلة الدراسة في بحث (واقع منظمات المجتمع المدني وإسهامها في التنمية السياسية للمجتمع) ضمن مجتمع الدراسة.

2- مبررات اختيار الدراسة:

أ - أن منظمات المجتمع المدني تلعب دوراً في التعبئة وحشد الرأي العام نحو قضايا المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، لذا فهي مجالاً واسعاً للدراسة والبحث.

ب - أن الجهات التابعة للدولة ذات العلاقة بمنظمات المجتمع المدني لم تباشر اختصاصاتها بشكل ملحوظ وعلى نطاق واسع في نشر وتوطين ثقافة ا لمجتمع المدني في ليبيا (كوزارة الثقافة ومنظمات المجتمع المدني و وزارة الأعلام) مثلاً، الأمر الذي جعل غالبية أفراد المجتمع لا يدركون أهمية المجتمع المدني ومتطلباته ودوره في التنمية وفي السياسات العامة والقضايا الوطنية، وهذا ما يدعوا إلى دراسة الأسباب التي أ دت إلى القصور في أداء تلك الجهات لعملها.

ج - أن ازدياد أعداد منظمات المجتمع المدني في ليبيا يعد من أبرز التغيرات الاجتماعية والسياسية التي حدثت بعد ثورة 17 فبراير 2011م، حيث يعتبر تواجد المؤسسات المدنية متنوعة النشاط في واقع أي مجتمع من المؤشرات المهمة التي تدل على الاتجاه نحو التحول الديموقراطي السليم فيه.

د - منحت التغيرات السياسية التي حدثت في المجتمع الليبي بعد ثورة 17 فبراير منظمات المجتمع المدني سقفاً أعلى من الحرية السياسية والفكرية مما أدى إ لى إقبال الناس على الانضمام لها الأمر الذي أدى إلى تنمية وعيهم وزياد ة مشاركتهم السياسية، وكل هذه التغيرات تشد انتباه الباحثين لدراسة هذه الظاهرة والوقوف على أسبابها ونتائجها .

ه - قلة الاهتمام العلمي والأكاديمي على الصعيد المحلي، بالموضوعات ذات العلاقة بالمجتمع المدني وتنظيماته وما يؤديه من أدوار مختلفة في تنمية وتطوير المجتمعات، شكلت دافعاً للاهتمام بدراسة هذا الموضوع.

3- أهمية الدراسة:

تعتبر دراسة منظمات المجتمع المدني ذات أهمية، فقد كان لها دور بارز في المجالات الاجتماعية والفكرية والثقافية إضافة إلى دورها الهام في المجال السياسي، فقد ساهمت في توعية المواطنين وحثهم على ا لمشاركة السياسية، التي تعتبر إحدى الدعائم الأساسية للتنمية السياسية وتشكل بالتالي ميدان مهم من ميادين الدراسة العلمية، ويمكن بلورة هذه الأهمية في النقاط التالية:-

أ - تتمثل أهمية الدراسة في محاولة عرض وتحليل دور منظمات المجتمع المدني التي تعتبر حجر الزاوية في النضال الشعبي من أجل إقامة مجتمع أكثر مدنية وديمقراطية وحرية وأكثر تقدماً ورفاهية ورقياً وعدلاً.

ب - إن لمنظمات المجتمع المدني دوراً في تشجيع المواطنين على العمل الجماعي والعمل التطوعي والخيري، لتحقيق المصالح الخاصة والعامة وإرساء ونشر وتعميم ثقافة مدنية تدعم تحقيق الديمقراطية والمساواة وتحفظ للمواطن حقوق المواطنة ويتعلم من خلالها كيف يعبر عن رأيه ويدافع عن مصالحه وكيف يشارك بحرية في العمليات السياسية والتنموية التي تؤثر على حياته وتنمي وطنه.

ج - في ظل المتغيرات السياسية الدولية التي تنادي بحقوق الإنسان والديمقرا طية التي نتج عنها قيام الثورات العربية المعاصرة، والتي يعتبر الحراك السياسي في ليبيا أحد أهم نتائج هذه المتغيرات، تطلب وجود منظمات ومؤسسات مدنية قاد رة على فهم وترجمة هذه المتغيرات لذا تكمن أهمية هذه الدراسة في تقييم أثر تطبيق هذه السياسات على أرض الواقع.

د - تعد هذه الدراسة م ساهمة في مجال البحث العلمي، فهي تصنف ضمن الدراسات العلمية في علم الاجتماع السياسي وعلم اجتماع التنمية، وكذلك في المجال الاجتماعي والسياسي نظراً لحداثة وأهمية موضوعها على الرغم من قدم نشأة و وجود منظمات المجتمع المدني في ليبيا والذي سبق نيل الدولة للاستقلال عام (1951م)، إضافة إلى ارتباطه بغيره من المواضيع العلمية المختلفة.

4- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل عام لمعرفة واقع منظمات المجتمع المدني وإسهامها في عملية التنمية السياسية، إضافة إلى مجموعة من الأهداف الفرعية وهي كالتالي:

أ - إبواز دور منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية السياسية في ليبيا.

ب - معرفة أمكانية وقدرة منظمات المجتمع المدني في مجتمع الدراسة علي المساهمة في نشر التوعية السياسية.

ج - معرفة الطرق والوسائل والأساليب التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني لنشر التوعية وزيادة المشاركة السياسية .

د - معرفة المعوقات والصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني وتحد من فاعليتها ونشاطها في مجتمع الدراسة.

ه - اقتراح بعض التوصيات التي قد تساهم في زيادة فاعلية منظمات المجتمع المدني في ليبيا بناءً على النتائج المتوقعة للدراسة.

5- تعريف المفاهيم والمصطلحات الواردة في الدراسة:

تتمثل مفاهيم الدراسة في المصطلحات التالية (المنظمات - المجتمع المدني- التنمية السياسية)

أ - المنظمات:

1 -التعريفات النظرية:

وتعرف على أنها "وحدات اجتماعية أو تجمعات إنسانية مكونة لتحقيق أهداف إدارية معينة على نطاق واسع من خلال ترابط واتصال أفراد كثيرين بطريقة تسلسلية انتظامية "[(1)].

كما تعرف على أنها "وحدات اجتماعية وتجمعات إنسانية تبنى ويعاد بناؤها بقصد تحقيق أهداف معينة" [(2)].

وتعرف أيضاً على أنها "تجمع بين الأفراد حول هدف معلن وفي ظل معيار رسمي (قانون) يمثل الشرعية اللازمة للمجتمع [(3)].

2 -التعريف الإجرائي:

نقصد بالمنظمات في هذه الدراسة الوحدات الاجتماعية التي تنشأ نتيجة تجمع عدد من الأفراد يتفاعلون مع بعضهم البعض بطريقة منظمة لتحقيق أهداف مشتركة أ و استجابةً لتحقيق مطلب عام ضمن إطار قانوني محدد من خلال ممارسة عدداً م ن الأنشطة أو العمليات التي تهدف إلى الحصول على الموارد اللازمة بما يكفل تقديم الخدمات للمجتمع في مدينة بنغازي.

ب -المجتمع المدني:

1 -التعريفات النظرية:

ويقصد به "مجموعة التنظيمات والمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة باستقلال عن سلطة الدولة"[(4)].

([1]) محمد عاطف غيث، تطبيقات في علم الاجتماع المعاصر، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية،1970،ص 287.

([2]) محمد عبد الفتاح محمد، إدارة الجودة الشاملة وبناء قدرات المنظمات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2012،ص20.

([3]) عبد الهادي الجوهري، علم اجتماع الإدارة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1987، ص3.

([4]) محمد الفاتح عبدالوهاب العتيبي،منظمات المجتمع المدني(النشأة والآليات وأدوات العمل وتحقيق الأهداف)، **الحوار المتمدن**،العدد2724، 2009، (20-2-2013-7:49pm) www.ahewar.org

وهناك من يعرف المجتمع المدني على أنه " نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفراده من جهة وبين الدولة من جهة أخرى، وتقوم على تبادل المصالح والمنافع والتعاقد والتفاهم والاختلاف والحقوق والواجبات والمسؤوليات ومحاسب ة الدولة لجميع الأوقات التي يستدعي فيها الأمر محاسبتها"[1].

كما يعرف المجتمع المدني بأنه " مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة ومؤسساتها التي لا مجال للاختيار في عضويتها وتنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو للممارسة أنشطة إنسانية متنوعة وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف"[2].

وهو أيضاً يشير إلى "مجمل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تتصف بكونها غير حكومية وغير أرثيه ولا تهدف إلى الربح وطوعية الانتماء إليها والحداثة في بنيتها وتكوينها"[3].

ومن خلال التعريفات السابقة للمجتمع المدني نستنتج ضرورة توافر أربعة عناصر أساسية: يمثل العنصر الأول "الطوعية" أو المشاركة الطوعية التي هي بالأساس الفعل الإرادي الحر أو الطوعي، وبهذه الطريقة تتميز تكوينات و بنى المجتمع المد ني عن باقي التكوينات الاجتماعية العنصر الثاني هو أن المجتمع المدني "منظم" وهو بهذا يختلف عن المجتمع التقليدي العام بمفهومه الكلاسيكي؛ حيث يشير هذا الركن إلى فكرة "المؤسسية" التي تطال م جمل نواحي الحياة الحضارية تقريباً، والتي تشمل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الثقافية، والعنصر الثالث يتعلق "بالغاية" و الرابع"بالدور" الذي تقوم به هذه التنظيمات، والأهمية الكبرى لاستقلالها عن السلطة وهيمنة الدولة، من حيث هي تنظيمات اجتماعية تعمل في سياق وروابط تشير إلى علاقات التضامن والتماسك أو الصراع والتنافس الاجتماعي.

([1]) على الشبوط، مؤسسات المجتمع المدني المهمات والرسالة، (20-2-2013-8:05pm) www.Alsabaah.com

([2]) فريد باسيل، المجتمع المدني،(22-2-2013-4:15pm) www.Arbtopics.com

([3])أسامة بدير و سامي محمود، منظمات المجتمع المدني وتنمية الريف،سلسلة المجتمع المدني،العدد24، مركز الأرض لحقوق الإنسان، القاهرة،2007، (22-2-2013-5:30 pm) www.lchr-eg.org

2 -التعريف الإجرائي:

نقصد بالمجتمع المدني في هذه الدراسة كل المنظمات والهيئات والتجمعات التطوعية غير الربحية التي ينضم لها الأفراد بشكل تطوعي في مدينة بنغازي ، وهي متعددة المنا شط ومختلفة الاهتمامات وتعمل لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، و أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين التي تهدف لنشر الوعي الثقافي وفقاً لا تجاهات أعضاء كل جماعة ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي وتحقيق التنمية، وأغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني، ويمكن تقدير فاعلية هذه المنظمات من خلال المؤشرات التالية (القدرات–البيئة الوسيطة-المخرجات).

- مؤشر القدرات ويتمثل في (القدرات البشرية - القدرات المادية - التكنولوجية - التنظيمية أو الإدارية)
- مؤشر البيئة الوسيطة وتفاعلاتها داخل المنظمة وخارجها مع كلاً من (البيئة السياسية - التشريعات والقوانين - القيم الثقافية)
- مؤشر المخرجات ويتمثل في (الوصول للفئات المستهدفة - الاستجابة للمطالب المجتمعية - متابعة النشاط وتقييمه)

وسوف يتم توضيح هذه المؤشرات في الجانب الم تعلق بأداة جمع البيانات للدراسة كما سيتم تحديد العبارات التي ستعكس هذه المؤشرات فيها لاحقاً.

ج -التنمية السياسية:

1 -التعريفات النظرية:

تعرف التنمية السياسية على أنها " مجموعة التغييرات المخططة التي يتم تنفيذها للأبنية أو العمليات المجتمعية بغرض زيادة قدرات النظام السياسي وزيادة استجابته للنظم المجتمعية وزيادة أسهامه في زيادة قدرات النظم المجتمعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"[(1)].

وقد تم تعريفها من جانب أحد الباحثين بمجموعة من التعريفات الرئيسة منها : " أن التنمية السياسية هي المتطلب السياسي للتنمية الاقتصادية، وهي السياسة كما تمتاز بها المجتمعات الصناعية، وهي التحديث السياسي للتنمية السياسية، وهي أداء الدولة القومية وهي التنمية

([1]) نداء مطر صادق، التخلف والتحديث والتنمية السياسية،منشورات جامعة قاريونس، بنغازي 1998، ص103.

الإدارية والقانونية والتنمية السياسية هي التعبئة والمشاركة الجماهيرية وهي بناء الديمقراطية وهي الاستقرار والتغيير المنتظ م والتنمية السياسية هي التعبئة والقوة وهي جانب من جوانب عملية التغيير الاجتماعي المتعددة الأبعاد"[1].

يتضح من خلال ذلك مسألة رئيسية، وهي أن التنمية السياسية مؤثرة ومتأثرة في كافة الجوانب البنائية للدولة ومع كافة بنى المجتمع، محققة لعملية (التعبئة) القومي لمقدرات القوة داخل الدولة.

ويرى بعض الباحثين أن للتنمية السياسية خمسة مدلولات :

"مدلول قانوني : يهتم بالبناء الدستوري للدولة، بمعنى الأسس الديمقراطية بكل أبعادها **ومدلول اقتصادي :** يعني تحقيق نمو اقتصادي يتوافق وتطلعات الشعب الاقتصادية ، **ومدلول إداري:** ضرورة وجود إدارة ملتزمة باحترام مبادئ المشروعية الإدارية والقانونية مع تحقيق شروط الفاعلية والكفاءة والعقلانية، **ومدلول سياسي :**تحقيق الانصهار في منظومة مجتمعية والمشاركة في الحياة السياسية، **ومدلول ثقافي :**ارتباط التنمية بالتحديث الناتج عن ثقافة سياسية معي نة"، إن هذه المدلولات تفترض وجود عنصر التوافق بين الجماهير والسلطة لتحقيق حالة انسجام وتكامل للحفاظ على استمرارية وبقاء التنمية السياسية، وإن ذلك هو جوهر قيام هذه العملية، حيث إن الحاجة للإصلاح والتنظيم الناتج عن تحقق هذا الانسجام والتوافق هي التي تدفع الد ولة إلى تبني هذا النمط من التنمية والذي ينطلق من الضغوطات الوطنية والمتطلبات الجماهيرية في سبيل بناء نموذج أو طراز للدولة يحقق تطلعات وطموحات الجماهير داخل المجتمع عن طريق استخدام الموارد التي تمتلكها الدولة، ولا تمثل التنمية على أساس ذلك إلا استجابةً للتغ ييرات في البيئة المجتمعية والدولية ، وبالذات استجابة النظام السياسي (المجسد للسلطة) لتحديات بناء الدولة وبناء الأمة.[2]

2 -التعريف الإجرائي:

نقصد بالتنمية السياسية في هذه الدراسة العملية التي تؤدي إلى أحداث تغيرات في البناء السياسي تتضمن تعدد الآراء، وتعد د الأحزاب، واتساع المشاركة السياسية، وأساسها تفاعل الأفراد مع مجريات الأحداث السياسية، ودخولهم في أنشطة جماعية بحيث يكون لها تأثيراً

([1]) محمد زاهي المغيربي، التنمية السياسية والسياسة ا لمقارنة قراءات مختارة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي 1998، ص 172.

(2) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي- أسسه وأبعاده،مطبعة دار الحكمة، بغداد، 1990،ص ص 438-450.

على سير العملية السياسية في المجتمع في مدينة بنغازي ، مثل المشاركة في الانتخابات والتظاهرات والاحتجاجات والاعتصامات السلمية والانضمام للأحزاب السياسية، والتي تعطي مؤشراً على درجة وعيهم السياسي، وتعكس رؤية واضحة عن التنشئة السياسية التي نشأوا عليها، وما تشمله من قيم ومبادئ فكرية سياسية.

وسيتم الاستدلال على هذا المفهوم من خلال المؤشرات التالية (التنشئة السياسية، الوعي السياسي، المشاركة السياسية).

- **ونقصد بالتنشئة السياسية** عملية تلقين قيم واتجاهات المجتمع السياسية لأفراده (كالمناهج التعليمية لمختلف المراحل العمرية مثلاً)، وهي عملية مستمرة يتعرض لها الفرد طيلة حياته، وهي المسؤولة عن نقل الثقافة السياسية وتغييرها وإعادة تكوينها م رة أخرى.
- **ونقصد بالوعي السياسي** عملية اكتساب الأفراد للمعارف والمهارات والخبرات والقدرات وإدراكهم للدور المناط بهم والذي يجب عليهم القيام به ليتمكنوا من المشاركة في المجتمع كأعضاء فاعلين.
- **ونقصد بالمشاركة السياسية** العملية التي يمكن من خلالها أن يقوم الفرد بدو ر في الحياة السياسية بقصد تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية على أن تتاح الفرصة لكل مواطن بأن يساهم في وضع الأهداف وصنع القرار والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب في تحقيقها وعلى أن يكون اشتراك المواطن في تلك الجهود الدافع الذاتي والعمل التطوعي الذي يترجم شعوره بالمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعه ، وأن يعتقد كل فرد أن لديه حرية المشاركة في القيم التي يقرها المجتمع.

وسوف يتم توضيح هذه المؤشرات في أداة جمع البيانات للدراسة، كما سيتم تحديد العبارات التي ستعكس هذه المؤشرات في الاستمارة لاحقاً.

6- الدراسات السابقة:

يتناول هذا الجانب بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بموضوع الدراسة الحالية، حيث تعتبر بعض الدراسات أن الأحزاب السياسية منظمات مجتمع مدني ومن ضمن مكوناته وذلك لأن الأحزاب تدافع عن قضايا ومشكلات اجتماعية عديدة إلى جانب كونها تنظيمات تسعى للوصول إلى السلطة وتحقيق مكاسب مادية ومعنوية خاصة بها ولاسيما على الصعيد السياسي، وسوف يتم عرض الدراسات السابقة وفق سياقها التاريخي على النحو الآتي:

1 -**دراسة شهيدة الباز وآخرون، بعنوان "المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، محد دات الواقع وآفاق المستقبل "عام 1997م**[1]، وقد هدفت الدراسة إلى محاولة توفير مؤشرات عامة لوضع المنظمات الأهلية في الوطن العربي، من خلال التعرف على عدة أبعاد هي : ملامح وآليات البناء المؤسسي للمنظمات، والعلاقات والتفاعلات بين المنظمات والجهات الإدارية والحكومة، ومصادر التمويل، ومشكلات المنظمات واحتياجاتها وأبرز معوقات فاعليتها، ولكل بُعد منها عدة مؤشرات فرعية، وقد طبقت الدراسة على عشرة دول عربية هي (مصر وتونس والمغرب والسودان ولبنان وفلسطين والبحرين والإمارات والكويت وعمان) واقتصرت على المنظمات الناشطة في مجال ا لرعاية والتنمية فقط، وقد بلغ حجم عينة الدراسة وهي عينة عمدية (1565) منظمة، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن والمنهج التاريخي، وقد استخدمت الدراسة المسح المكتبي والمقابلات المفتوحة واستمارة الاستبيان كأدوات لجمع البيانات، وقد توصلت إلى جمل ة من النتائج أبرزها في البعد الأول (ارتفاع نسبة نشاط المنظمات في مجال الرعاية الاجتماعية والمساعدات الخيرية، وضعف المشاركة النسائية في المنظمات بشكل عام وعلى مستوى اتخاذ القرارات بشكل خاص، وهيمنة الذكور على عضوية المنظمات، واحتكار مجالس الإدارات لص نع القرارات أو "شخصنة المنظمات " وأن السمة الغالبة على مبادرات التأسيس للمنظمات هي المبادرات الشخصية أو الشعبية الأهلية)، وفي البعد الثاني ظهرت النتائج كالتالي (إن الدولة في معظم دول الدراسة لها اليد العليا في تحديد هامش حركة المنظمات ودورها، و أن مطلب تغيير القانون كلياً أو جزئياً هو مطلباً لغالبية المنظمات المدروسة، وتركيز المنظمات الأجنبية على تمويل المشروعات الاستثمارية وخاصة دعم المشروعات الصغرى يجعل موقف الحكومات من المنظمات يتسم بالازدواجية فمن جهة ترغب الحكومات في تنشيط القطاع الأهلي ومن جهة تصر على الاستمرار في السيطرة عليه)، وفي البعد الثالث أكدت الدراسة على (ارتفاع معدلات المصادر الذاتية للتمويل خاصة التبرعات والهبات وذلك تأثراً بأسباب النشأة، وانخفاض مساهمة القطاع الخاص ومساهمة الدولة في تمويل القطاع الأهلي بشكل عام)، وفي البعد الرابع توصلت الدراسة إلى الن تائج التالية : حاجة

([1]) شهيدة الباز وآخرون، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، محددات الواقع وآفاق المستقبل، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، 1997، (ملخص دراسة).

المنظمات إلى وجود جهة تقوم بالتنسيق بين المنظمات إلى جانب توفير المساندة والتوجيه في أنشطتها لكي تتنوع أدوارها مستقبلاً، وحاجة المنظمات إلى المزيد من الخبرات والكفاءات والمهارات بين الأعضاء والعاملين بها لتحسين مستوى أداء المنظمات، وارتباط مشكلة نقص المتطوعين بضعف ثقافة التطوع وصعوبة الظروف الاقتصادية وكثرة الأعباء على المتطوعين في حياتهم اليومية، بشكل عام.

2 - **دراسة أحمد محمد عبد الغني محمد، بعنوان " دولة الرفاهية وتنظيمات المجتمع المدني " عام 2004م**[1]، ويدور موضوع الدراسة حول تأثير دولة الرفاهية القائمة على دمج تنظيمات المجتمع المدني وبشكل خاص تأثير هذ ه السياسات على الأحزاب السياسية حيث إن الأحزاب السياسية تعد بمثابة معمل لاختبار السياسات الحزبية والحكومية، كما أنها شرط أساسي لإشباع الاستهلاك الجمعي لا الاستهلاك الإلزامي من قبل الدولة، لأن الأفراد مازالوا عاجزين عن إشباع حاجاتهم من السوق الخاصة أو حتى التأمين الخاص ولذا تقدم هذه التنظيمات لمواطنيها براعة المشاركة العامة في كيفية الاستحواذ بكفاءة على الخدمات العامة لتواجه حاجاتها بعيدة عن الاستهلاك الإلزامي والخضوع والتوجه الإداري للدولة ولقد انطلقت الدراسة من مجموعة من التساؤلات منها:

أ - ما الخصائص الاجتماعية والديموجرافية والخلفية الأيديولوجية للمرشحين،وهل ساهمت في تكوين شبكة من العلاقات الاجتماعية أعانتها على إنتاج السلع المدنية المخولة بها ؟

ب - ما الجهود التي تبذلها الأحزاب في إعادة استئناف دو ر الرفاه المتقلص خاصة على مستوى الدولة، وما هي شروط هذا الإصلاح للتحول من الدولة إلى المجتمع المدني في ظل القوانين المنظمة للعمل السياسي؟

وقد كانت هذه الدراسة وصفية واستخدمت منهج المسح الاجتماعي بالعينة، واستمارة المقابلة كأداة لجمع البيانات، وقد توصلت لمج موعة من النتائج أهمها أن أفراد العينة غالبيتهم من كبار السن كما أنهم من الأصول الريفية ويمثلون جميع المستويات التعليمية كما أكدت النتائج أن الأحزاب والدولة وجهان لعملة واحدة، ومع ذلك كشفت الدراسة عن حدود ضيقة تسمح بالبعد عن مؤسسة الدولة، كما دلت النتائج أن الشرعية تتحدد بالقرب أو البعد عن السلطة الانضباطية للدولة، لدرجة أن انصرفت

---

(1)أحمد محمد عبدالغني محمد، دولة الرفاهية وتنظيمات المجتمع المدني، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب فرع بني سويف،جامعة القاهرة،2004،(ملخص دراسة).

أراء المرشحين إلى قضايا الشأن الخارجي عن الإلمام بالأمور الداخلية بعيداً عن الاحتقان، فالانخراط أصبح أمر ثانوي لا جوهري لأنه مرهون صعوداً وهبوطاً بما تقدمه السلطة من معلومات، كما أكدت الدراسة أن هناك حالة من الضعف والعراقيل تقف أمام تقدم مؤسسات المجتمع المدني في إنتاج الحد الأدنى للرفاه لضعف قدرتها الرقابية والتمثيل الحر والنزيه لها، مما يطرح تساؤلات حول التهميش والسلبية لمراجعة دورها خصوصاً بعد أن أصبحت وحدة من الوحدات الاجتماعية ا لتي تفرض عليها الدولة هيمنتها بسبب تحولها إلى حقول خطابية رسمية.

3 -**دراسة إيمان محمد حسن بعنوان " المنظمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي في التحليل السياسي المعاصر " عام 2005م،** [1]، دراسة وصفية حاولت تحليل موقع المنظمات غير الحكومية في التحليل السياسي المع اصر، وحجم وطبيعة الاهتمام العلمي بدراستها في الوقت الراهن، كذلك استهدفت الدراسة تحليل مفهوم المنظمات غير الحكومية ووظائفها ومدى خصوصيتها خاصة في إطار البلدان ال تي تمر بعملية التحول الديمقراطي بالإضافة إلى تحديد أهم المداخل النظرية التي يمكن الاستفادة منها في دراسة وتفسير هذه المنظمات وتحليل الواقع الاجتماعي الذي يؤثر ويتأثر بهذه المنظمات في الإطار السياسي المعاصر وذلك من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي وخلصت الدراسة إلى أن التطور الذي شهده حقل علم السياسة في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين قد أدى إلى تطوير مفاهيم ومداخل نظرية جديدة لفهم وتحليل هذه الظاهرة، حيث تبلورت مجموعة من المداخل التي ارتبطت بالتطورات والمستجدات السياسية، وهي مدخل الحكم الرشيد وبناء القدرات والديمقراطية وأشارت الدراسة إلى ما يمكن أن تسهم به هذه المداخل في تحليل ودراسة المنظمات غير الحكومية في الواقع السياسي المعاصر.

4 - **دراسة أحمد صادق رشوان، بعنوان "العلاقة بين متطلبات بناء القدرات المؤسسية للجمعيات الأهلية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة " عام 2007م**[2]**،** وقد هدفت الدراسة لتحديد طبيعة العلاقة بين متطلبات بناء القدرات المؤسسية للجمعيات الأهلية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال التعرف على

---

(1) إيمان محمد حسن، المنظمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي في التحليل السياسي المعاصر : دراسة تحليلية، **مجلة النهضة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد السادس، العدد الرابع، أكتوبر 2005،(ملخص دراسة).

(2)أحمد صادق رشوان، العلاقة بين متطلبات بناء القدرات المؤسسية للجمعيات الأهلية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، **المؤتمر العلمي الدولي العشرون للخدمة الاجتماعية**، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، الفترة من 12 – 2007/3/13،(ملخص دراسة).

المتطلبات التنسيقية والقدرات التمويلية، والقدرات المعلوماتية والتدريب للجمعيات ومدى تأثيرها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أما عن نوع الدراسة فهي دراسة وصفية اعتمدت على المسح الاجتماعي بنوعيه الشامل وبالعينة، حيث تم اختيار (28) جمعية أهلية ممثلة للجمعيات الأهلية بمحافظة الغربية، والمسح الشامل لجميع أعضاء مجالس إدارات هذه الجمعيات وبلغ عددهم (168) عضو، واعتمدت الدراسة على استمارة الاستبيان لجمع البيانات وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن العديد من هذه الجمعيات تحتاج إلى إعادة هيكلتها ووضع أطر تنظيمية تتيح لها ممارسة العمل المؤسسي وفق قواعد ونظم ولوائح بما يمكنها من تحقيق أهدافها بصفة عامة، وأهداف التنمية المستدامة بصفة خاصة كما توصلت أيضاً إلى أن هذه الجمعيات تواجه العديد من ا لمعوقات والصعوبات يأتي في مقدمتها ضعف البناء المؤسسي وضعف الموارد والإمكانات المالية والفنية وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات المجتمعية، والافتقار إلى الكوادر الفنية القادرة على تحديد الأهداف واتخاذ القرارات بأسلوب علمي، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تطوي ر الجمعيات من الداخل وزيادة كفاءتها في تقديم الخدمات المختلفة، ودراسة احتياجات ومطالب العاملين بها والعمل على مواجهتها وإشباعها وتدريب العاملين بالجمعية لزيادة قدراتهم على التعامل مع المتغيرات المجتمعية ووضع التدريب ضمن أولويات هذه الجمعيات حيث تعتمد في تن فيذ برامجها ومشروعاتها على المتطوعين، ورفع درجة وعي متخذي القرارات بهذه الجمعيات بأهمية التكامل بينهم وبين الجمعيات الأهلية الأخرى.

5 - **دراسة إيمان الشحات عبد التواب، بعنوان " نمط العلاقة بين الدولة والمنظمات الأهلية في عصر العولمة " عام 2008م**[1]، دراسة وصفية تحليلية هدفت لرصد طبيعة العلاقة بين الدولة والمنظمات الأهلية في ظل العولمة وما شهدته من تغيرات في الوظائف والأدوار لكلاً منهما، والتعرف على المجالات التي بدأت الدولة تنسحب منها والمجالات التي أثبتت المنظمات فاعلية أكبر في إطارها، والتعرف على مصادر التمويل و الدعم المالي الذي تتلقاه المنظمات لتنفيذ مشروعاتها وعلاقتها بالجهات الخارجية، كما هدفت لتقديم تصور مستقبلي لطبيعة العلاقة بين الدولة والمنظمات الأهلية، وقد استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة والمنهج

(1) إيمان الشحات عبدالتواب، نمط العلاقة بين الدولة والمنظمات الأهلية في عصر العولمة، دراسة ميدانية لواقع العلاقة بين الدولة والمنظمات الأهلية في مدينة القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة،قسم علم الاجتماع،كلية الآداب جامعة عين شمس،2008، (ملخص دراسة).

التاريخي، كما استخدمت استمارة المقابلة لجمع الب يانات والمقابلات المفتوحة، كما بلغ حجم عينة الدراسة (300) مفردة موزعة على فئتين (100) مفردة للعاملين في وزارة التضامن الاجتماعي و (200) مفردة للعاملين بالمنظمات الأهلية، وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج منها أن المنظمات الأهلية شهدت في السنوات الأخيرة إعادة تنشيط وتجديد عام سواء في أهدافها و أدوارها وحتى أشكال نشاطها الأمر الذي أدى إلى تغير ملحوظ في شكل العلاقة بين الدولة والمنظمات الأهلية كما أكدت الدراسة فيما يتعلق بعلاقة المنظمات الأهلية بالجهات الخارجية، أن غالبية المنظمات ذاتية التمويل، و أن تمويل المشروعا ت من أهم أشكال التعاون بينها وبين تلك الجهات وهو سبب التدخل فيها.

6 - دراسة صنع الجليل محمد محمود، بعنوان "جهود منظمات المجتمع المدني في تدعيم الحقوق السياسية للمرأة " عام 2008م[1]، دراسة وصفية مطبقة على أمانة المرأة بالحزب الوطني الديمقراطي بمنطقة حلوان، وقد كان من أهداف الدراسة تدعيم جهود منظمات المجتمع المدني في تدعيم الحقوق السياسية للمرأة، وتحديد جهود منظمات المجتمع المدني في تدعيم حقوق المواطنة، وتحديد جهود منظمات المجتمع المدني في تدعيم الوعي والتثقيف السياسي للمرأة، وقد استخدم منهج المسح الاجتماعي بالعينة في ما يخص السيدات اللاتي لهن عضوية بالحزب وقد بلغت العينة (593) مفردة، كما بلغ المسح الاجتماعي لجميع المس ؤولين بأمانة المرأة بالحزب (60) مفردة، وقد استخدم استمارة المقابلة والملاحظة كأداة لجمع البيانات، وقد أكدت الدراسة أن منظمات المجتمع المدني تساهم ف ي تدعيم الحقوق السياسية للمرأة من خلال مجموعة من الوسائل والأساليب منها مثلاً تيسير استخراج بطاقات الرقم الوطني والبطاقات الانتخابية للمرأة كما تستخدم أمانة المرأة بالحزب وسائل الأعلام لنشر الوعي بالحقوق السياسية للمرأة كما أظهرت الدراسة أيضاً أن لأمانة المرأة بالحزب الوطني الديمقراطي دوراً مهماً في تدعيم الوعي والتثقيف السياسي، كما بينت أن من أكثر أنواع المنظمات الأهلية نشاطاً و اهتماماً بنشر الوعي والتثقيف السياسي هي على الترتيب : الأحزاب ثم المنظمات الحقوقية ثم الدفاعية ثم الفكرية ثم الإنمائية.

---

(1) صنع الجليل محمد محمود، جهود منظمات المجتمع المدني في تدعيم الحقوق السياسية للمرأة، دراسة مطبقة على أمانة المرأة بالحزب الوطني الديمقراطي بمنطقة حلوان، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التخطيط الاجتماعي، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2008، (ملخص دراسة).

7 - **دراسة إيم ان حسن ، بعنوان "الإدارة الرشيدة في منظمات المجتمع المدني في مصر" عام 2008م** [1]، هدفت الدراسة لرصد وتحليل ملامح الإدارة الرشيدة للحكم في منظمات المجتمع المدني في إطار الواقع الاجتماعي والسياسي الذي تنشط فيه، وذلك من خلال دراسة الواقع الفعلي للحكم الرشيد عن طريق التعرف على ممارسة الديمقراطية والشفافية والمحاسبية، والشراكة، وذلك للتحقق من المعلومات الخاصة بالمعارف والمعتقدات والاتجاهات والسلوك الخاص بالمتغيرات السابق ذكرها، كذلك الخروج بتصور لبرنامج تدريبي لسد الثغرات التي ستكشف عنها نتائج الدراسة، وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، حيث تمثلت العينة في (120) جمعية أهلية متنوعة من حيث حجمها ومجالات نشاطها (وتضم جمعيات حقوقية وتنموية وخدمية و رعائية) كما تضم جمعيات من أقاليم جغرافية مختلفة وتشمل (القاهرة والوجه البحري والقبلي) لعدد (11) محافظة واعتمدت الدراسة على أداتين لجمع البيانات : **الأولى:** استمارة استبيان ، **والثانية** هي المقابلة لمناقشة المجموعات البؤرية التي تسمح للمشاركين بحرية النقد وإبداء الرأي بصراحة إزاء قضايا حساسة لا تعبر عنها بنود الاستمارة، وتم عقد حلقتين للمناقشات استناداً إلى ما توصل إل يه الاستبيان، وضمت المجموعة الأولى أعضاء مجالس الإدارات والمديرين التنفيذيين في القاهرة والجيزة والقليوبية والفيوم، والمجموعة الثانية تضمنت الأعضاء المنتسبين والمتطوعين لتلك المنظمات واستغرقت كل جلسة نقاشية حوالي ثلاث ساعات ونصف الساعة تقريباً، وضمت كل جلس ة ما بين 5 – 18 مشاركاً، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها:

أ - أن هناك عدد محدود جداً من النساء في مراكز صنع القرار، وغلبة الذكور في عضوية المنظمات.مجلس الإدارة هو وحده المسؤول عن وضع اللائحة الداخلية لعمل المنظمة.

ب -لا يوجد تحديد زمني لشغل المواقع القياد ية سواء في الجمعية العمومية أو مجلس الإدارة بالمنظمة.احتكار عدد قليل من أعضاء مجلس الإدارة لاتخاذ القرارات، بمعنى غلبة السمة الفردية على العمل.

ج -أن التشبيك* يساهم في تعميق مفاهيم الحكم الرشيد لدى المس ؤولين، وأعضاء مجالس الإدارات بالجمعيات الأهلية.

---

(1)إيمان حسن، الإدارة الرشيدة في منظمات المجتمع المدني في مصر، في أماني قنديل، علي ليلة (محرران) الإدارة الرشيدة في المنظمات الأهلية العربية دراسة مقارنة (مصر – المغرب – اليمن)، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، 2008، (ملخص دراسة).

د - في حالة و جود نزاعات داخل المنظمة يتم فضها أولاً من خلال الجهود الفردية والاتصالات وفي حالات قليلة يجري التحكيم من خلال الجهة الإدارية المعنية بالمنظمات نتيجة العلاقة الجيدة، أو عن طريق التحكيم الذي يستند إلى اللائحة الداخلية والقانون، أو من خلال الجمعية العمومية.

وقد أوصت الدراسة بأنه يجب إتاحة تدفق المعرفة والمعلومات إلى كثير من منظمات المجتمع المدني، وتنظيم ورش عمل تدريبيه في إطار ما يعرف ببناء القدرات، ومن الأفضل أن يكون هناك عملية تدخل منظمة ومخطط لها من أجل النهوض بمستوى الأداء وتوفير الدعم لإجراء المزيد من البحوث عن قطاع منظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى العمل على تعميق قيم وآليات الإدارة الرشيدة للحكم في المنظمات الأهلية، بما تتضمنه من خطط تدريبية سواء لمجالس إدارة المنظمات الأهلية أو لموظفي الجهة الإدارية التي تملك الإشراف الإداري والمالي على المنظمات الأهلية، أو بتقديم الدعم الثقافي والمعرفي حول ثقافة العمل العام وحول مبادئ وقيم الإدارة الرشيدة للحكم.

8 -**دراسة أحمد عقله الحسامي، بعنوان "الأحزاب السياسية الأردنية ودورها في عملية التنمية السياسية" في عام 2010م** [1]، هدفت إلى الكشف عن دور الأحزاب السياسية الأردنية في عملية التنمية السياسية في الفترة الواقعة ما بين عامي (1989- 2008م) والتي تسلط الضوء على أهم المعوقات التي تحد من دورها وفاعليتها والبحث عن الوسائل التي تحد من هذه المعوقات وقد انطلقت الدراسة من فرض أساسي مؤداه أن الأحزاب السياسية الأردنية تلعب دوراً ض عيفاً في التنمية السياسية لا يرتقي إلى مستوى مقدرتها على تطوير التنمية السياسية، كما حاولت الدراسة الإجابة على عدة تساؤلات تمثلت في كيفية تطور الأحزاب السياسية وما هي الجذور الفكرية لها؟، وما الدور الذي تلعبه تلك الأحزاب السياسية الأردنية في التنمية السياسية؟، وما هي المعوقات التي تواجهها؟ ، وقد استخدمت المنهج الوصفي والمنهج التاريخي ومنهج تحليل المضمون للوثائق الرسمية لنقل الوقائع والأحداث التاريخية التي ساهمت في نشأة الأحزاب السياسية، وأكدت الدراسة صحة فرضها وتوصلت إلى أن هناك العديد من المعوقات التي ساهمت في هذا الضعف ومن أهمها

---

(1) أحمد عقله الحسامي، الأحزاب السياسية الأردنية ودورها في عملية التنمية السياسية (1989-2008م)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط،الأردن،2010،(ملخص دراسة).

* التشبيك: هو أسلوب لإيجاد علاقات بين المنظمات المختلفة لتتشارك في المصادر وتتبادل المعلومات، وتعمل بشكل منظم من أجل إحداث تغيير مجتمعي.

(الإرث الثقافي السلبي) الذي عزز الخوف من الأنخراط في مناشط الأحزاب السياسية وتشويه صورة الأحزاب التي تعد من وسائل التنشئة السياسية، والقيود القانونية المتمثلة في الصوت الواحد، كذلك ضعف الموارد المالية للأحزاب مما جعلها تتبع بشكل أو بأخر لهيمنة الأثرياء والمتنفذين، وأن هناك ضعف في بنية الأحزاب الداخلية وقلة الكفاءات والخبرات السياسية لمنتسبيها جعلت دورها م همشاً في عملية التنمية السياسية وقد أوصت الدراسة بإجراء إصلاحات دستورية وقانونية تضمن عدم تغول السلطة التنفيذية على الأحزاب السياسي ة، وتعديل بعض القوانين المقيدة للحريات العامة، وإيجاد صيغة وطنية تتيح للأحزاب السياسية فرصة التمويل من ميزانية الدولة، وتقرير مناهج دراسية عن الديمقراطية في كافة المراحل التعليمية في الدولة.

9 - **دراسة نعيمة سمينة، بعنوان " دور المرأة المغاربية في التنمية السياسية المحلية وعلاقتها بأنظمة الحكم " (نماذج: الجزائر- تونس- المغرب) عام 2011م [1]،** هدفت الدراسة لمعرفة دور المرأة المغاربية في التنمية السياسية المحلية وعلاقتها بأنظمة الحكم من خلال إبراز أهم الجهود الدولية والعربية الخاصة بالنهوض بالمرأة من اتفاقيات ومؤتمرات، كذلك توضيح أهم الأطر القانونية للمشاركة السياسية للمرأة المغاربية وتسليط الضوء على المشاركة السياسية للمرأة وإبراز أهم المشاكل والعقبات التي تعيق المشاركة السياسية للمرأة المغاربية، وقد استخدمت مجموعة من المناهج وهي (المنهج الوصفي التحليلي ومنهج المس ح الشامل ومنهج تحليل المضمون والمنهج التاريخي والمنهج المقارن)، وكان جمهور الدراسة متمثلاً في الجمعيات النسوية التي بلغت (24) جمعية بواقع (8) جمعيات من كل دولة، وقد كانت تلك الجمعيات مقتصرة على نوعين من النشاط هما (الحقوقية- التوعوية)، وقد استخدمت استمارة المقابلة لجمع البيانات والوثائق الرسمية وقد توصلت الدراسة إلي أن المنظمات الحقوقية تفوق التوعوية في الانتشار والنشاط، وأن هناك ضعف في دور المرأة المغاربية في الحياة السياسية ومازال دون المستوى المطلوب ومتأخر جداً على مستوى الحكومات، وكذلك دورهن يتسم بالضعف في المجالس المحلية والبرلمانات للدول الثلاثة، كما أن دورهن متواضع جداً في حركة المجتمع المدني، كما أن منظمات المجتمع المدني النسوية تعاني ضعف التمويل وقلة الكوادر النسوية

(1) نعيمة سمينة، دور المرأة المغاربية في التنمية السياسية المحلية وعلاقتها بأنظمة الحكم (نماذج: الجزائر- تونس- المغرب)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011،(ملخص دراسة).

المؤهلة وقلة الاستقلالية، كما أظهرت الدراسة أن هناك ضعف في الأطر القانونية التي تحكم المشاركة السياسية في هذه الدول، كذلك هناك تقاعس من معظم الأحزاب السياسية المغاربية في دمج المرأة في صفوفها، كما أن أغلب الآليات القانونية والمؤسساتية والدستورية التي تتبناها أنظمة الحكم في هذه الدول والتي من شأنها أن ترفع من مستوى المشاركة السياسية للمرأة تتسم أغلبها بالضعف وعدم الفاعلية .

10 - **دراسة عايدة مسلم النوايشة ، بعنوان "دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الأردن (1989-2009م)" عام 2011م[1]**، هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي للفترة الواقعة ما بين (1989-2009م) والتعرف على أهم المعوقات التي تحد من دورها وفاعليتها ومعرفة الوسائل التي تحد من هذه المعوقات، وقامت هذه الدراسة على فرضية أساسية مؤداها أن منظمات المجتمع المدني قد أخفقت في تأدية رسالتها القائمة على دفع عملية التحول الديمقراطي في الأرد ن، وأن المعوقات السياسية والقانونية والثقافية السائدة في المجتمع الأردني تشكل عائق في طريق التحول الديمقراطي، وقد حاولت هذه الدراسة الإجابة على عدة تساؤلات تمثلت في تعريف ماهية مؤسسات المجتمع المدني وعملية التحول الديمقراطي، وكيفية تعامل مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والنقابات المهنية مع عملية التحول الديمقراطي، وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مع الاعتماد على المنهج التاريخي، وكأداة لجمع البيانات استخدمت الوثائق الرسمية لنقل الوقائع والأحداث التاريخية التي ساهمت في نشأة مؤسسات المجتمع المدني في الأردن وقد أكدت الدراسة صحة فرضيتها وتوصلت لعدة نتائج أهمها أن أفاق التطور الديمقراطي كانت مقيدة بكثير من النصوص الدستورية وأن هناك ضعف في بنية الأحزاب السياسية والنقابات المهنية مما أدى إلى تهميش دورها في عملية التحول الديمقراطي.

11 - **دراسة محم د عبد الله الحورش، بعنوان "الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني"(دراسة حالة لأمانة العاصمة صنعاء) عام 2012م [2]**، تناولت الدراسة طبيعة الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني وذلك طبقاً لاختلاف

---

(1)عايدة مسلم النوايشة، دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الأردن (1989-2009م)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط، الأردن،2011، (ملخص دراسة).

(2) محمد عبد الله الحورش،الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني ، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية ، كلية الآداب ، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012، (ملخص دراسة).

النوع والعمر ومحل الإقامة والمستوى التعليمي، والتعرف على مصادر المعلومات السياسية التي يتلقاها المواطن اليمني، وهدفت لمعرفة العلاقة بين الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي واستمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وقد بلغت عينة الدراسة (1200) مفردة من المواطنين البالغين (18) سنة فما فوق في أمانة العاصمة صنعاء، وقد توصلت إلى أن هناك علاقة طردية بين مجال الاتجاهات السياسية وثلاث مجالات من بعد المشاركة السياسية وهي (الانتخابات- النشاط الحزبي- الاهتمام السياسي) وهناك علاقة طردية بين مجال المعرفة السياسية في بعد الوعي ومجالين من بعد المشاركة هما(العضوية - الانتخابات)، وهناك علاقة طردية بين مجال إدراك الحقوق والواجبات في بعد الوعي وبين جميع مجالات المشاركة ، وقد تبين أن درجة الوعي تختلف باختلاف النوع والعمر والمستوى التعليمي ومحل الإقامة وقد كانت الفروق لصالح الذكور بالنسبة للنو ع وللفئة العمرية الأكبر بالنسبة للعمر، وللمستويات العلمية المتقدمة بالنسبة للمستوى العلمي ولصالح أبناء الريف بالنسبة لمحل الإقامة، وتوصلت أيضاً إلى أن هناك اختلاف في درجة المشاركة السياسية لدى المواطن باختلاف النوع والعمر والمستوى التعليمي ومحل الإقامة وق د كانت الفروق في متوسطات المشاركة السياسية لصالح الذكور بالنسبة للنوع، وللشباب ذوي الأعمار (29-30) سنة بالنسبة للعمر، وللمستويات العلمية المتقدمة بالنسبة للمستوى العلمي، ولصالح أبناء الريف بالنسبة لمحل الإقامة، كما أثبتت الدراسة أن التلفزيون أهم مصادر الم علومات السياسية بالنسبة للمواطن اليمني ثم الصحف ثم الإنترنت ثم مجالس الأصدقاء والمقاهي حسب الأهمية، وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء هيئة أو منظمة عامة للتوعية السياسية تتبع الحكومة الوطنية، وقيام القنوات والمؤسسات التثقيفية ووسائل الأعلام والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني بعقد دورات وندوات وبرامج خاصة بالتوعية السياسية للمواطنين وإدخال مواد تتعلق بالوعي والثقافة السياسية إلى جانب المناهج الدراسية التي تدرس بالمدارس والجامعات اليمنية.

12 - **دراسة هشام سلمان الخلايلة، بعنوان " أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية(1999-2012م)" عام 2012م** [1]، هدفت الدراسة إلي التعرف على واقع عملية الإصلاح السياسي بالأردن للفترة (1999-2012م)، وتحليل مفهوم المشاركة السياسية في إطاريها النظري والعملي وأهميتها في الأردن، والتعرف على آليات التفاعل بين ع ملية المشاركة السياسية والقرار السياسي في الأردن، مع إبراز أثر الإصلاح السياسي على قنوات المشاركة السياسية في الأردن واعتمدت الدراسة على المنهج "الوصفي التحليلي والتاريخي وتحليل المضمون"، وقد تم جمع البيانات والمعلومات عن عملية الإصلاح السياسي في الأردن من خلال الوثائق الرسمية والأدبيات المنشورة لما تمثله من حقائق عن الواقع السياسي في الأردن وتمكنت الدراسة من أثبات صحة فرضيتها القائلة بوجود علاقة طردية بين الإصلاح السياسي وعملية المشاركة السياسية في الأردن، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها: أن واقع الإصلاح الهياسي في الأردن كان حافلاً بالإنجازات التي تكللت بتشريع عدد من القوانين التي تخص الحياة السياسية في البلاد،وأن للمشاركة السياسية أهمية كبيرة كونها العملية التي يؤدي من خلالها الفرد دوره في الحياة السياسية في مجتمعه وتحقق للدولة وحدة وطنية، إن للإصلاح السياسي أثر كبير على قنوات المشاركة السياسية من خلال زيادة مستوى المشاركة الشعبية في الانتخابات والاهتمام بمؤسسات المجتمع المدني التي لها دور مهم في الحياة السياسية من خلال الشرائح الاجتماعية المنتسبة لها ، وفضلاً عن العمل على تحسين دور المرأة في المشاركة السياسية باعتبارها ركن مهم في المجتمع الأردني، وقد كان من توصيات هذه الدراسة ضرورة الحفاظ على مبدأ الشفافية عند المباشرة بالفعاليات الحكومية فيما يتعلق بأهداف السياسات العامة والقرارات التي تتخذها الدولة والاهتمام بقنوات الاتصال بين الأفراد العاديين و أجهزة السل طة من خلال توسيع وتوطيد العلاقة بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني بما يضمن استقلاليتها عن الدولة، ونشر الوعي بالحقوق المدنية والسياسية وصيانتها والعمل على إقامة دولة المواطنة وسيادة القانون وتكافؤ الفرص، وتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وحماية المال العام.

---

(1)هشام سلمان الخلايلة، أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية (1999-2012)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية،كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط الأردن،2012، (ملخص دراسة).

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال ا ستع راض بعض من الدراسات السابقة ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالدراسة الحالية، تم الوقوف على المعطيات الآتية:

- تتفق الدراسة الحالية من حيث الاهتمام بدراسة منظمات المجتمع المدني مع دراسة كلاً من شهيدة الباز وأحمد م حمد عبدالغني وإيمان الشحات وصنع الجليل محمد وأحمد صادق رشوان وإيمان محمد حسن و عايدة النوايشة وإيمان حسن.
- كما تتفق من حيث الاهتمام بدراسة التنمية السياسية مع دراسة كلاً من نعيمة سمينة ومحمد الحورش وأحمد الحسامي وهشام الخلايلة.
- كما تتفق من حيث المنهج المستخ دم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي- المسح الاجتماعي- المنهج التاريخي مع المناهج العلمية المستخدمة في كافة الدراسات السابقة المذكورة.
- ومن حيث أداة جمع البيانات (استمارة المقابلة) تتفق مع دراسة كلاً من شهيدة الباز وأحمد محمد عبدالغني و إيمان الشحات وصنع الجليل محمد وإيمان حسن ونعيمة سمينة.
- كما أن هذه الدراسة اختلفت عن الدراسات السابقة والأدبيات التي تناولت مفاهيمها الأساسية (المنظمات- المجتمع المدني- التنمية السياسية أو أحد مؤشراتها) بالدراسة والبحث، ذلك لأنها من الدراسات ال مبكرة في ليبيا (حسب اطلاع الباحثة) من حيث اهتمامها بدراسة واقع منظمات المجتمع المدني وإسهامها في التنمية السياسية للمجتمع.
- كما أنها ستوفر إطار نظري يمكن من خلاله الوقوف على اهتمامات المجتمع بهذا الجانب، ومن الناحية الأكاديمية والعلمية ستثري المكتبة العلمية، وستفتح آفاق جديدة لدراسات لاحقة والبحث في مجالات مختلفة من محور اهتمامها من خلال ما ستتوصل له من نتائج.
- كما أنها ستحاول منح كل الجهات ذات العلاقة بموضوعها، معلومات تساعدها على العمل لتطوير أدائها وتجنب أي معوقات أو صعوبات قد تواجهها وتحد من إسهامها في تنمية وتطوير المجتمع.

- **كما تنطلق هذه الدراسة من واقع مسلمات النظرية البنائية الوظيفية:**

حيث يعتبر موضوع الدراسة من الموضوعات التي تنبثق عن النظرية البنائية الوظيفية وذلك لأنها ركزت على موضوع التنشئة الاجتماعية من ناحية، والتي من بين جوانبها جانب التنشئة السياسية، حيث ترى أن التنشئة ترتبط بعملية التعلم، أي تعلم الفرد أنماط سلوكية وقيم وعادات وأفكار ثقافية، فمن ضمن عمليات التنشئة التي تمارسها الأجيال الراشدة للأجيال

التي لم ترشد بعد المساهمة في نقل المعارف والعادات والتقاليد والقيم التي تساهم في تشكيل ثقافتهم وتؤثر في تكوين شخصياتهم و بالتالي ينعكس ذلك على اتجاهاتهم وآرائهم في المستقبل، ومن ناحية أخرى، فإن بعض علماء هذه النظرية اهتموا بتوظيفها في دراسة المنظمات الاجتماعية على اعتبار أنها بناء له وظيفة وعمليات تفاعلية، ومنهم "بارسونز وسروكين"[1]، و "بوكلي" الذي يرى أن البناء أو النسق وحدة كلية تتكون من مجموعة أجزاء متفاعلة مع بعضها البعض، ومع باقي الأنساق الأخرى، وتتمثل هذه الأنساق في:

- **النسق المغلق:** حيث لا يوجد أي تبادل أو تفاعل بينه وبين الأنساق الأخرى خارج حدوده، فالنسق المغلق يستقبل مدخلاته من داخله فقط.
- **النسق المفتوح :** والذي يؤكد على تبادل الطاقة خارج حدوده مع الأنساق الأخرى، فهو يستقبل من خارجه (البيئة الخارجية) مدخلات (الطاقة - الموارد) وفق احتياجاته وحدوده وعلى هذا يمكن اعتبار المجتمع نسق أكبر، وأي (منظمة اجتماعية) نسق فرعي مفتوح وأن أي تغير يحدث في هذه الأنساق لابد أن يؤثر في الآخر.

وقد حدد (كاتز وكان) خصائص النسق في مجموعة من العمليات التالية:

- **المدخلات:** والتي تعني استيراد النسق للطاقة التي يحتاجها من البيئة المحيطة به، وهي قد تتمثل بالنسبة للمنظمات في الموارد المادية والبشرية من المجتمع المحيط بها، أي أن هناك اعتماد متبادل وتفاعل مستمر بين المنظمات كأنساق مفتوحة والبيئة المحيطة بها.
- **العمليات التحويلية :** ويقصد بها تحويل الأنساق المفتوحة للطاقة المستوردة من البيئة المحيطة بها إلى منتج أو إلى مخرجات تفيد المجتمع سواء كانت هذه المخرجات مادية أو معنوية.
- **المخرجات:** وتعني تصدير الأنساق المفتوحة مخرجاتها للبيئة المحيطة، حيث يأخذ النشاط شكل دورة كاملة تغذي نفسها أو تتكامل فيها البدايات و النهايات فالموارد تتحول إلى مخرجات يكون لها تأثيرها مرة أخرى في نوعية ومقدار الموارد الجديدة التي يستطيع النسق الحصول عليها وبالتالي تستمر دورة النشاط.[2]

---

(1) محمد عبدالفتاح محمد، إدارة الجودة الشاملة وبناء قدرات المنظمات الا جتماعية، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية،2012، ص33.

(2) محمد عبدالفتاح محمد،الاتجاهات ال نظرية الحديثة في دراسة المنظمات المجتمعية،المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية،2007،ص ص18-21.

7- تساؤلات الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من مجموعة من التساؤلات والتي يمكن طرحها على النحو التالي:

أ - ما المنظمات الأكثر انتشاراً (منظمات التنمية - منظمات التوعية- المنظمات الحقوقية) من منظمات المجتمع المدني في مجتمع الدراسة؟

ب -هل تتأثر أعمال و مناشط منظمات المجتمع المدني بالمتغيرات والأحداث السياسية؟

ج -ما مصادر تمويل مشروعات و مناشط منظمات المجتمع المدني في مجتمع الدراسة؟

د - كيف تُقيم منظمات المجتمع المدني في مجتمع الدراسة القوانين والتشريعات التي تعمل في ظلها حالياً؟

ه - ما أبرز المعوقات التي تعيق منظمات المجتمع ا لمدني وتحد من فاعليتها في مجتمع الدراسة؟

و - في أي بعد من أبعاد التنمية السياسية يبرز إسهام منظمات المجتمع المدني في مجتمع الدراسة؟

ثانياً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

1 -المنهج العلمي المستخدم ونوع الدراسة:

المنهج العلمي هو الوسيلة التي يمكن عن طريقها الوصو ل إلى الحقيقة أو مجموعة الحقائق في أي موقف من المواقف ومحاولة اختبارها للتأكد من صلاحيتها في مواقف أخرى وتعميمها [1] ونظراً لحداثة الدراسة وأهمية موضوعها وخاصة في الجانب السياسي من واقع الحياة في المجتمع الليبي فإنه توجب أن تسير وفق **منهج المسح الاجتماعي الشامل** الذي **يعرف بأنه**: المحاولة المنظمة التي تهدف إلى الحصول على معلومات من جمهور معين أو عينه منه، وذلك عن طريق استمارة بحث أو مقابلة [2]، و **المنهج التاريخي** الذي تمت الاستعانة به لتوضيح موضوع الدراسة ضمن إطار تفاعلاته مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي مر بها المجتمع الليبي عبر مراحله التاريخية المتباينة، وكذلك تم الاعتماد على المنهج الذي يتوافق مع مشكلتها وأهدافها، وهو **المنهج الوصفي التحليلي**

([1])عمر التومي الشيباني،مناهج البحث الاجتماعي،منشورات مجمع الفاتح للجامعات،ط3،طرابلس،1989،ص52.

([2]) عبد الله عامر الهمالي،أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته،منشورات جامعة قاريونس،ط3، بنغازي،2003، ص200.

ويعرف بأنه : محاولة الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر مشكلة أو ظاهرة قائمة، للوصول إلى فهم أفضل وأدق، أو وضع السياسات والإجراءات المستقبلية الخاصة بها ومن خلاله يحصل الباحث على نتائج تخدم الظاهرة أو المشكلة أو الموقف الذي جرى خلاله البحث[1]، وهي الأساليب الرئيسية التي اعتمدت في هذه الدراسة بهدف رصد أبعاد المشكلة أو الموضوع المدروس في محاو لة لفهمها وتقديم صورة توضيحية عبر وصف دقيق لها في صورة نوعية وكمية، ومن مميزاتها أنها تمد الباحث بقدر جيد من المعلومات والبيانات الأساسية التي ترسم صورة عامة للمشكلة، ومن حيث نوع الدراسة فهي دراسة ميدانية تسعى إلى تقديم وصف تحليلي للمتغيرات أو المؤثرات ا لتي تلامس المشكلة المدروسة بهدف تغطية جوانب النقص وتقديم إيضاحات حولها مما يساعد في محاولة وضع حلول لها مستقبلاً.

2 ـ مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في منظمات المجتمع المدني العاملة في المجال (التوعوي – التنموي - الحقوقي) الواقعة بمدينة بنغازي والتي ت حصلت على الموافقة الرسمية من قبل وزارة الثقافة والمجتمع المدني لمزاولة نشاطها، وقد بلغ أجمالي عدد منظمات المجتمع المدني في مدينة بنغازي دون تحديد نوع نشاطها (704) منظمة حتى تاريخ 31-12-2013م، مختلفةمن حيث النشاط والتسمية (منظمة- مؤسسة- مركز- اتحاد- رابطة- منتدى- جمعية)، وقد تم استهداف المنظمات ذات النشاط (التوعوي - التنموي - الحقوقي) في هذه الدراسة بما يخدم مصلحة الدراسة وأهدافها العلمية، وبناءاً عليه فإن مجتمع الدراسة قد انحصر في منظمات المجتمع المدني العاملة في المجالات الثلاثة سابقة الذكر والتي بلغ عدده ا (232) منظمة حتى التاريخ المذكور[2]، وعند البدء في مرحلة الدراسة الحقلية (مرحلة جمع البيانات) قد واجهت الباحثة وفريق جمع البيانات المساعد لها صعوبة في الوصول للمنظمات المعنية بالبحث والدراسة، مما أضطرها لمراجعة مقر وزارة الثقافة والمجتمع المدني في مدينة بنغازي، بهدف التحقق من صحة الإحصائيات المتعلقة بأسماء وعناوين المنظمات المستهدفة التي سبق الحصول عليها من الوزارة حسب التاريخ المذكور أعلاه وقد تم الحصول على إحصائيات جديدة بتاريخ (22-2-2017م)، تبين من خلال مقارنتها بالإحصائيات السابقة أن أجمالي المنظمات المستهدفة من الدراسة قد بلغ (135) منظمة، حيث قامت الوزارة بإلغاء قيد (97) منظمة وذلك لعدة أسباب أبرزها (عدم تسديد الاشتراكات السنوية المطلوبة من

([1]) أحمد حسين الرفاعي، مناهج البحث العلمي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط6، الأردن، 2009، ص122.

(2) إحصائيات التسجيل والإشهار ومزاولة النشاط، وزارة الثقافة ومنظمات المجتمع المدني، بنغازي- ليبيا،2013.

الوزارة، انتماء بعض المنظمات للجماعات المتطرفة، مساهمة بعض المنظمات في زعزعة الأمن والاستقرار في أوقات الحراك الش عبي) وبناءاً عليه فقد تم الاعتماد على الإحصائيات المتحصل عليها بتاريخ (22-2-2017م) والتي تبين من خلالها أن عدد المنظمات المستهدف بالدراسة قد بلغ (135) منظمة [1]، وبذلك كانت الدراسة مسح شامل لمجتمع الدراسة.

3 -مجالات الدراسة:

أ - **المجال المكاني:** ويتمثل في منظمات المجتمع المدني الواقعة ضمن نطاق الحدود الجغرافية لمدينة بنغازي.

ب -**المجال البشري:** ويتمثل في جميع الأفراد (مدراء المنظمات، أو أحد أعضاء مجلس الإدارة، أو المدراء التنفيذيين) بمنظمات المجتمع المدني المدروسة.

ج -**المجال الزمني:** استغرقت الدراسة الميدانية (مرحلة جمع البيانات) الفترة الممتدة من (18-1-2017م) إلى (20-3-2017م)، ونظراً للظروف الأمنية التي تمر بها مدينة بنغازي والتي شكلت عائقاً أمام تواجد الباحثة بشكل يومي في المدينة، فقد تمت الاستعانة بفريق مكون من أربع أشخاص للمساعدة في جمع البيانات وهم من العاملين في منظما ت المجتمع المدني بمدينة بنغازي ومنهم حملة درجة التخصص العالي (الماجستير)، حيث تم الاجتماع بهم يوم (17-1-2017م)، بهدف تعريفهم على موضوع الدراسة والهدف منها وتذكيرهم بالخطوات والأسس العلمية التي يجب أتباعها عند إجراء المقابلة مع المبحوث مثل : إعلامه بأنه غير ملزم على ذكر اسمه أو أسم المنظمة التي يعمل بها، وكذلك أعطائه الوقت الكافي والحرية التامة للإجابة عن أسئلة الاستمارة دون شرط أو قيد.. وغيرها.

4 -وحدة التحليل:

تمثلت وحدة التحليل في الفرد (ذكراً كان أو أنثى) الذي يشغل وظيفة المدير العام للمنظمة أو أحد أعضاء مجلس الإدارة أو المدير التنفيذي لها.

5 -أداة جمع البيانات:

تم الاعتماد على استمارة المقابلة المقننة كأداة لجمع البيانات نظراً لأن مجتمع الدراسة قد يحتوي على بعض الأفراد ذوي المستوى التعليمي المنخفض، وكذلك لشرح بعض الأسئلة التي قد تبدو غير واضحة بالنسبة للمبحوث وذلك للحصول على بيانات أكثر دقة، وقد تم بناء الاستمارة من خلال الاستعانة ببعض المقاييس كالتالي:

([1]) إحصائيات التسجيل والإشهار ومزاولة النشاط، وزارة الثقافة ومنظمات المجتمع المدني، بنغازي-ليبيا،2017.

1 -مقياس مؤشرات فاعلية منظمات المجتمع المدني : ويحتوي على ثلاثة مؤشرات رئيسية كالتالي:

أ - مؤشرات القدرات: وتنعكس في مجموعة من الأبعاد التي تضمنتها أسئلة الاس تمارة وهي كما يلي:

- القدرات البشرية: وتشمل الأسئلة من السؤال رقم (5) إلى السؤال رقم (9).
- القدرات المادية: وعبر عنها السؤال رقم (10) في أسئلة الاستمارة.
- قدرات تكنولوجية: وتتمثل في السؤالين رقم (11-12).
- قدرات التحكم والتنظيم: وتشمل الأسئلة من السؤال رقم (13) إلى السؤال رقم (17).

ب -مؤشرات البيئة الوسيطة: تنعكس في مجموعة الأبعاد التالية:

- البيئة السياسية: وتشمل الأسئلة من السؤال (18) إلى السؤال (21).
- القوانين والتشريعات: وتتمثل في السؤالين رقم (22-23).
- القيم الثقافية: وتشمل الأسئلة من السؤال رقم (24) إلى السؤال رقم (26).

ج -مؤشرات المخرجات: وتنعكس في مجموعة الأبعاد التالية:

- الوصول للفئات المستهدفة : تتمثل في الأسئلة من السؤال رقم (27) إلى السؤال رقم (30).
- الاستجابة للمطالب المجتمعية : تشمل الأسئلة من السؤال رقم (31) إلى السؤال رقم (33).
- متابعة النشاط وتقييمه : تمثلت في الأسئلة من السؤال رقم (34) إلى السؤال رقم (37).

وقد تم أعداد هذا المقياس من قبل الدكتورة أماني قنديل [1]، وقد قامت الباحثة بتعديله والإضافة عليه بما يخدم أهداف الدراسة، حيث تنوعت الأسئلة المطروحة بين المغلق والمفتوح.

2 -مقياس مؤشرات التنمية السياسية: ويحتوي على ثلاثة مؤشرات رئيسية وهي كالتالي:

أ - بُعد التنشئة السياسية: تضمن الفقرات من الفقرة رقم (1) إلى الفقرة رقم (10) من فقرات المقياس.

ب -بُعد الوعي السياسي: وتضمن الفقرات من الفقرة رقم (11) إلى الفقرة رقم (20) من فقرات المقياس.

([1]) أماني قنديل، مؤشرات فاعلية منظمات المجتمع المدني العربي، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، 2010، ص ص 228-239.

ج -بُعد المشاركة السياسية: تضمن الفقرات من الفقرة رقم (21) إلى الفقرة رقم (30) من فقرات المقياس.

وقد تم أعداد هذا المقياس من قبل الباحثة بعد الإطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة، و تم الاعتماد على مقياس (ليكارت) الثلاثي حيث تتدرج الإجابات إلى (أوافق - أوافق لحد ما - لا أوافق)، وقد تم ترميز هذه الفقرات كالتالي:

- **الفقرات الإيجابية :** أوافق (3) درجات، أوافق لحد ما (2) درجتان، لا أوافق (1) درجة واحدة ، والفقرات الإيجابية في بعد التنشئة السياسية هي (1-2-5-7-10)، وفي بعد الوعي السياسي هي (11-13-16- 18-19)، وفي بعد المشاركة السياسية هي (25-26-28-29-30).
- **الفقرات السلبية:** أوافق (1) درجة واحدة، أوافق لحد ما (2) درجتان، لا أوافق (3) درجات، والفقرات ا لسلبيةِ في بعد التنشئة السياسية هي (3-4-6-8-9)، وفي بعد الوعي السياسي هي (12-14-15-17-20)، وفي بعد المشاركة السياسية هي (21-22-23-24-27).

- **صدق وثبات الأداة**: تم التأكد من الصدق الظاهري لاستمارة المقابلة حيث عرضت في صياغتها المبدئية - التي اشتملت على 58 سؤال- على مجموعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في مجالي علم الاجتماع والعلوم السياسية، وقد تم تعديلها في ضوء ملاحظاتهم ، وقد اشتملت في صياغته ا الأخيرة على 38 سؤال.أنظر الملحق رقم (1).

- وقد تم حساب معامل **"كرومباخ ألفا "** لمعرفة درجة ثبات مقياس أبعاد التنمية السياسية، وقد بلغ معدل الاتساق الداخلي (0.89) ويعد معدل قوي للثقة، وتم حساب معامل الاتساق الداخلي لمعامل "كرومباخ ألفا" وقد بلغ (0.94) ويعد معدل قوي للثقة في ثبات المقياس المستخدم.

6 -المعالجة الإحصائية:

تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام الإحصاءات الوصفية لتحليل البيانات الأولية ومقياس مؤشرات فاعلية منظمات المجتمع المدني باستخدام الجداول التكرارية البسيطة والنسب المئوية ، أما فيما يتعلق بتحليل مقيا س مؤشرات التنمية السياسية فتم استخراج متوسط كل فقرة والنسبة المئوية لها ثم ترتيبها حسب أعلى متوسط، وتم تحليل كافة بيانات الدراسة من خلال استخدام المنظومة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (برنامج التحليل الإحصائي للبيانات spss-).

الخلاصة:

يعتبر هذا الفصل ا لقاعدة الأساسية التي ترتكز عليها الدراسة، ففيه حددت إشكالية الدراسة وهي واقع منظمات المجتمع المدني وإسهامها في التنمية السياسية للمجتمع الليبي، وقد تم تحديد أهم الأهداف التي تسعى الدراسة قدماً إلى تحقيقها وهي إبراز دور منظمات المجتمع المدني في عملية التنميۃ السياسية، ومعرفة أمكانية وقدرة منظمات المجتمع المدني في مجتمع الدراسة علي المساهمة في نشر التوعية السياسية، ومحاولة التعرف على الطرق والوسائل والأساليب التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني لنشر التوعية وزيادة المشاركة السياسية، إضافة إلى معرفة المعوقات و الصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني وتحد من فاعليتها ونشاطها في مجتمع الدراسة.

كما تم تحديد أهم المفاهيم الأساسية التي تستخدمها الدراسة لتحقيق أهدافها ومحاولة تجريدها من خلال تعريفها إجرائياً وأهم مفاهيمها هي (المنظمات - المجتمع المدني- التنمية السياسية) وقد تم ترجمة كل ما سبق إلى مجموعة من التساؤلات سعت الدراسة للإجابة عليها من خلال استخدام المنهج العلمي والاستناد على دراسات علمية سابقة ونظريات مختلفة قدمت في مجال العلوم الاجتماعية، وبكل هذه الخطوات نكون قد وضعنا حجر الأساس لهذه الدراسة.

الفصل الثاني

المنظمات والمجتمع المدني

تمهيد:

عاش الإنسان منذ الخليقة مع آخرين ومن هنا بدأت بذور العلاقات الاجتماعية التي تفاعلت تدريجياً وأدت إلى ظهور نظم وروابط وهذه النظم بدورها تطلبت بالضرورة وجود منظمات تحمي هذه النظم حيث يقوم ا لناس بإتباعها وعلى ذلك فإن المنظمات الاجتماعية ضرورية وهي ظاهرة اجتماعية لها كيان وأساس من التطور فضلاً عن كونها عملية اجتماعية، وترجع أهمية دراسة المنظمات الاجتماعية إلى أن هذه المنظمات حقيقة واقعية ذات تأثير كبير على الإنسان ولذا فإن دراستها تساعد على فه م بنيتها حتى يمكننا بالتالي توجيهها الوجهة السليمة لإشباع الاحتياجات الإنسانية بصورة صحيحة والعمل على زيادة فعاليتها وأدائها لرسالتها، وفي هذا الجزء من الدراسة نهتم بدراسة المنظمات الاجتماعية ومفهومها وسماتها وخصائصها والتعرض بالمناقشة لأهم نظرياتها وأهدا فها وسبل تنميتها وتطويرها.

أولاً: المنظمـات:

1 -مفهوم المنظمات:

إن كلمة منظمة تطلق على مجموعة من الأفراد اثنين أو أ كثر يعملون معاً لتحقيق هدف واحد والواقع أن كل ما ينطوي عليه المجتمع من منظمات أو نظم وأنساق هي أنماط مختلفة من تنظيمات اجتماعية.[1]

ولكن هناك من يخلط بين المنظمة والتنظيم، فهناك فرق فكلمة تنظيم تطلق على أسلوب العمل أو التنظيم نفسه، وكلا من المنظمة والتنظيم يكملان بعضهما البعض.[2]

ويعرفها **(تالكوت بارسونز)** بأنها: وحدات اجتماعية أو تجمعات إنسانية تبنى ويعاد بناؤها بقصد تحقيق أهدا ف معينة،ويعرفها **(هربرت لكس)** بأنها: رابطة تضم مجموعة من الأشخاص يتفاعلون مع بعضهم البعض وعادة ما تكون تفاعلاتهم منظمة لها وظيفة من خلال بناء محدد،كما تساعد تلك التفاعلات في تحقيق أهداف شخصية وأهداف مشتركة

---

(1) محمد عاطف غيث، تطبيقات في علم الاجتماع المعاصر، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، 1970، ص287.

(2) عادل حسن، الإدارة والمدير، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1982، ص105.

تجمع بين الأفراد حول هدف معلن وفي ظل معيار رسمي (قانون) يمثل الشرعية اللازمة للمجتمع.[1]

ويعرفها **(نبيل جامع)** بأنها: عبارة عن وحدات اجتماعية مكونة لتحقيق أهداف إدارية معينة على نطاق واسع من خلال ترابط واتصال أفراد كثرين بطريقة تسلسلية انتظامية .[2]

وهنا نلاحظ الاختلاف بين نظرة كلاً من لكس وجامع فالأ ول رأى أنها تحقق أهداف شخصية واجتماعية أما الثاني فقد رأى أن أهداف المنظمة إدارية، وقد أكد لكس على أن تكون تلك المنظمة قانونية شرعية، بينما ركز جامع على انتظامها وتسلسلها فقط، ويعرفها **(فوزي بشرى)** بأنها: بناءات اجتماعية جوهرها التفاعل الاجتماعي وهي مقصودة ومخططة هادفة لتحقيق أهداف محددة ويشترط لوجودها مجموعة من الأفراد وهي ترتبط بالعملية الكلية للنظم الاجتماعية[3]

ومن خلال التعريفات السابقة نلاحظ أن مفهوم (المنظمات الاجتماعية) يشتمل على مجموعة من العناصر والخصائص التالية:

أ - المنظمة بناء اجتماعي أي وحدات اجت ماعية (أنساق فرعية) ترتبط بنائياً ووظيفياً وهو الإطار الذي ينظم الأنشطة والعمليات التي تؤديها المنظمة من أجل تحقيق أهدافها من خلال الارتباط والتفاعل بين تلك الوحدات.

ب -للمنظمة وظيفة أو مهام وأهداف تنشأ من أجل تحقيقها، فأي منظمة تقوم من أجل تقديم خدمة لتحقيق أهداف معينة، ولذا تكون أي منظمة ذات مهام يناط بها إنجازها.

ج -تتكون المنظمة من مجموعة من الأفراد يمثلون متغيراً من المتغيرات المحددة للسلوك التنظيمي للمنظمة بما يتمتعون به من دوافع واتجاهات وميول بالإضافة إلى قدراتهم وهم يعملون معاً لتحقيق هدف مشترك على أساس مجموعة من القواعد .

د -توفير الإمكانيات و المواد والموارد التي تحتاجها المنظمة في عملياتها الحالية أو التي يمكن أن تخطط لها في المستقبل، وذلك لأن المنظمة تمارس عدد من العمليات أو الأنشطة التي تهدف إلى الحصول على المواد اللازمة وتحويلها إلى خدمات للموطنين بما يحقق أهدافها.

ه -وجود اعتماد متبادل بين المنظمة كنسق فرعي، وبين البيئة المحيطة بها كنسق أكبر ، لتحقيق أهداف كُلاً من المنظمة والبيئة.

([1]) محمد عبدالفتاح محمد، إدارة الجودة الشاملة وبناء قدرات المنظمات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2011، ص ص 20-21.

(1) نبيل جامع، المفتتح في علم المجتمع، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، 1973، ص209.

([3]) فوزي بشرى أحمد وآخرون، أسس وعمليات إدارة منظمات الرعاية الاجتماعية، تكنوماشين للطباعة، القاهرة،1987،ص11.

2- سمات وخصائص المنظمات:

تعتبر المنظمات كيان اجتماعي يسعى إلى تحقيق أهداف محددة وهي ذات بناء وظيفي واضح ومقصود، ومحددات واضحة وهي بالتالي تمتاز بمجموعة من السمات والخصائص يكون تحديدها كالتالي:

أ - الهدف:

يتعلق وجود المنظمة بمدى سعيها نحو تحقيق أهداف محددة، فالمنظمات الاجتماعية قد أنشئت من أجل تقديم خدمات وموارد لمساعدة الأفراد على إشباع احتياجاتهم ومواجهة ظروفهم، ولذا فمن الضروري أن تحدد المنظمة أهدافها بدقة وأن تتعرف عليها، ولكن الشيء الأساسي أن تكون هذه الأهداف مضمنة بخدمة العملاء وأن تعمل على تحقيق هذه الأهداف[1]

ب -بناء وظيفي محدد ومقصود:

تقوم المنظمة لتنظيم أعمالها وتوزيع اختصاصاتها من خلال مجموعة إدارات وأقسام منفصلة، ويحدد مهام كل منها، حيث إنها تستخدم المعارف والتقنيات في تحقيق مهامها ويهدف البناء الهيكلي للمنظمة إلى تحقيق الفاعلية في أداء المهام والأنشطة، أما التفاعل بين هذه الإدارات والأقسام فيحقق نوع من التنسيق في تحقيق الأهداف، ويسعى بطريقة مقصودة ومتعمدة إلى الربط بين المهام والفعاليات التي تقدمها كل وحدة من وحدات المنظمة، ويتضمن البناء الهيكلي للمنظمة الآتي:

1 - السياسات واللوائح والقوانين التي تنظم عمل ال منظمة، وقدرتها على تنظيم المهام وهي تلك التي يسترشد بها الأفراد طوعاً وقهراً في أداء المهام.
2 -تدرج السلطة أ و التسلسل الهرمي للوظائف : الذي يوجه بدوره الكيفية التي يتم بها الأشراف على العاملين وعلى ما يقومون به وخطوط وأساليب الا تصال بين المستويات المختلفة.
3 - الترابط: الذي يعنى بإيجاد نوع الترابط والتنسيق بين الإدارات والأقسام والمهام المختلفة لها بما يحقق النتائج النهائية.
4 -تقسيم العمل ومن خلاله تتحدد المهام المختلفة للأقسام والأفراد وبالتالي الأدوار والاختصاصات لتحقيق أهداف المنظمة[2]

---

(1)مصطفى رزق مطر، تنظيم وإدارة الهيئات والمؤسسات الاجتماعية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977، ص14.

([2]) نبيل جامع، مرجع سابق ذكره،ص14.

ج - الإمكانيات:

تعني الموارد والطاقات والأموال المتاحة، والمعلومات والمعارف التي يستند إليها العمل التنظيمي للمنظمة.

د - النظم والإجراءات:

هي عملية تحديد الطرق والخطوات والمراحل المخططة لأساليب أداء الأعمال وفقاً لطريقة تنفيذ المشروعات المحددة[1]

من هنا يمكن القول أنه لا يمكن أن نطلق على المنظمة هذا الاسم إلا إذا توفر لديها إمكانات سواء كانت (بشرية- مادية – تكنولوجية) فهي اللبنة الأولى التي تتأسس عليها أي منظمة، كما يجب أن تحدد أهداف معينة تسعى لتحقيقها، ويجب أن توزع الطاقة البشرية على عدة أقسام إدارية، بحيث تقوم بإعداد الخطط لتحقيق تلك الأهداف.

3 -التكوين الداخلي للمنظمة:

أ - **التنظيم الرسمي:** وهو التنظيم الذي تقرره الإدارة العليا يتمثل في قانون الإدارة ولوائحها وقواعدها وتعليماتها.

ب - **التنظيم غير الرسمي :** يشمل جماعات العمل وجود هذه الجماعات في التنظيم وما لها من انطباعات وعلاقات غير رسمية أي غير منصوص عليها في التنظيم الرسمي للمنظمة.

ج -**الأدوات والتكنولوجيا :** يقصد بها طرق العمل الفنية كالأدو ات أو الآلات المستخدمة لأداء العمل حسب مجال تخصص المنظمة.

د - **الإدارة:** تعتبر العقل الذي يسير النظام ويصدر القرارات ويرسم الخطط ويحكم علاقات الأفراد ويوجه الطاقات والقدرات لبلوغ الأهداف المحددة ومراقبة سير العمل وتقييم النتائج.[2]

4 -أهم عناصر نجاح المنظمات:

أ - عدم الرضا عن الأحوال الموجودة في المجتمع يدعم نمو المنظمة، كما يجب أن يركز عدم الرضا ويوجه من خلال التنظيم والتخطيط والعمل فيما يتعلق بمشاكل مجتمعية محددة.

([1]) على السلمي ، تطور الفكر التنظيمي، وكالة المطبوعات، الكويت،1975، ص161.

([2]) محمد عبدالفتاح محمد، مرجع سابق ذكره، ص25.

ب -يجب أن يشارك المجتمع بشكل كبير في المنظمة التي تمهد أو تساند لعلاج مشكلة ما من مشاكل المجتمع.

ج -يجب أن تشارك المنظمة (القادة الرسميين وغير الرسميين الممثلين للجماعات الفرعية الرئيسية في المجتمع والمقبولين من جانبها)، كذلك لابد أن تكون المنظمة مرنة في إجراءاتها التنظيمية دون أن تتوقع الفوضى في روتينها المُنظم لصنع القرار.

د - يجب أن يكون لدى المنظمة أهداف وطرق مميزة للإجراءات تتمتع بدرجة عالية من القبول، كما يجب أن تنمى المنظمة خطوط اتصال نشطة ومؤثرة خلال المنظمة وبين المنظمة والمجتمع.

ه - يجب أن يتضمن برنامج المنظمة بعض الأنشطة ذات الطابع العاطفي، كذلك يجب أن تسعى المنظمة إلى الاستفادة من النوايا الطيبة الظاهرة وال كامنة والتي تكون موجودة بالمجتمع.

و - يجب أن تسعى المنظمة لمساندة وتقوية الجماعات التي تجمعهم مع بعضهم البعض في عمل تعاوني.[1]

5 -أنواع المنظمات الاجتماعية:

هناك عدة تصنيفات لأنواع المنظمات الاجتماعية، ومن أهم التصنيفات شيوعاً ما يلي :

أ - المنظمات الأهلية والحكومية.

ب - المنظمات الكبيرة والمعقدة والصغيرة والبسيطة.

ج - المنظمات الرسمية وغير الرسمية.

د - المنظمات الإنتاجية والخدمية[2]

وهناك تصنيف آخر يتسم بالبساطة والعمق في نفس الوقت وهو تصنيف **(بلاو)** الذي يرى:

أ - **منظمات روابط الفائدة أو المصلحة المتبادلة:**

وهي تشمل كل الروابط والجمعيات التي يكون هدفها السائد هو استفادة مصلحة أعضائها بطريقة ما، مثل النقابات والروابط المهنية واتحادات العمال.

([1]) المرجع السابق نفسه، ص26.

([2]) فوزي بشرى أحمد، مرجع سابق ذكره، ص14.

ب -منظمات الأعمال التجارية والصناعية:

وتشمل جميع الهيئات التي يكون هدفها مصلحة مالكيها من خلال جمع المال مثل الشركات والمصانع وغيرها.

ج -منظمات الخدمات:

وتندرج تحت هذه الفئة كل المنظمات التي يكون هدفها تقديم خدمات من نوع ما لعملائها.

د - منظمات الصالح العام:

ويدخل في إطارها كل المنظمات التي تخدم مجتمعاً ما، مثل المنظمات والهيئات الحكومية بكل أنواعها والوحدات التابعة لها[1]

6 -أهداف المنظمات الاجتماعية:

من أهم السمات التي تميز أي منظمة عن غيرها من المنظمات وجود أهداف خاصة بها تسعى لتحقيقها، ويمكن اعتبار هذه الأهداف بمثابة المتغير المستقل الذي يؤثر بدوره في المتغير التابع وهو البناء الداخلي للمنظمة وعلاقاتها الخارجية[2]

ويعتبر **(بارسونز)** أهداف المنظمة بمثابة حجر الزاوية التي يقوم عليها بناء المنظمة في مواجهة المنظمات الأخرى، وهناك أربعة أبعاد رئيسية لابد وأن يقف عليها المنظم الاجتماعي بالنسبة لأهداف المنظمة قبل بداية العمل من خلالها وهي:

أ - مضمون الأهداف الخاصة بالمنظمة.

ب -الأهداف الخاصة في مقابل الأهداف العامة لتنظيم المجتمع.

ج -العوامل التي أدت بالمنظمة إلى تحديد أهدافها.

د - عوامل التغير التي قد تطرأ على أهداف المنظمة [3]

ويمكن تقسيم أهداف المنظمة في ضوء التقسيم الذي أورده "بيرو" على النحو التالي:

أ -**الأهداف الاجتماعية:** تتعلق بالجهود التنظيمية التي تتصف بالشرعية في المجتمع وهي التي تضمن الدعم المادي والأدبي للمنظمة من البيئة المحيطة.

ب -**الأهداف الخاصة بالعملاء:** وهي ترتبط بعملاء المنظمة أو المواطنين الذين يتلقون خدماتها، ولابد أن تكون هذه الأهداف متفقة مع حاجات الموطنين وأهدافهم.

([1]) محمد عبدالفتاح محمد ، مرجع سباق ذكره، ص 30.

([2]) إبراهيم عبد الرحمن وآخرون، نماذج ونظريات تنظيم المجتمع، دار الثقافة للنشر والطباعة، القاهرة،1983، ص51.

([3]) أحمد مصطفى خاطر، طريقة تنظيم المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1984،ص30.

ج -**أهداف المشاركون:**وتتعلق بمن يشارك في استمرار المنظمة في المجتمع وخاصة في مجال التمويل.

د - **الأهداف المتعلقة بالنسق :** هي الأهداف التي تضمن للمنظمة تحقيق توازنها واستقرارها وهذه الأهداف تتضمن الموارد البشرية والمالي ة، أو التكامل بين الوحدات البنائية للمنظمة.

ه - **الأهداف الإنتاجية:** هي نوعية الخدمات التي توفرها المنظمة للعملاء[1]

7 -أسس دراسة المنظمات الاجتماعية:

تتطلب دراسة المنظمات الاجتماعية التركيز على مجموعة من المتغيرات من أهمها:

أ - **إدارة المنظمة وتوزيع السلطة :** وهي ترتبط بتحديد من الذي يملك حق إصدار القرار في المنظمة لأن هؤلاء الذين يتدخلون في أداء العمل وتطوير المنظمة هم الذين يضعون فلسفة المنظمة التي تحقق الأهداف.

ب -**السياسة العامة للمنظمة :** حيث تعتبر سياسة المنظمة دليل عام ومرشد في أداء الأعمال التي تقوم بها هذه الم نظمة مثل ترتيب وتوزيع السلطة الرسمية والتي تحدد من الذي له الحق والسلطة في عمل ما.

ج -**النظم المالية والإدارية :** والتي تتحدد في ضوئها الأجور، والمكافآت ونظم الجزاءات والميزانية والتسجيل وغيرها.

د - **حجم المنظمة:** حيث يجب معرفة أنه كلما كبر حجم المنظمة كلما كانت السي اسة والعلاقات غير شخصية وزاد الطابع الرسمي.[2]

ه - **نوع العمل وطريقة ممارسته داخل المنظمة :** فمن خلال ملاحظة العاملين أثناء العمل بالمنظمة يمكن التعرف على سلوكهم وكيف يؤدون العمل.

و - **الإطار الثقافي :** الذي يعيش فيه العاملون بالمنظمة وخاصة دراسة مستواهم الاقتصادي وحالتهم الاجتماعية وكذلك دراسة القيم حيث إنه لها تأثيراً في وظيفة المنظمة وعلاقاتها بالبيئة الخارجية[3]

([1]) محمد عبدالفتاح محمد، مرجع سابق ذكره، ص28.

([2]) ماهر أبو المعاطي، إدارة المؤسسات الاجتماعية، تكنوماشين للطباعة، القاهرة، 1988، ص ص 70-75.

([3]) المرجع السابق نفسه، ص ص 70- 75.

8 -تنمية وتطوير المنظمات الاجتماعية:

عرفت تنمية المنظمات على أنها "العمليات التي تستهدف حل المشكلات التي تعاني منها المنظمة"، وهذا الحل يكون من خلال: إدارة مؤثرة وفعالة ومتعاونة، وسيادة روح الفريق وتغليب المصلحة العامة على المصالح الخاصة، ووجود عامل التحفيز والابتكار ورفع الروح المعنوية بين الأعضاء ، وقد حدد **(شيرز)** مفهوم تنمية المنظمة بأنه " تحسين الفاعلية والحركة، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال الاهتمام بالموارد البشرية وتنمية الأساليب الفنية التي تساعد على أداء العمل"، ويعرفها كل من **(ليبيت وجوردين)** على أنها "عملية إنشاء وإحداث التغيرات المرغوبة والتي تجعل المنظمة قادرة على حل المشكلات وتنمية الخبرات "، ويعرفها **(جاردنز)** بأنها "العمليات التي تبذل من أجل تحقيق المنظمة لأهدافها ومواجهة المشكلات التي تعترض تحقيق الأهداف بالإضافة إلى الاهتمام بالأفكار الجديدة والجوانب المتصلة بالإبداع والابتكار "، وفي أطار ما تقدم يمكن تحديد عملية تنمية المنظمات في ما يلي:

أ - أنها عملية مستمرة تستهدف الارتقاء بالمنظمة.
ب -أنها تركز على العمل الجماعي كأساس لتحقيق الأهداف.
ج -تتعامل مع كُلاً من الجانب الرسمي وغير الرسمي للمنظمة.
د - تعتمد على إحداث تغيير ملموس وفعال لصالح كل مكونات المنظمة.
ه - لا تهمل العلاقات الإنسانية والاجتماعية بل ترى أنها ضمان أساسي للجهود المبذولة لتنمية المنظمة. [1]

ثانياً : المجتمع المدني:

تطرح مسألة تعدد تعريفات المجتمع المدني والاختلاف حول مفهومه باعتباره مصطلحاً اجتماعياً ينبغي الوقوف على خصائصه وشروط الإقرار بوجوده جدلاً واسعاً في الأوساط العلمية، فالملاحظ أن المفهوم في تطوره قد مر بعدة مراحل عبر الزمن في المجتمعات المختلفة، بشكل أفرز معه عدداً من المعاني والدلالات الجديدة في كل مرحلة، خاصة أن مفهوم المجتمع المدني قد استحوذ على حيز كبير من الأدبيات الخاصة بالفكر السياسي وجدلية الدولة والمجتمع التاريخية، لذلك من الضروري الوقوف على التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني في الفلسفة السياسية ونشأته ومكوناته وتطور أدواره ومنظماته.

([1]) رشاد أحمد عبد اللطيف، إدارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000، ص ص48-49.

1- التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني:

ينطلق مفهوم المجتمع المدني من المجالات الفكرية المختلفة السياسية والاجتماعية، للتأكيد على التمييز بين الدولة والمجتمع، وترتكز الفكرة الرئيسية للمفهوم على مبدأ إقرار الحقوق المدنية للأفراد أو المواطنين، واعتبار قيام السلطة السياسية، نتاجاً لعقد اجتماعي وتنازلاً متبادلاً بين السلطة والفرد والخروج من حالة النشأة الطبيعية إلى نشأة المجتمع المنظم.

لذلك يعتبر العديد من الباحثين أن البحث عن جذور مفهوم المجتمع ا لمدني يبدأ من فكرة العقد الاجتماعي التي يقبل الجميع فيها القواعد المنظمة لتلك العلاقة العقدية حيث يتنازل بموجبها الفرد عن حريته المطلقة مقابل قدر من الأمن والاستقرار والنظام، وهو ما يعني خضوع الإرادة الحرة إلى الإرادة العامة، من هنا تبدو أهمية الوقوف على مفهوم العقد الاجتماعي كمدخل لفهم تطور فكرة المجتمع المدني، حيث يعبر عن اتفاق بين أفراد وقوة حاكمة يتم فيه التنازل إرادياً عن بعض الحريات الشخصية مقابل منفعة عامة تتمثل في قيام مجتمع جيد التنظيم أو حكمه رشيد ،إلا أن العقد الاجتماعي عند **(جان جاك روسو)** يحمل العديد من المتناقضات، فالإنسان يتخلى عن جزء من حريته مقابل تنظيم يضمن له ما تبقى من الحرية أو من أجل الصالح العام، ويظل الفرد جزءاً من الكيان الاجتماعي أو السلطة التي تحدد الإرادة العامة وهي مجموع الشعب، وبما أن السلطة موزعة على الجميع وليست مركزة في يد فئة أ و طبقة معينة، فإن الإرادة تكون موحدة حيث الجميع قد شارك بطريقة أو بأخرى في تحديد الصالح العام أو (الإرادة العامة) وفي هذه الحالة يكون لكل فرد مصلحة جماعية بالإضافة لمصلحته الشخصية، وبالتالي ينتفي التناقض بين المصالح والحاجات الشخصية وبين القوانين والقرارات السياسية المفروضة على الأفراد من سلطة المجتمع.[1]

لكن ذلك المدخل ربما لا يعد كافياً للوقوف على البع د التاريخي لفكرة المجتمع المدني فالمجتمع المدني عند **(هيجل)** هو ذلك الوسيط بين الدولة والعائلة بكل ما يتضمنه من مصالح متباينة ومتنافسة، كما أنه سابق عن الدولة التي يعرفها على أنها كيان مستقل عن القوى والفئات الاجتماعية والاقتصادية المتنازعة، ويتكون المجتمع المدني عند هيجل من ثلاث عناصر هي (العائلات-الطبقات-الروابط) ونظراً لكون دور المجتمع المدني هو إشباع حاجات الأفراد، فإنه لا يقتصر على تلك الروابط الخاصة بين المواطنين، ولكنه يشمل كذلك بعض مؤسسات الدولة سواء تلك التي تساهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية لهم، أو تلك التي تقوم بمهام القضاء والضبط ، أما عند **(جون لوك)** أبرز مفكري المدرسة الليبرالية فإنه لم يترك حيزاً خارج المقابلة بين المواطن والدولة والسوق، حيث سعى للتفرقة بينها بوضع القطاع الخاص في المسافة الفارقة بين الدولة

([1]) أيمن السيد عبد الوهاب، المجتمع المدني وعملية التحول الديمقراطي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2012، ص 22.

والمجتمع ليبدو المجتمع المدني في هذه المرحلة كمجتمع خارج الدولة قائم على اقتصاد السوق، ثم أصبح يرتبط بتوسيع حقوق المواطنة والديمقراطية وفي غياب التمايز بين المجتمع المدني والدولة استخدم **لوك** تعبيري المجتمع السياسي والمجتمع المدني باعتبارهما مترادفين، في حين أشار **(آدم سميث** و**جيفرسون)** إلى المجتمع المدني باعتباره مرتبطاً بنمو التخصص وتقسيم العمل في إطار المجتمع وخصوصاً فيما يتعلق بأنشطته الاقتصادية، وقد أتخذ المفهوم شكلاً أوسع بإضفاء الأبعاد الأ خلاقية، حيث أضاف مفكرو الليبرالية إلى المفهوم الحقوق الأساسية للإنسان وحماية الأقليات وحماية الحريات وقبول الاختلاف باعتبارها محددات ترفع مكانة المجتمع المدني عن غيره من التنظيمات الاجتماعية.[1]

أما عن **(ماركس)** فقد أكد على أمكانية اعتبار المجتمع المدني إحدى الآليات التي يمكن من خلالها تقوية دور الدولة حيث تعتمد تلك الآليات على مجموعة من المرتكزات أبرزها أن هناك استقلالاً نسبياً للدولة عن المجتمع، وأن للدولة أداة وقيادة للطبقة المسيطرة اقتصادياً في المجتمع باعتبار أن الدولة تستمد قدراً كبيراً من قوتها من المجتمع ذاته، فالمجتمع المدني عند ماركس أوسع من الدولة وله امتدادات خارجها، كما أنه المسؤول عن إقامة الدولة في مرحلة معينة من تطور القوى الإنتاجية.[2]

وفي قراءته النقدية للفكر الماركسي وجد **(غرامشي)** في المجتمع المدني وظيفة جديدة هي "الهيمنة" ويتم القيام بها بواسطة "المثقفين" وهو يرى أن المجتمع المدني تركيب متشابك ومعقد ومتسع يلتقي فيه نسيج وخليط كبير جداً من التنظيمات الأيديولوجية ضمن المؤسسات الاجتماعية، وهو بمؤسساته ليس منفصلاً عن المجتمع السياسي وإنما هو في علاقة جدلية معه تتخذ أشكالاً مختلفة حسب طبيع ة الصراع وحسب طبيعة السلطة في كل مجتمع من المجتمعات.[3]

أن هذا التطور لمفهوم المجتمع المدني يؤكد على عمقه التاريخي في الفلسفة السياسية والفكر الاجتماعي، **ومن خلال استعراض أراء المفكرين** والفلاسفة تبرز لنا سياقات مختلفة واحتياجات متجددة وعناصر متعددة تجعل من عملية التعريف الدقيق لمفهوم المجتمع المدني صعبة وغير متفق عليها، وتكمن تلك الصعوبة في الخلط بينه وبين

([1]) فرانك دولف، المجتمع المدني-النظرية والتطبيق السياسي، ترجمة: عبد السلام حيدر، دار المحروسة للنشر، القاهرة، 2009، ص ص 20- 22.

([2]) أيمن السيد عبد الوهاب، المجتمع المدني بين المفهوم والتجربة، **مجلة الديمقراطية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، خريف 2000، ص ص21-22.

([3]) أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، 2008، ص49.

الدولة كسلطة حاكمة في المجتمع، فغالباً ما يستخدم المفهوم كرديف لسلطة الدولة، وأحياناً كداعم ومساند لها.

2- الاتجاهات الحديثة لتعريف مفهوم المجتمع المدني:

بدأت العديد من الكتابات في القرن الماضي بتناول مفهوم المجتمع المدني تزامناً مع موجة الديمقراطية التي ارتكزت على تراجع دور الدولة في العديد من الأنشطة المجتمعية حيث ركزت تلك الكتابات على فكرة الشعور الاجتماعي وإع ادة صياغة وإنتاج المصلحة العامة وعلاقة المجتمع بالدولة وسد الفجوة بين الحكومات والأفراد، كما ربطت بين الديمقراطية والإدارة السليمة ونجاح عملية التنمية وتحقيقها لأهدافها وذلك من خلال زيادة المشاركة الشعبية في صنع القرار عن طريق تعظيم دور العمل التطوعي الذي هو أساس وجود مجتمع مدني قوي قادر على إ دارة أي صراعات بين المجتمع والحكومة بصورة سلمية، ومن أبرز تلك الكتابات مؤلف **(ديفيد غرين)** بعنوان "إعادة اكتشاف المجتمع المدني " الذي يرى فيه أن أبرز سمات المجتمع المدني خلق شعور جماعي أو تضامني يهدف لضمان الحرية ويعزز المواطنة، فهو تنظيمات يتعهد فيها الناس و يتضامنوا لرعاية المؤسسات والعادات والأخلاق التي يقوم عليها المجتمع، وتتضمن الأخلاقيات المدنية تلبية حاجات الناس بشكل مباشر وطوعي، وتحويل أعمال الخير إلى فرص لمعاملة الناس جميعهم عن طريق تعزيز وتحسين الذات وتطوير الصفات الشخصية، ومؤلف **(جوردون ويت)** بعنوان "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي والتنمية" والذي يعرف فيه المجتمع المدني على أنه عالم وسيط للترابط يقع بين الدولة والأسرة، يزخر بمنظمات منفصلة عن الدولة وتتمتع باستقلال ذاتي في علاقتها بالدولة ويشكلها طواعية أعضاء المجتمع بهدف الدفاع عن مصالحهم أو تعزيز قيمهم.

وهنا نلاحظ الاختلاف بين التعريفين حيث ركز **غرين** في تعريفه على كيفية تكوين وعمل مؤسسات المجتمع المدني ، بينما **ويت** يركز على أن يكون المجتمع المدني الوسيط بين المواطن والدولة.

وفي نفس السياق المرتبط بالدور والعلاقة بين المجتمع المدني والدولة رك ز **(ليستر سالمون)** على دور منظمات المجتمع المدني في صنع السياسات الداخلية والخارجية في المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، باعتبارها قطاعاً ثالثاً يحتل مكانة وسيطة بين مؤسسات الدولة والقاعدة الشعبية، وفي هذا الصدد، اعتمد **(باراتاب ميتا)** تعريف

المجتمع المدني بأنه المؤسسات غير الحكومية التي تعمل في مجال التحول الديمقراطي في كافة المجالات، وهو اتجاه يتوافق مع طبيعة التحول والاتجاه العام في النظام الدولي، وقد ركز **ميتا** على دور المجتمع المدني في دعم تحركات ما بعد الديمقراطية وخاصة المشروعات التنموية حيث يرى أن المجتمع المدني لديه القدرة على تكوين قوة دفع هائلة لنمو وتطور الديمقراطية وتحقيق النجاح للمشروعات التنموية في العالم النامي والمتقدم على حد السواء. [1]

ونلاحظ هنا اتفاق كلاً من **سالمون** و **ميتا** حول القوة التي تمتلكها منظمات المجتمع في تشكيل ملامح الدولة السياسية والتنموية سواء كانت داخلية أو خارجية.

ويطرح **(دون اى ايبرلي)** تعريف آخر للمجتمع المدني باعتباره مجال مدني حيوي يتفاعل فيه الأفراد والمنظمات، فهو يتكون من مجال شبكات العمل التطوعي والجمعيات غير الرسمية التي يدير فيها الأفراد الكثير من شؤون حياتهم، ويجب أن يمتلك كل نظام قدراً كبيراً من الاستقلال، وفي المقابل، برز توجه آخر لتعريف المجتمع المدني أخذ بعداً أكبر من مجرد التركيز على الأطر المؤسسية والهيكلية إلى التركيز على منظومة القيم المدنية المحددة والمشكلة لهذه المؤسسات، ومن تلك التوجهات تعريف **(الوكالة الكندية للتنمية)** للمفهوم حيث تشير إليه باعتباره يتكون من المنظمات الخاصة وغير الهادفة للربح، بما فيها الروابط الرسمية والجماعات والحركات غير الرسمية والشبكات والتحالفات والمنتديات التي تكونها هذه الجماعات والمؤسسات والروابط الملتزمة بالتغيير الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي وذلك عن طريق نشر وتشجيع القيم المدنية وحقوق الإنسان والمسؤولية المدنية والمواطنة والدعوة من أجل حماية الصالح العام، والمشاركة النشطة لكل المواطنين في الحكم الصالح. [2]

وقد اعتمد **(البنك الدولي)** ذات التوجه في تعريف المجتمع المد ني حيث أشار إلى أنه مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات التي لا تهدف إلى الربح، وهي موجودة في الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية. [3]

([1]) أيمن السيد عبد الوهاب، المجتمع المدني وعملية التحول الديمقراطي، مرجع سبق ذكره، ص ص 27-28.

([2]) دون اى ايبرلي، بناء مجتمع المواطنين، ترجمة: هشام عبد الله، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ص 34.

([3]) أيمن السيد عبد الوهاب، مرجع سابق ذكره، ص29.

يتضح من التعريفات السابقة أنها في مجملها كانت محاولات لوضع تعريفات إجرائية لمفهوم المجتمع المدني بعيداً عن الجدل الفكري حول العلاقة بينه وبين الدولة، حيث اتفقت جميعها على السمات الرئيسية للمفهوم وبعض القيم التي يعكسها من خلال تفاعلات وأنشطة ومم ارسات منظماته داخل المجتمع والتي تهدف بشكل عام لتغيير الحياة الاجتماعية ودفع عجلة التنمية وتحقيق الرفاهية والديمقراطية رغم تعدد المسميات له مثل (القطاع الخيري- القطاع المستقل – القطاع الثالث- المنظمات غير الحكومية- المنظمات التطوعية ..وغيرها) إلا أنها تصف شي ئاً واحداً، وهو ما نسميه بالمجتمع المدني.

3 - بعض المفاهيم المرتبطة بالمجتمع المدني:

أ - الثقافة المدنية:

تمثل الثقافة المدنية واحداً من أهم مقومات المجتمع المدني، فالمجتمع المدني لا ينشط فقط لوجود هياكل تنظيمية تستقل عن الدولة، فلا قيمة لهذه الهياكل في ح د ذاتها ما لم تسبقها وتعززها ثقافة مدنية مواكبة تشدد على ضرورة تقيد السلطات العامة بحدود معينة في تعاملها مع المواطنين واحترامها حق هؤلاء المواطنين في التنظيم والاجتماع والتفكير والتعبير، وأن تقترن هذه المحددات بالتمسك بقيم أخلاقية وبأنماط من السلوك تتسق م عها ولا يستقيم لمؤسسات المجتمع المدني أن تكون فاعلة من دون وجود هذا الإطار الثقافي الذي يساعد على ترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية ومبادئها، فمفهوم **الثقافة المدنية** يشير إلى حياة المدن، حيث مظاهر التقدم المادي في أساليب الحياة، واستخدام المنجزات المادية ويقصد بها مظاهر العمران والتقدم المادي والعلمي، وهي الأشكال المادية التي تنتج عن تقدم الحضارات أو التطور العلمي ، وتهتم أدبيات المجتمع المدني بمفهوم الثقافة المدنية لارتباطه بتفعيل منظمات المجتمع المدني وقدراتها على إحداث التغيير في المجتمع، وذلك لارتباطه الوثيق والمباشر بالتوجهات الجديدة للإصلاح السياسي وخاصة في الدول النامية، وما ارتبط بها من انتشار لقيم ومفاهيم الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان، فالأسس والمعايير التي يستند عليها المجتمع المدني هي نفس الأسس والمعايير التي تستند عليها الديمقراطية فكلاهما يستند إلى أسس ومبادئ التسامح السياسي والفكري والقبول بالتعدد والاختلاف والالتزام بالأساليب

السلمية في حل النزاعات والخلافات، فضلاً عن أسس ومبادئ المواطنة وسيادة القانون ودولة المؤسسات والرفاهية الاجتماعية. [1]

وتعد أبحاث **(جابرائيل ألموند – سيدني فيربا 1963م)** من أبرز الدراسات التي لفتت الانتباه لأهمية هذا المفهوم وعلاقته بمفهوم الثقافة السياسية، حيث قاما بدراسة مقارنة للثقافات السياسية ولقيم المواطنين وتصرفاتهم في خمسة دول، ويقترح نموذجاً للمشاركة حيث يكون كل أفراد المجتمع على قدر كبير من المعرفة والمتابعة لم جريات الأمور داخل دولهم، خاصة فيما يتعلق بالعملية السياسية، وأن هذا في حد ذاته لن يتوفر إلا بوجود حكومة ديمقراطية متزنة وذات ثبات على أرض الواقع، وقد خلصت الدراسة إلى أن الديمقراطية الفعالة تعتمد على وجود منظمات مجتمع مدني قوية وفاعلة، وعلى فعالية المشاركة الشعبية والثقة الاجتماعية والتعاون والتفاعل على أوسع نطاق على المستوى المدني. [2]

ب -مفهوم المواطن والمواطنة:

استدعى مفهوم المواطن بناء مؤسسات المواطنة (أحزاب – جمعيات – تنظيمات) ليتشكل فيها، ويتدرب في إطارها، ويعبر من خلالها عن مشاغله، فتأسست بالتالي علاقات المواطنة التي كسرت حيز علاقات القربى الهرمية، لتعبر عن المساواة بين الناس أمام القانون، ويمثل المواطن بالتالي حيز المجال العام المدني، فهو النقطة المحورية لأي تبادل نوعي بين البشر وهو الفرد "القيمة" الذي بحبه لذاته يحب الآخرين وببحثه عن منافعه الخاصة يحقق المنافع العامة، وهو يتصف بالإرادة، وتتصف حقوقه الدنيا(حق الحياة – حرمة الجسد – حرية التعبير ...وغيرها) بطابع الإطلاق والقداسة، وتعتبر المواطنة مدخلاً ضرورياً للمشاركة الشعبية بما تحمله من مضمون يرقى بالإنسان من الذات السالبة إلى الموجبة، فالدولة الديم قراطية هي التي تحترم الإنسان كمواطن له حقوق وعليه واجبات، من منطلق مبدأين أساسيين هما الحرية والمساواة، وتُكرس بالتالي مبدأ السيادة الشعبية حيث يتحول مجموع الأفراد من الحيز الخاص الضيق إلى العام الشامل فتتوسع بالتالي قاعدة المشاركة الشعبية. [3]

([1]) أماني قنديل، مرجع سابق ذكره، ص ص87-89.
([2]) أماني قنديل، المجتمع المدني في مصر، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، 2000، ص63.
([3]) عبد العزيز لبيب، المجتمع المدني:مسألة المفهوم من المعاني و النزعات المباشرة، **المجلة التونسية للدراسات الفلسفية**، الجمعية التونسية للدراسات الفلسفية ، تونس، السنة 13، العدد18، 1997، ص61.

وهذا يعني أن المواطن عضو فاعل في المجتمع، كما يرتبط دوره فيه بمدى مشاركته في إدارة الشأن العام وفي مواقع اتخاذ القرار الرسمية وغير الرسمية، وذلك لأن وصوله لتلك المواقع يُمكنه من ممارسة التأثير على الاختيارات والتوجهات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، كما يرتبط م فهوم المشاركة الشعبية بمجموعة من القيم الاجتماعية منها قيمة التضامن و الإرادة الحرة والتطوع بصفته المحرك الأساسي لأية مشاركة في فعاليات منظمات المجتمع المدني، وغيرها من القيم الاجتماعية.

ج -مفهوم اللامركزية:

اكتسب المفهوم أهمية متزايدة مع تزايد الاهتمام بإعادة النظر في دور الدولة، وعلاقة ذلك بقضايا التنمية وتعزيز دور الأفراد فيها، ويمكن تعريف المفهوم بأنه "درجة عدم تركيز السلطة، أي تنويع السلطة وتوزيعها بين الأشخاص و المستويات الإدارية المختلفة في المنظمة أو على مستوى الدولة "، كما أنها توصف بأنها عملية نق ل السلطة من المستويات الحكومية العامة إلى المستويات الدنيا كالتنظيمات الاجتماعية.[1]

وقد فرضت عملية تطور مفهوم اللامركزية نفسها على مفهوم المجتمع المدني بحيث أصبح المفهوم يستخدم للتعبير عن طبيعة الدولة ونظام الحكم فيها جنباً إلى جنب مع التعبير عن توازنات القوى المجتمعية والسياق الاجتماعي وعلاقاتها بهياكل القوة داخل الدولة، وبالتالي فإن ارتباط المفهوم بغيره من المفاهيم والاقترابات السياسية التي يمكن أن تتقاطع معه، من الأمور التي أسهمت عن بلورة حالة من التداخل بينه وبين مفاهيم ومضامين أخرى مثل: القوة المشاركة، المساءلة، وتوسيع شراكة المجتمع المدني.[2]

وبهذا المعنى اتسع مفهوم اللامركزية ليشمل العديد من الأطر والمؤسسات وما بها من أفراد والاستناد على آليات واضحة لتعميق مناهجها كآلية للحكم وتطبيق السياسات والارتقاء بقدرات الأفراد ومستويات مشاركتهم، ومن هنا تتضح الرؤية بأن هناك علاقة تأثير وتأثر بين اللامركزية ومنظمات المجتمع المدني وكلاً منهما يقوي الآخر ويؤثر عليه، حيث تدعم اللامركزية المشاركة الشعبية وتشجع على المبادرات التطوعية في إطار تطوير دور وأداء منظمات المجتمع المدني على مستوى المحليات الذي يكسر ق وة تركز السلطة المركزية ويوفر وسائل المساءلة ومحاربة الفساد على المستويات المحلية.

([1]) أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، مرجع سابق ذكره، ص 111.

([2]) كمال المنوفي، الإصلاح المؤسسي بين المركزية واللامركزية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، القاهرة، 2000، ص 116.

د - التطوع:

يعتبر التطوع أحد أبرز المفاهيم المرتبطة بالمجتمع المدني والمكونة له ، فالتطوع أو المبادرة الإرادية الحرة لفعل شيء ما في إطار مجموعة من البشر أو المنظمات، يعبر عنها بالقطاع التطوعي، باعتبار أن ما يميزها هو التطوع الذي يعني نشاط ما يقوم به الإنسان دون مقابل ودون إلزام أو فرض عليه، وتشير لجنة خبراء الأمم المتحدة للتطوع إلى توافق حول مفهوم التطوع باعتباره "تخصيص بعض الجهد والوقت، دون توقع عائد مادي، نحو أنشطة منتظمة وأحياناً غير منتظمة تحقق مصالح الجماعة ككل، أو تسهم في رعاية وتمكين المهمشين في المجتمع".[1]

وقد أدى تطور مفهوم التطوع إلى أتساع كبير يتجاوز التطوع للعمل الخيري أو التطوع للإغاثة، ليمتد إلى مجالات التنمية والبيئة والدفاع عن الحقوق، فقد اتجهت جهود خبراء الأمم المتحدة للتطوع ونشطاء المجتمع المدني نحو الاهتمام بمفهوم التطوع باعتباره مؤشراً من مؤشرات التنمية البشرية، فقد كشفت جهود المشروع الدولي المقارن لجامعة **جونز هوبكنز** عن أن البلاد التي تحتل المقدمة في تقارير التنمية البشرية هي ذاتها التي يتحقق فيها أعلى معدلات للتطوع والعمل التطوعي، كما أن هناك علاقة بين الانتماء والمواطنة من جانب، والتطوع من جانب أخر، فالأول يقود الثاني والتطوع يدعم بدوره الانتماء والمواطنة، كما أن هناك علاقة بين الديمقراطية المتاحة لمشاركة المواطنين وبين العمل التطوعي، وعلاقة بين التنشئة السياسية والتطوع.[2]

لذلك فإن التطوع يعد ظاهرة ثقافية واجتماعية وسياسية واقتصادية تحقق مبادئ الالتزام بقضايا المجتمع، وه و أحد الركائز الأساسية لقيام منظمات المجتمع المدني وأدائها لعملها وتنفيذ خططها وبرامجها ومشروعاتها.

4- مكونات المجتمع المدني:

يدخل في دائرة منظمات المجتمع المدني طبقاً للتعريفات السابقة أي كيان مجتمعي منظم يقوم على العضوية المنتظمة تبعاً للغرض العام أو المهنة أو العمل التطوعي، ولا تستند فيه العضوية على عوامل الوراثة وروابط الدم و الولاءات الأولية مثل الأسرة والعشيرة والطائفة والقبيلة، وبالتالي فإن أهم مكونات المجتمع المدني هي:

([1]) موسى شتيوي وآخرون، التطوع والمتطوعين في العالم العربي، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ص 17.

([2]) المرجع السابق نفسه ، ص18.

أ- النقابات المهنية والنقابات العمالية.

ب- الحركات الاجتماعية، ومراكز الشباب والاتحادات الطلابية.

ج- الجمعيات التعاونية والجمعيات الأهلية.

د- نوادي هيئات التدريس بالجامعات والنوادي الرياضية والا جتماعية.

ه- الغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال.

و- الصحافة الحرة وأجهزة الإعلام والنشر.

ز- مراكز البحوث والدراسات والجمعيات الثقافية.

ح- المنظمات غير الحكومية الدفاعية والتنموية كمراكز حقوق الإنسان والمرأة والتنمية والبيئة وغيره.

وهناك من يضيف إلى هذه المنظمات هيئات تقليدية كالطرق الصوفية والأوقاف التي كانت بمثابة أساس المجتمع المدني في المجتمعات العربية منذ مئات السنين قبل ظهور المنظمات الحديثة.[1]

9 -خصائص ومعايير المجتمع المدني:

هنالك أربعة معايير يمكن من خلالها تحديد مدى التطور الذي بلغته مؤسسة أو منظمة ما وهي:

أ - القدرة على التكيّف:

يقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيّف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها،وهناك ثلاثة أنواع من التكيّف:

1 -التكيّف الزمني: فهناك علاقة ارتباطيه بين طول الفترة الزمنية للمنظمة ودرجة مؤسسيتها.

2 -التكيّف الجيلي: وهو يرتبط بتعاقب الأجيال وقدرة المؤسسة على تجاوز مشكلة تداول السلطة الداخلية واستمرارها مع تعاقب الأجيال، إذ يعكس ذلك درجة المؤسسية والمرونة التي تتمتع بها المنظمة في مواجهة متطلبات التطور الاجتماعي والاقتصادي.

3 -التكيّف الوظيفي: والذي يعكس درجة الوظيفية التي تتمتع بها المنظمة وقدرتها على إجراء تعديلات في أنشطتها باستمرار.

ب -الاستقلال:

بمعنى ألا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد أو سلطة الدولة أو تابعة لها بحيث يسهل السيطرة عليها، وتوجه نشاطها الوجهة التي

([1]) علياء محمد حسين، نشأة وتطور المجتمع المدني مكوناته وإطاره التنظيمي، **مجلة الديمقراطية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، خريف 2000، ص 23.

تتفق مع رؤية السيطرة، حتى لا يصبح حافز الأنخراط في العمل ضمن إطار المنظمات الأهلية هو استخدامها كوسيلة للنفاذ إلى السلطة و الصعود إلى المناصب السياسية.

ج - التعدد:

يقصد بذلك تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة، بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية، ووجود مستويات تراتبية د اخلها وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها من خلاله من الناحية الأخرى، ويلاحظ على كثير من المؤسسات بساطة بنيتها التنظيمية من ناحية وانعدام انتشارها القومي بل القطري وتركزها في العواصم والمدن الكبرى دون الأقاليم والمناطق الريفية.

د -التجانس :

بمعنى عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها، فتجانس المؤسسة لا يعني تحولها إلى تشكيل جامد لا يوجد به تباينات، فللتناقضات والتعددية أهمية كدافع لحركة المجتمع المدني وقدرته على الإبداع والتغيير في المجتمعات، فكلما زادت أنماط العلاقات القائمة على أسس التعاون والتنافس، اعتبر ذلك دليلاً على حيوية المجتمع المدني وإيجابيته. [1]

6- وظائف المجتمع المدني:

قد يكون مفهوم المجتمع المدني مسمى لظاهرة محددة تتبلور في شروط معينة، ولكن بالوقوف على وظائفه بنظرة أعمق يتضح لنا مدى فاعليته و نجاحه في مجتمع ما أو تراجع تأثيره ومحدودية نشاطه في مجتمع أخر، وفي النقاط التالية نناقش مجموعة من تلك الوظائف التي يؤديها المجتمع المدني:

أ - تحقيق النظام والانضباط والديمقراطية في المجتمع:

تعد منظمات وجمعيات المجتمع المدني أداة للمبادرة الفردية المعب رة عن الإرادة الحرة والمشاركة الإيجابية النابعة من التطوع، وليس التعبئة الإجبارية التي تفرضها الدولة، كما تعد أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط سلوك الأفراد والجماعات تجاه بعضهم البعض.

ب -التنشئة الاجتماعية والسياسية:

وهذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بنائه من جديد من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ في نفوس الأفراد

([1]) أيمن السيد عبد الوهاب،المجتمع المدني وعملية التحول الديمقراطي،مرجع سبق ذكره، ص ص68-70.

من أعضاء جمعياته ومنظماته، ذلك لأن مشاركة الفرد داخل المنظمة في ممارسة حقوقه الديمقراطية كالدخول في حوار مع الأعضاء الآخرين والتنافس على القيادة بالترشيح والتصويت في الانتخابات التي تجري فيها، تصبح بمثابة مدرسة يتعلم فيها الفرد أصول هذا السلوك الديموقراطي على مستوى الجماعة الصغيرة، بعد ذلك على مستوى المجتمع ككل[1]

وعليه يمكن القول أن الفرد من خلال منظمته يمكن أن يشارك في أوجه النشاط العام ويعتاد على الاستماع إلى آراء الآخرين وقبول نتائج الحوار التي تتفق عليها الأغلبية مع التعبير عن معارضته بشكل سلمي، وهذه العملية التعليمية والتدريبية تستغرق وقتاً طويلاً حتى تتمكن من غرس ثقافة ديمقراطية تقوم على مبادئ التسامح والتعايش السلمي بين المختلفين و الوعي بأهمية المشاركة في تحقيق التقدم وتنمية المجتمع.

ج -الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق:

وعلى رأس تلك الحاجات الحاجة للحماية والدفاع عن حقوق الإنسان ومنها حرية التعبير والتجمع والتنظيم وتأسيس الجمعيات أو الانضمام إليها، فالمجتمع المدني أصبح بمثابة محا مي يدافع عن المواطنين في مواجهة الدولة وحكومتها من ناحية، وقوى السوق من ناحية ثانية.[2]

وبالتالي يمكن القول بأن كل من الدولة وقوى السوق قد يهدد بتصرفاته الحريات والحقوق الإنسانية، ولا يجد الأفراد درع وقاية يتسلحون به ضد هذه التهديدات إلا بالانضمام إلى أحد تنظيمات المجتمع المدني التي لديها من القوة المادية والمعنوية ما يمكنها من الضغط على الحكومة لاحترام تلك الحقوق ووقف التعدي عليها، أو الضغط على قوى السوق كالمنتجين والتجار وأصحاب المشروعات مثل النقابات وجمعيات حماية المستهلك.

د - الوساطة والتوفيق:

أي التوسط بين الحكام والجماهير من خلال توفير قنوات للاتصال ونقل أهداف ورغبات الحكومة والمواطنين بطريقة سلمية، وتسعى جماعات المصالح في هذا

([1]) عيسى الشماس، المجتمع المدني(المواطنة والديمقراطية)، الطبعة 18،منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2008، ص13.

([2])المرجع السابق نفسه، ص14.

الإطار للحفاظ على وضعها وتحسينه واكتساب مكانة أفضل لها في المجتمع، ولذا فإنها تتحرك مباشرة للتأثير على عملية تشريع ووضع القوانين وتهدف إلى الوصول إلى نقطة اتفاق والتقاء بين الآراء المتعددة كأساس للاستقرار، حيث تتولى مؤسسات المجتمع المدني مهمات متعددة تبدأ بتلقي المطالب المجتمعية المختلفة وتجميعها وإعادة ترتيبها وتقسيمها إلى فئات محددة وتنتهي بتوصيلها إلى الحكومة، فكلما زاد التنوع والاختلاف في المجتمع كلما احتاج إلى عدد أكبر من المنظمات والجمعيات للتعبير عن هذا التنوع وتنظيمه والتوفيق بين أطرافه المتعددة.[1]

هذه الوظيفة كما رأينا تعني أن المجتمع المدني لا يحقق الحماية للمواطنين المحكومين ضد الحكومة فقط، وإنما هو أداة لحماية الحكومة ذاتها من خطر التعرض للاضطرابات والاحتجاجات العنيفة، كما أنه يوفر عنصر الوقاية للمجتمع ككل من الانقسام والصراع والتفكك.

ه - التعبير والمشاركة الفردية والجماعية:

فبوجود المجتمع المدني ومؤسساته يشعر الأفراد بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم بحرية حتى لو كانت تعارض الحكومة وسياساتها للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب منظم وبطريقة سلمية ودون حاجة إلى استعمال العنف طالما أن البديل السلمي متوافر ومتاح، والحقيقة أن هذه الوظيفة تؤدي إلى تقوية شعور الأفراد بالانتماء والمواطنة وبأنهم قادرون على المبادرة بالعمل الإيجابي التطوعي دون قيود.

و - ملء الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها:

ويحدث هذا عندما تتعرض الدولة لأزمات اقتصادية ومالية، حيث تبدأ الحكومات التي تعاني من اشتداد أزمة الديون عليها بالانسحاب من العديد من الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها والتي أصبحت تشكل عبءً ثقيلاً عليها خاصة أمام عجزها عن سداد تلك الديون مما يفسح المجال أمام حركة المجتمع المدني لشغل هذا الدور وسد الفراغ للحفاظ على توازن الدولة وعدم تعرض المجتمع للانهيار خصوصاً حين توجد به مشاعر عدم الرضا على الأداء الحكومي لدى بعض الفئات.[2]

([1]) بلال أمين زين الدين، منظمات المجتمع المدني في الدول العربية والغربية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص55 وما بعدها.

([2]) عيسى الشماس، مرجع سابق ذكره ص16.

وإلى جانب الأزمات الاقتصادية والمالية هناك أزمات الاحتلال والغزو والحروب الأهلية التي تختفي فيها الدولة وتعجز عن أداء وظائفها تجاه المجتمع، وهذه الحالة تظهر بوضوح مدى أهمية منظمات المجتمع المدني وإمكانية أن تنهض بدور بديل للحكومة، بحيث تمر بالمجتمع من أزمته بسلام ودون أن يتأثر المواطنون بغياب الدولة.

ز -توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين وتحقيق التكافل الاجتماعي:

صحيح أن جزءاً مهماً من وظيفة منظمات المجتمع المدني هو الدفاع عن المصالح الخاصة المشتركة لفئات بعينها إلا أنها كذلك تمد يد العون والمساعدة للمحتاجين مع تقديم خدمات خيرية واجتماعية هدفها مساعدة الفئات الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع وتتنوع أشكال المساعدة تلك ما بين مساعدات مالية وأخرى خدمية كبناء المدارس أو المستشفيات لتوفير خدمات التعليم أو العلاج مجاناً أو بأسعار رمزية تناسب أصحاب الدخول المنخفضة وتمويل مشروعات صغيرة لإعالة الأسر الفقيرة أو إقامة دورات التدريب لرفع المهارات وغيرها، وتتضح أهمية هذه الوظيفة إذا ما تخيلنا ضعف أو ضيق منافذ التعبير عن الرأي أمام الناس وهو ما يعني تعريض المجتمع بشكل متكرر للاحتجاجات العنيفة لأن الأفراد والجماعات لم يجدوا منظمات تستقبل مطالبهم.[1]

ح -التنمية الشاملة:

بدأت المنظمات الدولية المهتمة بالتنمية تؤكد على معنى جديد لها هو التنمية بالمشاركة فمشكلة التنمية لا تكمن دائما في قلة الموارد المادية، وإنما في كيفية استغلال تلك الموارد وهذه الكيفية تتوقف بدورها على طبيعة ونوعية البشر الذين يقومون باستغلالها، ولذا فإن الاستثمار الحقيقي لابد أن يتم في الثروة البشرية وليس المادية فقط، وهنا تبرز أهمية المجتمع المدني في القيام بهذا النوع من الاستثمار، حيث يتم من خلال منظماته تنمية وتطوير المهارات والقدرات الفردية للأعضاء بشكل يقلل من العبء على الحكومة وتصبح شريكاً في تنفيذ برامج وخطط التنمية الشاملة بمختلف جوانبها وتتلقى من الحكومة الدعم والمساندة للقيام بهذا الدور.[2]

([1])عيسى الشماس، مرجع سابق ذكره،ص17.
([2]) بلال أمين زين الدين، مرجع سبق ذكره،ص ص58-59.

وبعد هذا الاستعراض لأهم وظائف المجتمع المدني يمكننا استخلاص عدة ملاحظات:

أولها: وجود تكامل بين هذه الوظائف وبعضها البعض، فحماية المجتمع المدني لحقوق ومصالح الأفراد والجماعات لا يتعارض مع كونه أداة للتنظيم و الحفاظ على الاستقرار والوحدة في المجتمع ككل، كما أن دفاعه عن مصالح خاصة بفئات معينة لا يمنعه من الاهتمام بقضايا المصلحة العامة للجميع أو بتوفير المساعدة للفئات المحتاجة والضعيفة، ووقوفه ضد الدولة في حالة اعتدائها على الحريات لا يتعارض مع مساعدته لها في تنفيذ خطط وبرامج التنمية.

ثانيها: أن تلك الوظائف تتكامل مع وظائف الدولة، ويمكن القول أن هناك ما يشبه تقاسم للمسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية بين الحكومة والمجتمع المدني.

ثالثها: أن كل وحدة من الوحدات المكونة للمجتمع المدني قد تجمع بين أكثر من وظيفة واحدة في الوقت نفسه.

7- مؤشرات قياس فاعلية منظمات المجتمع المدني:

مع تنامي الاهتمام بأهمية دور منظمات المجتمع المدني، بدت الحاجة ملحة لوضع مؤشرات يمكن من خلالها بناء مقياس لقياس فاعلية تلك المنظمات ومعرفة مدى إسهامها في تطوير المجتمع ودورها تجاه قضايا التنمية والإصلاح السياسي، فقد انعكس ذلك الاهتمام على العديد من البحوث وال دراسات العلمية التي سعت إلى وضع مؤشرات لقياس فاعلية منظمات المجتمع المدني، ومن أبرزها ما يلي:

أ - مشروع جامعة جونز هوبكنز:

يعتمد هذا المقياس على ثلاثة أبعاد أساسية لقياس فاعلية وأداء منظمات المجتمع المدني وهي:

1 -القدرات : وهي تعبر عن مستوى الجهود التي يقوم بها القطاع المدني.
2 -الاستدامة: وهي تعبر عن قدرة منظمات المجتمع المدني على البقاء لأطول فترة زمنية ممكنة .
3 -التأثير والفاعلية: أو مدى إسهام منظمات المجتمع المدني في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وقد هدف المشروع لتصميم دليل لمستوى فاعلية منظمات المجت مع في 15 دولة، واستطاع من خلاله وضع تصنيف للدول عبر مجموعة من المؤشرات، كما أنه أبرز جملة من النتائج أهمها:

1 - أن الدول التي تحتل المقدمة على مقياس الفاعلية لمنظمات المجتمع المدني هي ذاتها التي تحققت فيها أعلى درجات لأنشطة التطوع وأنشطة الحركات غير الرسمية والأبعاد المتعددة للمجتمع المدني.

2 -كما أنه لا توجد دولة حققت درجة 100% في أي بُعد من أبعاد قياس فاعلية منظمات المجتمع المدني التي طرحها المشروع.[1]

ب -مقياس منظمة سيفكس:

ويستند هذا المقياس إلى أربعة أبعاد رئيسية لقياس فاعلية منظمات المجتمع المدني وهي:

1 -البناء الهيكلي: ويهدف هذا البعد إلى التعرف على البنية الداخلية لمنظمات المجتمع المدني.

2 -البيئة: ويهدف هذا البعد إلى التعرف على البيئة السياسية والثقافية والقانونية والاجتماعية التي توجد فيها منظمات المجتمع المدني، وما إذا كانت بيئة مساعدة أم معوقة لعمل تلك المنظمات.

3 -القيم: ويهدف هذا البعد إلى التعرف عما إذا كان المجتمع المدني يمارس ويطور قيم اجتماعية سلبياً أو إيجابياً.

4 -التأثير: ويهدف هذا البعد إلى التعرف على مدى تأثير منظمات المجتمع المدني في حل المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وخدمة الصالح العام وقضايا التنمية.

وهذه الأبعاد تعتمد على مجموعة من المؤشرات تتمثل في:

1 - الهيكل المؤسسي: ويتطلب قياسه الوقوف على السمات التالية (درجة المركزية واللامركزية في إدارة المنظمة، وتطور حجم العضوية داخل المنظمة، وعدد فروع المنظمة وتوزيعها الجغرافي، والبنية الأساسية وموارد المنظمة).

---

(1) www.civilcus.org.news/csi-overview.asp **(20-11-2013/5:05pm)**

2 - الهيكل القيمي: ويتطلب قياسه معرفة التالي (آلية اتخاذ القرار داخل المنظمة، ومعدل دوران السلطة لمجلس إدارة المنظمة، والشفافية المالية في الأنشطة والمشروعات وتوافر آليات المراقبة والمحاسبة الداخلية).

3 - البرامج والأنشطة والمشروعات : ويتطلب قياسها معرفة (طبيعة البرامج والأنشطة والمشروعات التي تعقدها المنظمة، وحجم المستفيدين وواقع التأثير والتغير في بيئة المشروع على أثر تنفيذ المشروع، وتعدد الأنشطة وتكاملها وتوافقها مع الأهداف التنموية في الدولة).[1]

ج - الإسهامات العربية لصياغة مؤشرات مقياس فاعلية منظمات المجتمع المدني:

برز الجهد البحثي في هذا المجال في عدة دراسات وأبحاث عربية منها دراسة **"حسنين توفيق"** المتعلقة ببناء مؤشرات كمية وكيفية لقياس فاعلية منظمات المجتمع المدني وحدود تلك الفاعلية حيث يشير إلى مجموعة كبيرة من المؤشرات أهمها (الحجم العددي للقوى والتكوينات الاجتماعية ل علاقته بالانجاز، ودرجة التضامن الداخلي لأعضاء المنظمة، ودرجة الانتماء للمنظمة، والاستقلالية المالية والإدارية، والوسائل المستخدمة لتنفيذ البرامج والمشروعات).[2]

وكذلك دراسة **"أماني قنديل"** لقياس فاعلية المنظمات المدنية العربية لخمس دول، حيث اعتمد المقياس ثلاثة محاور رئيسية على النحو التالي:

1 -قدرات المنظمة: بشرية، مادية، تنظيمية، تكنولوجية.

2 -البيئة الوسيطة: سياسية وتشريعية، اجتماعية واقتصادية، ثقافة وقيم المجتمع.

3 -المردود والانعكاسات: الفئات المستهدفة والمستفيدة، الاستجابة للحاجات والمطالب المجتمعية، كيفية اختيار المشروعات ومتابعة تنفيذها وتقييم نتائجها.[3]

نلاحظ أن مجموعة الأبعاد التي اعتمد عليها مقياس **جامعة جونز هوبكنز** تحتاج إلى معايير إجرائية تساعد على إجراء عملية القياس أو التقييم الدقيقة، وما احتوى عليه مقياس **منظمة سيفكس** من معايير أو مؤشرات فرعية تواجه عدة صعوبات لا ترتبط بآلية

---

(1) **(20-11-2013/3:45pm)** www.kpbooks.com

(2)حسنين توفيق إبراهيم،"بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية" في: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، **ص ص695-698.**

(3)أماني قنديل،تطوير مؤسسات المجتمع المدني،الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، 2004، **ص ص28-32.**

التطبيق في المنظمات فحسب، ولكن بإشكالية مفهوم المجتمع المدني نف سه والخلط بينه وبين مفاهيم أخرى واستخدامه كدلالة على ديمقراطية الدولة دون النظر لتفاعلاته الاجتماعية وحدود انتشاره الميدانية.

غير أ ن الدراسة الحالية اعتمدت على المحاور التي وردت في المقياس الذي استخدمته دراسة **أماني قنديل** وذلك لأنه طبق على مجتمعات عربية لا تختلف بنيتها الاجتماعية وبيئتها الثقافية عن مجتمع الدراسة الحالية، كما أنه يعد محاولة للتوفيق أو الموائمة بين المقاييس سابقة الذكر، وخاصة استخدامه لعدد كبير من المؤشرات الإجرائية التي طرحتها دراسة **حسنين توفيق** ، وقد تم عرض تفاصيل تلك الأبعاد التي تضمنها المقياس بما تحتويه من مؤشرات إجرائية في الفصل الأول وبالتحديد في ما يتعلق بالإجراءات المنهجية للدراسة.

8- منظمات المجتمع المدني في ليبيا منذ (1878-2013م):

تنشغل بلادنا بالعديد من القضايا، وعلي رأسها قضية الإصلاح المتعدد الأبعاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، والذي يرتكز علي إقرار دستور للبلاد وإلغاء القوانين المقيدة للحريات السياسية والاقتصادية والثقافية وإعادة النظر في بعض القوانين المنظمة لعمل منظمات المجتمع المدني، وذلك انطلاقاً من أن طبيعة العلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني في ليبيا ملتبسة وشائكة حيث كانت تهيمن فيها السلطة السياسية علي المؤسسات المدنية وتخضعها لسيطرتها ويتبين وفقا لقراءة التجربة السياسية الليبية الحديثة والمعاصرة، أنه لم يتم استكمال بناء الدولة المدنية الحديثة بعد، وهي المسألة الأساسية للتحديث والتي يشترط ألا يغيب فيها ركنان أساسيان هما المجتمع المدني والديمقراطية، كقاعدة تتأسس عليها العلاقة التفاعلية بين المجتمع والسلطة السياسية، حيث إن فاعلية المجتمع المدني بكافة منظماته أو مكوناته ضرورية لتحقيق التطوير علي أساس مبدأ المشاركة الشاملة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

- **المجتمع الأهلي" مدخل تاريخي"**

بداية لابد أن نشير عند ال حديث عن تاريخ منظمات المجتمع المدني إلى أن الأطر الاجتماعية التي ينتظم خلالها الناس وبحكم طبيعتها هي أسبق تاريخياً على تأسيس الدولة، وما الدولة ذاتها - والتي هي تنظيم سياسي للمجتمع- سوى منظمة اجتماعية تطورت لدواعي قوانين تطور الاجتماع البشري، وبالتالي فإن المجتمع الليبي مثل غيره من المجتمعات لم يكن خالياً من مبادرات وسياقات وآليات تسع ى إلى بناء أسس تنظيمية

اجتماعية تحاول بلورة أنماط من العلاقات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، وأيضا من المهم تأكيد التداخل والتشابك في التجربة الليبية بين العمل الثقافي والاجتماعي والسياسي حيث كان للكل تأثيره في الآخر.

وحتى أواخر القرن التاسع عشر، وتحديداً مع ما يعرف عند المؤرخين للتاريخي الليبي بالعهد العثماني الثاني (1835-1911م)، لم يعرف الكيان الليبي قبل هذه الحقبة نور العلم والثقافة طريقه إلي عقول أبنائه، وباستثناء ومضات بسيطة لا تذكر من التعليم الديني المرتكز في الأساس على الكتاتيب التابعة للمساجد والزوايا التي قامت بالجهود الشعبية في إطار التبرع أو الأوقاف بتحفيظ القرآن وتعليم القراءة والكتابة وبعض العلوم الفقهية البسيطة في البلاد آنذاك ومع العهد العثماني الثاني شهدت البلاد محاولات إصلاحية في تطوير مرافق البلاد ومؤسساتها ومنها الاهتمام بالتعليم الحديث، فتم إنشاء عدد من المدارس التي تجمع ما بين العلوم الحديثة والعسكرية وكذلك ظهرت التنظيمات التطوعية كمدرسة الفنون والصنائع الإسلامية 1878م[1]، التي يمكن اعتبارها أول جمعية عرفتها البلاد وهي من المؤسسات الخيرية الأهلية التي قامت في العهد العثم اني بدور النهضة الثقافية بجانب عملها وهدفها الرئيسي في احتضان أيتام الفقراء وتعليمهم الصناعة وتزويدهم بالمعارف العامة، وفي عام 1882م، ظهرت جمعية ثقافية سياسية هي (القرائخانة) والتي هدفت لتوعية الناس بحقوقهم وتثقيفهم سياسياً وفكرياً، كما يضاف إلي منظمات الم جتمع المدني، الصحف الحرة المستقلة التي لا تتبع الإعلام الرسمي للدولة مثل صحيفة (أبو قشة) التي قامت بنقد النظام في ذلك الوقت 1909م، وفي فترة الاحتلال الإيطالي الذي شكل قطيعة تاريخية حادة أمام تراكم تجربة المجتمع المدني، ظلت الكتاتيب والزوايا و المساجد والطرق الصوفية تقوم بدورها التقليدي في الاهتمام بتدريس تعليم الدين وتحفيظ القرآن وحفظ التراث، حيث لم تقم السلطات الإيطالية بأي عمل مجتمعي يمكن أن يصنف في خانة العمل المدني أو الأهل ي الحديث بحيث يتيح لليبي ين المشاركة فيه، بل عملت علي تكريس إدارة عسك رية عنصرية لا تهتم إلا برعاياها الإيطاليين، وبالرغم من طبيعة الاستعمار الشرسة كان إنشاء (النادي الأدبي) في سنة 1920م، أول مشروع ليبي اجتماعي ثقافي مدني، وكجمعية انبثق عنها مكتبة ومدرسة ليلية تقوم بجلب الصحف والمجلات العربية الهادفة، ولكن سرعان ما أغلقت الس لطات الاستعمارية هذا النادي ثم أعيد نشاطه الثقافي السياسي خلال فترة الإدارة البريطانية

([1]) أماني قنديل، أي دور يلعبه المجتمع المدني:قراءة نقدية للواقع والأدبيات،الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، 2011، ص95.

1943م[1]، وليتحول بعد ذلك إلي حزب سياسي هو (الحزب الوطني) الذي انشق بعد ذلك ليصبح حزب الكتلة الوطنية، وفي عام 1924م تأسست اللجنة الطرابلسية في بلاد المهجر وتحديداً (مصر) على يد مجموعة من المواطنين الليبيين من مدينة طرابلس وضواحيها وهم من المثقفين والتجار، بهدف المطالبة باستقلال البلاد، وقد تم الإعلان عن قيامها رسمياً في ليبيا عام 1943م[2]، فيما تزايدت ظاهرة إنشاء النوادي الرياضية الثقافية التي لعبت أدواراً اجتماعية وثقافية وتربوية، بل وتحول بعضها إلي تشكيلات سياسية كما حدث لجمعية عمر المختار التي تأسست في بنغازي سنة 1943م، كجمعية ثقافية رياضية في بدايتها ثم تحولت إلي جمعية سياسية ثقافية وأنشئ لها فرع بمدينة درنة، وكانت تصدر عنها جريدة (الوطن) لسان حال الجمعية وخير شاهد ودليل على نشاطها السياسي، وكانت تسمى بجريدة (برقه الرياضية)[3]، وكذلك جمعية فزان السريّة التي كانت تبذل كل جهودها في مناهضة مشروع التجزئة الاستعمارية الفرنسي، وتوعية الناس بالوضع السياسي وخطورة انفصال فزان كإقليم مستقل عن ولاية طرابلس وولاية برقه حتى عام 1948م[4]، وقد أُوقفت أنشطة هذه المؤسسات مع نيل البلاد استقلالها عام 1951م.

ومن أهم ما يمكن رصده في هذه المرحلة هو تعدد المؤسسات الأهلية المهتمة بالشأن الاجتماعي والثقافي والقائمة على المبادرة الطوعية وتنوع أهدافها ونشاطاتها، وعرفت هذه المرحلة نشأة بعض الجمعيات النسائية التي قامت بدور تأهيلي بارز في مجال التوعية الاجتماعية والثقافية، بجانب مهامها في تدريب المرأة على أعمال الحياكة والتدريب المنزلي والتعريف بحقوق المرأة ودورها الفعال في نهضة المجتمع، كما كان تأسيس الحركة الكشفية سنة 1954م، محطة مهمة على صعيد بنا ء مؤسسات المجتمع المدني، حيث قامت بدور تربوي ثقافي متميز، وكانت مجلتها "جيل ورسالة" منبراً للكثير من الأقلام الثقافية وخاصة الشابة منها آنذاك.[5]

ومع تنامي الوعي الثقافي والسياسي للقوى الوطنية ونمو حركة التطور الاجتماعي ظهرت بعض التشكيلات الحزبية السريّة، وبعض الجمعيات التي تميزت باستقلال ملحوظ

([1]) إدريس المسماري و رضا بن موسى، مؤسسات المجتمع المدني والثقافة في ليبيا، **مجلة عراجين**، العدد8، 25 نوفمبر 2010، (02:18 pm) 1-12-2013 www.libyaforym.org>index2

([2]) الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الليبيين في ديار الهجرة، دار الفرجاني، طرابلس، 1976،ص ص16-17.

([3]) محمد زاهي المغيربي، وثائق جمعية عمر المختار، دار الهلال، بنغازي ، 1993،ص ص 5-11.

([4]) محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر :صفحات من تاريخ ليبيا السياسي، المجلد4، دار مكتبة وهبه، القاهرة، 2006،ص ص 18-22.

([5]) إدريس المسماري و رضا بن موسى، مرجع سابق ذكره، www.libyaforym.org>index2.

عن السلطة –كجمعية الفكر الليبية التي تأسست سنة 1959م، ولعبت دوراً مهماً في تفعيل الحركة الثقافية والفكرية واستقطاب جزء من النخبة الليبية وفتح قنوات الحوار مع المثقفين الليبيين والعرب والأجانب، وبشكل عام اتسم النشا ط الثقافي خلال هذه الفترة بالطابع المدني، حيث نشطت النخبة المثقفة في تكوين المنتديات والجمعيات الثقافية والصحف المستقلة، وتركز نشاط المثقفين من خلال انضمامهم وإسهامهم في تأسيس النوادي "الثقافية/ الرياضية/ الاجتماعية" والمسارح التي تأسست جميعاً بالمبادرات ا لذاتية من "مثقفين وفنانين" وبتمويل ذاتي من أعضائها، كما استمرت ظاهرة الصالونات الأدبية في بيوت بعض الشخصيات الثقافية المعروفة، ولعبت النوادي والصحافة والمقاهي دوراً مهماً في التواصل ما بين المثقفين للحوار والنقاش وتبادل الآراء والخبرات : " كنادي الشباب الليبي/ ونادي الأهلي/ ونادي الهلال" والمقاهي مثل : "زرياب، و لارورا، والرياضي، والتجاري، و العرودي .. وغيرها"، هذا وقد شهدت الساحة الجامعية نشاطاً ثقافياً كبيراً تمثل في تنظيم المحاضرات والندوات والأمسيات الثقافية التي كانت تقيمها الجمعيات التابعة للكليات والأقسام الجامعية (جمعية احمد رفيق المهدوي وجمعية شكسبير،وجمعية ابن خلدون ..)، وصدر عنها مطبوعات ثقافية كمجلة "قورينا" التي أصدرتها جماعة الفلسفة بالجامعة الليبية، هذا إلى جانب الصحف المستقلة التي كان لها دور مميز طوال تلك الفترة في نشر الثقافة الوطنية والانفتاح على الثقافة العربية والعالمية، وساهمت بذلك في التنوير وزيادة المعرفة وكانت الحاضنة الشرعية لولادة الكثير من المبدعين والمثقفين الذين أثروا الحياة الثقافية والسياسية ، وبعد بضع سنوات من نيل الدولة لاستقلالها حاولت تضييق حركة منظمات المجتمع المدني وحصر نشاطها على الجانب الاجتماعي أكثر من غيره فلم يسمح سوي بظهور بعض أشكال النشاط المحكوم بتشريعات التبعية للدولة كإنشاء جمعية الهلال الأحمر الليبي في 1959م، وتبعيتها لوزارة الصحة آنذاك [1]، مما جعل الاتجاه العام للنخبة المثقفة يتجه نحو تقديم الخدمات الاجتماعية والمسا عدات الإنسانية، وذلك تجنباً للخوض في صراعات سياسية وفكرية مع الدولة، فتأسست جمعية الكفيف 1961م، وكذلك جمعية نور للمكفوفين 1962م، والجمعية الليبية للبر والمساعدات في سنة 1968م[2]، ولعل خير شاهد على محاولات التضييق تلك ما حصل في سنة 1962م، عندما عُدلت بعض حقوق وواجبات النقابات العمالية بسبب حضورها في الإضرابات والمقاطعة لسفن وطائرات الدول الاستعمار ية أما في فترة انقلاب عام

([1]) إدريس المسماري و رضا بن موسى، مرجع سابق ذكره ، www.libyaforym.org>index2

([2]) عالم التطوع العربي:مشروع دليل الجهات الخيرية والتطوعية في ليبيا ، www.arabvolunteering.org 1-12-2013 (8:10pm)

1969م وحتى عام 2011م، فلم يسجل التاريخ أي حضور لمنظمات المجتمع المدني خصوصاً في المجال السياسي ولم تتاح ممارساتها ونشاطاتها بشكل حر ومستقل ، فغالباً ما كانت تسجل انتهاكات حكومية ضد فعاليتها خلال تلك الحقبة، فقد تعرضت للقمع الممنهج والتشديد والتضييق الحكومي على ممارساتها الأمر الذي بلغ حد التدخل في صياغة اللوائح التنفيذية المنظمة لعمل تلك المنظمات المدنية، وتجدر الإشارة بما تعرض له اتحاد الأدباء والكتاب، الذي صدر قانونه الأساسي ولائحته التنفيذية في عام 1976م، ذلك لأن النقابات والاتحادات والروابط يتم خلقها وتنظيمها وإعادة تنظيمها وحلها بقرارات ولوائح وقوانين رسمية، بل والتدخل حتى في وضع أهدافها وفي حرية الانضمام إليها، ولعل خير دليل على ذلك التغيير الذي تم في شروط الانتساب إلى عضوية رابطة الكتاب والأدباء على ضوء قرار مؤتمر الشعب العام رقم 59 لسنة 2004م، وما حدث في نقابة الصحفيين حول ضم موظفي الإعلام وما جرى لانتخابات نقابة المحامين، ولذلك خلال أكثر من عشرين عام لم يمنح الأذن لأي جمعية أو مؤسسة م دنية بممارسة النشاط، اللهم إلا الثقافية منها وفي حالات خاصة وضيقة جداً مثل (جمعية المحيط الثقافي- صبراتة، وجمعية مزدة للتراث، والجمعية الأهلية لذاكرة المدينة -هون، وبيت درنة الثقافي)، وأصبحت المرجعية الأساسية للعمل تابعة للدولة فمن الناحية التشريعية (أمانة شؤون الروابط والنقابات)، ومن الناحية التنفيذية (أمانة الإعلام والثقافة..)[1]

وقد نتج عن هذه الآلية ضعف كبير على مستوى المبادرة الذاتية للعمل الأهلي، الذي أصبح محكوماً وتابعاً للتوجيه من قبل أجهزة الدولة، وهو الأمر الذي أدى إلى ضعف العمل النقابي وغياب أ ي نشاط بارز للجمعيات والمنتديات المدنية المستقلة، ولم يسمح بمزاولة النشاط إلا للمنظمات التي تهتم بالقضايا الاجتماعية والإنسانية اهتماماً صرف والتي كان ولائها المطلق لسلطة الدولة، كجمعية الهناء الخيرية لرعاية الأيتام عام1991م، وجمعية الوفاء الخيرية للعلاقات والخدمات الإنسانية 1993م[2]

ولرغبة النظام في إعطاء صورة حسنة عنه للخارج أ سس جمعية واعتصموا للأعمال الخيرية عام 2001م، والتي ترأستها عائشة القذافي، وكانت جمعية تُعنى بالنشاط الاجتماعي وتهتم بشؤون المرأة والطفل وتلبية متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة، ومن المفارقات الغريبة لهذه الجمعية أن نشاطها لم يقتصر على الداخل فحسب وإنما خارج

---

(1) إدريس المسماري و رضا بن موسى، مرجع سابق ذكره، www.libyaforym.org>index2
(2) عالم التطوع العربي، مرجع سابق ذكره، www.arabvolunteering.org

البلاد أيضاً ليغطي معظم دول القارة الأفريقية ولتعمل على الدعوة الدينية ودعم المشروعات التنموية الصغرى بعيداً عن أهدافها الأساسية التي تعمل بها داخل الدولة!

ولعلنا من خلال هذه الفترة التي امتدت ما بين عامي (1969-2001م) نستطيع أن نؤكد على أن حركة التنظيمات المدنية أو المجتمع المدني في ليبيا قد تمثلت في نشاط الجمعيات الأهلية المهتمة بالجانب الاجتماعي فقط دون غيره، نتيجة التبعية الكاملة لنظام الحكم الذي كرس كل جهوده لإحكام سيطرته على كافة قطاعات المجتمع.

وبسبب زيادة الضغوط الخارجية على نظام الحكم، أسس المنظمة المعروفة باسم مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية والتنموية عام 2003م[1]، تأسست في جنيف وترأسها سيف الإسلام القذافي، وكانت في ظاهرها محاولة للإصلاح في الداخل ألتف حولها بعض المثقفين والطموحين والساعين لإصلاح ما يمكن إصلاحه، وفي ذات الوقت جسر لعبور الابن متطلبات ديمقراطية الغرب خلفاً لوالده، ولتعزيز هذه الفكرة (الإصلاح) ولضمان استقرار واستمرار السيطرة والحفاظ على السلطة في الداخل حاول النظام إيهام الرأي العام بمشروع الإصلاح من خلال السماح بقدر من الحرية المدنية- المقننة في الواقع- فظهرت بعض القنوات الإعلامية وسمح لبعض الصحف المستقلة بالنشاط، كما تأسست بعض الجمعيات الأهلية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، تأسست الجمعية الوطنية للتنمية الاجتماعية عام 2003م، بهدف الاهتمام بالفرد والأسر ة و تطوير وبناء المجتمع، و الجمعية الوطنية لرعاية الشباب عام 2003م، بهدف صقل وتنمية مواهب ومهارات ومدارك الشباب في مختلف المجالات وتطوير المجتمع.[2]

لعل الأزمة التي عاشتها منظمات المجتمع المدني في ليبيا خلال حقبة النظام السابق جعلتها مغيبة إلى حد الإقصا ء عن خطط وبرامج التنمية والقضايا السياسية، كما أن غياب الاستعداد لدى العديد من الفئات المجتمعية لقبول الربط بين جدوى وفاعلية تلك المنظمات ومنظومة الحقوق والحريات المدنية، ساهم في توسيع الهوة بين ما تود الوصول إليه وما عليه الواقع الفكري للتركيبة الاجتماعية الليبية التي تقدس ثقافة التقاليد والأعراف والتعصب القبلي والدولة الأبوية.

([1]) موسوعة ويكيبيديا، (3-12-2013(7:08pm www.ar.wikipeia.org

([2])عالم التطوع العربي، مرجع سابق ذكره ، www.arabvolunteering.org

ويمكننا أن نعكس اهتمام المجتمع الليبي بتكوين وتأسيس منظمات المجتمع المدني عبر الحقب التاريخية والمراحل السياسية التي عاشها، من خلال الجدول التالي والذي يوضح أسم المنظمة وتاريخ ومكان إنشائها إضافة إلى نوع نشاطها:

جدول رقم (1) يوضح اهتمام المجتمع الليبي بمنظمات المجتمع المدني قبل ثورة 17فبراير 2011م، حسب تاريخ ومكان النشأة ونوع النشاط*

م	اسم المنظمة	تاريخ تأسيسها	نوع نشاطها	مكان تأسيسها
1	مدرسة الفنون والصنائع الإسلامية	1878	رعاية الأيتام والفقراء	طرابلس
2	جمعية القرائخانة	1882	ثقافية سياسية	طرابلس
3	صحيفة أبو قشة	1909	سياسية ثقافية مستقلة	طرابلس
4	النادي الأدبي الثقافي	1920	ثقافي اجتماعي فكري	برقه
5	اللجنة الطرابلسية	1924	توعية وتثقيف سياسي	طرابلس
6	جمعية عمر المختار	1943	توعوية،سياسية،رياضية	بنغازي
7	جمعية فزان السريّة	1948	توعية وتثقيف سياسي	فزان
8	الحركة الكشفية	1954	ثقافية،تربوية،توعوية	بنغازي
9	جمعية الهلال الأحمر	1957	رعاية وخدمات صحية	بنغازي
10	جمعية الفكر الليبية	1959	ثقافية،فكرية،أدبية، توعية سياسية	بنغازي
11	جمعية الكفيف	1961	خدمة ورعاية الكفيف	بنغازي
12	جمعية نور للمكفوفين	1962	خدمة ورعاية الكفيف	طرابلس
13	الجمعية الليبية للبر والمساعدات الإنسانية	1968	رعاية الفقراء، إغاثة	طرابلس
14	اتحاد الأدباء والكتاب والفنانين	1976	ثقافي،فني،فكري،أدبي	طرابلس
15	جمعية الهناء الخيرية	1991	لرعاية الأيتام والمحتاجين	طرابلس
16	جمعية الوفاء الخيرية	1993	علاقات وخدمات إنسانية	طرابلس
17	جمعية واعتصموا للأعمال الخيرية	2001	**رعاية المرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة**	طرابلس
18	الجمعية الوطنية للتنمية الاجتماعية	2003	تنمية الفرد والأسرة والمجتمع	طرابلس
19	الجمعية الوطنية لرعاية الشباب	2003	تنمية ورعاية مواهب الشباب	طرابلس
20	مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية والتنموية	2003	خيرية، تنموية، فكرية، اجتماعية، إنسانية..	طرابلس

*ملاحظة: العدد المذكور بالجدول لا يمثل حصراً شا ملاً لكل المنظمات في ليبيا حسب التواريخ المذكورة.

ومن خلال الجدول السابق يتضح أن لنوع النظام الحاكم أو لنمط السلطة السياسية تأثيراً واضحاً على نوع النشاط الذي تمارسه المنظمات والذي يعكس سقف الحرية الذي مُنح لها في ذلك الوقت، كما نلاحظ أيضاً أنه وبطبيعة الحال تأسست تلك المنظمات وتركز نشاطها في المدن الكبرى في ليبيا حيث ترتفع الكثافة السكانية وتزدهر أنماط الحياة الحضرية أو المدنية.

وبعد ثورة 17فبراير في عام 2011م، تأسست مئات المنظمات المدنية في كافة أنحاء البلاد واعتبرت وليدة الثورة وحملت أغلبها أسماء وشعارات ثورية، فبحسب سجلات مركز دعم منظمات المجتمع المدني التابع لوزارة الثقافة والمجتمع المدني بمدينة بنغازي فقد بلغ عدد المنظمات المعلن عن تأسيسها (1386) منظمة حتى (31-12-2013م) في مختلف المدن الليبية[1]، وقد لعب أغلبها دوراً هاماً في مجال الإغاثة والمساعدات الإنسانية أثناء الثورة والحرب التي صاحبتها، إضافة للدور الذي قامت به في الحشد والحراك بعد التحرير للمطالبة بتفعيل دور الدولة في المرحلة الانتقالية، وبعد مرور حوالي عامين على تحرير البلاد تقلص دور تلك المؤسسات وبدأ في التراجع فلم يعد بالزخم الكبير الذي بدأت به، مما يعكس قلة الخبرة لدى مؤسسيها وعدم وضوح الأهداف لديهم، وغياب الوعي لدى الغالبية العظمي من الشعب بأهمية هذه المنظمات المدنية ودورها في تنمية وتطوير المجتمع ونشر التوعية والتثقيف في عدة مجالات منها الفكري والسياسي والاجتماعي والديني والصحي والبيي وغيرها، وذلك للمساهمة في بناء دولة المؤسسات والقانون والتعددية السياسية، والمشاركة في تحقيق الديمقراطية والسعي لإنجاح البرامج والخطط التنموية المنشودة.

ويلاحظ أن مفهوم منظمات المجتمع المدني في البلاد قد صار يشهد اهتماماً متزايداً ضمن الخطاب السياسي والثقافي والإعلامي من خلال التأكيد علي ضرورة توسيع مستوى المشاركة المسؤولة وتأسيس قيم الاستقلالية والمساواة في إبداء الرأي والتحريض علي المبادرة الحرة والمشاركة والممارسة النقابية الواعية والمنظمة، وذلك بافتراض وتصور يستند إلى الخبرة والتجربة العالمية من أ ن للمجتمع المدني دوراً إيجابياً في تعزيز احتمالات التنمية الشاملة عبر زيادة هامش الحراك للجماعات والفئات والقوى الاجتماعية المختلفة والمنظمة في روابط إرادية، وباستقلالية عن الدولة، وبما يمكنها من الدفاع عن مصالحها، وتفعيل دورها تكاملاً مع مؤسسات الدولة الت نفيذية والتشريعية في البناء العام تخطيطاً وتنفيذاً ورقابة بما يعزز الحرية ويضمن التطور المنهجي الواعي المنظم للمجتمع ككل علي ضوء الرؤى والممارسات الواعية و المسؤولة لتلك المنظمات، وفعلياً فإن النقابات المهنية وبالخصوص الأدبية الثقافية والصحفية والإعلامية و القانونية صارت تؤدي نسبياً دوراً بارزاً في الفترة الأخيرة، كذلك المنظمات الحقوقية و الجمعيات الأهلية التي تنخرط في العمل العام من خلال ما تقوم به من أنشطة تنموية، فقد استطاعت اجتذاب واستيعاب الفئات التي تنتسب إليها في نشاطات فاعلة تعبر عن طرح جديد ومتقدم ل تطوير المجتمع يتمثل في تنمية ثقافة المشاركة عبر قيامها بدور أساسي في إكساب أعضائها خبرة الممارسة الديمقراطية بإعلاء أهمية تنظيم الجهود والمبادرات في صياغة تنظيمية خلاقة تؤدي إلي الارتقاء بالوعي المجتمعي مما سيمنحها القدرة علي التأثير في مختلف المجالات وفي السياسات العامة، ولكنها على الرغم من ذلك مازالت تعاني من فقدانها للجانب المؤسسي والتنظيمي، الأمر الذي يجعل من الصعب توقع النجاح لها كشريك في وضع خطط وبرامج التنمية ولاسيما السياسية منها، مما يفرض علينا في هذا الصدد التعرض

([1]) إحصائيات التسجيل والإشهار ومزاولة النشاط، وزارة الثقافة والمجتمع المدني، مركز دعم منظمات المجتمع المدني ، بنغازي- ليبيا، 2013.

للقوانين والتشريعات التي تنظم العم ل بمنظمات المجتمع المدني في ليبيا، على اعتبار أنها أحدى الركائز الأساسية في الجانب التنظيمي أو المؤسسي لقيام أي منظمة من منظمات المجتمع المدني في أي دولة من الدول.

9- قوانين وتشريعات العمل الأهلي في ليبيا:

في البداية لابد من التعريف بمصطلح (تشريعات المج تمع المدني) لما يعكسه من قواعد قانونية رئيسية تحكم العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والدولة من جانب، والمجتمع المدني والمجتمع ككل والرأي العام من جانب أخر، ذلك لأن هذه التشريعات تعكس مبادئ وقيم تشكل في مجموعها الميثاق الأخلاقي الذي تلتزم به كل تنظيمات المجتمع المدني.

وفي هذا الصدد تذكر **(أماني قنديل)** تعريف لتشريعات المجتمع المدني بأنها "مجموعة من القواعد القانونية التي تحدد علاقة منظمات المجتمع المدني بمختلف الأطراف: الدولة-المجتمع- المانحين، وتسعى إلى تجسيد مبادئ وقيم وأخلاقيات تحتفظ بجوهر المجتمع المدني من حيث إنه إرادي، تطوعي، مستقل، لا يسعى للربح، يهدف إلى النفع العام".[1]

إذاً؛ التشريعات المنظمة لعمل المجتمع المدني والضابطة لحركته قانونياً، لها أهمية كبيرة تتعلق بصياغة الحقوق والواجبات بين عدة أطراف كالدولة والمنظمات المدنية والمجتمع وا لقطاع الخاص ..وغيرها، لذلك فإن الوقوف على القواعد القانونية التي تتضمنها هذه التشريعات وتطورها، يلقي الضوء على مدى الثقة القائمة بين الدولة والمجتمع المدني وأيضاً دور التشريعات في تهيئة بيئة عمل ملائمة للمنظمات المدنية من عدمها، وعلى اعتبار أن رصد التشريعات وتطورها، يُعد أحد محددات أو مؤشرات قياس فاعلية منظمات المجتمع المدني فإنه من الخطأ علمياً أن نقول بأن التشريع المنظم لعمل منظمات المجتمع المدني ينحصر في التشريعات ذات العلاقة بالجمعيات الأهلية، أو في التشريعات المنظمة لعمل النقابات والروابط المهنية فقط، ع لى الرغم من أن كلاهما يعد جزءاً من مكونات المجتمع المدني مستقلاً ومنفصلاً عن الآخر بحسب الأهداف وطبيعة النشاط، إلا أنه في ظل محدودية هذه التشريعات في ليبيا والتي تكاد تنحصر في تشريعات الجمعيات والنقابات، فإنه يمكن القول أن المجتمع المدني في ليبيا تنظمه بشكل أساسي التشريعات ذات العلاقة بالجمعيات الأهلية.

([1]) أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، مرجع سابق ذكره، ص173.

فبالنظر لتاريخ تلك التشريعات نجد أن ليبيا قد عرفت تشريعاً ينظم (عمل الجمعيات) قبل أن تنال استقلالها، فقد صدر ضمن تشريعات ولاية برقة قانوناً يسمى (قانون الجمعيات الأهلية رقم 3 لعام 1950م)، وعرف الجمعية على أنها (التجمع الاختياري لعدد من الناس لأي غرض غير طلب الكسب، وتشمل النوادي على أنواعها)، ويبطل في مادته (23) المرسوم الملكي الإيطالي الصادر في عام 1923م، الخاص بممارسة حق تأسيس الجمعيات في ولاية برقة [1]، كذلك صدر القانون المدني لعام 1953م، الذي أفرد 15 مادة خاصة بالجمعيات وهي المواد (54-68) تحت باب الأشخاص / الشخص الاعتباري، والذي يعرف في مادته (54) الجمعيات على أنها (أي جماعة ذات صفة دائمة مكونة من عدة أشخاص طبيعية واعتبارية لغرض غير الحصول على ربح مادي)[2]، ثم صدر عن ما عُرف - بمجلس قيادة الثورة- القانون رقم (16) لعام 1970م، بشأن بعض الأحكام الخاصة بالجمعيات، ثم في نفس العام صدر القانون رقم (111) بنفس الشأن وقد ألغي القانون رقم (16) وكذلك ألغي المواد من (54) وحتى (68) من القانون المدني لعام 1953م، وأبقى على مادة واحدة منه فقط وهي المادة (80)* المعنونة بالجم عيات الخيرية والتعاونية والمؤسسات الاجتماعية والنقابات، وعرْفَ الجمعيات على أنها (كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من عدة أشخاص (50 شخص)، لغرض غير الحصول على ربح مادي)، وفي عام 2001م، صدر القانون رقم (19) بشأن إعادة تنظيم الجمعيات الأه لية، ويحتوي على ستة أبواب تحتوي على 51 مادة، ويعْرف هذا القانون الجمعيات على أنها (كل جماعة تسعى لتقديم خدمات اجتماعية أو ثقافية أو رياضية، أو خيرية أو إنسانية على مستوى الشعبية ،أو على مستوى الجماهيرية وذلك في إطار القانون والآداب والنظام العام ، ولا تسعى إلى ربح مادي).[3]

وبمقارنة سريعة بين تلك التشريعات بخصوص تعريف الجمعية الأهلية، نلاحظ مدى التضييق الذي تعرض له المفهوم كمصطلح ناهيك عن ممارساته الفعلية على أرض الواقع منذ انقلاب 1969م، وحتى ثورة 2011م، فبعد أن كان تعريفاً واسعاً يتمثل في التجمع الاختيا ري لعدد من الناس ..، أو أي جماعة ذات صفة دائمة ... (النصوص الملغاة من القانون المدني 1953م)، أو كل جماعة ذات تنظيم

([1]) الجريدة الرسمية، العدد رقم1، 1952.
([2]) موسوعة التشريعات الليبية ، الجزء الرابع، محمد بن يونس وعبد الحميد النيهوم.
* تنص هذه المادة على أن (الجمعيات الخيرية والتعاونية والمؤسسات الاجتماعية والنقابات ينظمها القانون).
([3]) مدونة التشريعات ،2002 :ص17.

مستمر...(قانون رقم 111 لعام 1970م)، أصبح بموجب القانون رقم 19 لعام 2001م، تعريف يقوض من أهمية الجمعيات ومكانتها وقلصها وحصرها في (جماعة تقديم خدمات)!.

كما أن هذا القانون حمل عنوان (إعادة تنظيم الجمعيات الأهلية) الأمر الذي يتوجب بناءاً عليه أن يكون أكثر مرونة من القانون الذي سبقه بأكثر من ثلاثين عاماً، وأن يكون متناسباً ومتناغماً مع تغيرات وتطورات المجتمع، وأن يكون أكثر انفتاحاً على العالم وأكثر مواكبة للمتغيرات السياسية والاقتصادية والمواثيق والاتفاقيات الدولية وخاصة ذات العلاقة بحقوق الإنسان والتي انضمت لها ليبيا والتي ترسخ مفهوم (الحق في التجمع والحق في تكوين الجمعيات *)، إلا أنه يعني - بالنظر لفحواه وتشدده - الرغبة في إيقاف نمو منظمات المجتمع ا لمدني والحد من انتشارها والسعي لعرقلة مسيرتها بكل السبل الممكنة.

وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن الهدف من منظمات المجتمع المدني هو تأطير العمل غير الرسمي وجعله موازياً للعمل الرسمي ومساناً له ومؤثراً فيه أحياناً، نجد أن القانون سالف الذكر قد قوض أيضاً مجالات العمل الأهلي وحصرها في خمسة مجالات أو في الحقيقة أربعة مجالات فلا يوجد فرق بين الخدمات الخيرية والإنسانية إذ أن الخيرية تدخل ضمن نطاق الأعمال الإنسانية، واستبعد مجالات أخرى أكثر أهمية وحيوية مثل (مجال حقوق الإنسان) وغيره، فالعمل الأهلي أكبر وأشمل من أ ن يختزل وتختزل معه الحياة العامة.

وفي عام 2011م، صدر عن المكتب التنفيذي الذي يعد بمثابة (السلطة التنفيذية) التابع للمجلس الانتقالي المؤقت الذي مثل (السلطة التشريعية) أثناء مرحلة الثورة، القرار رقم (18) بشأن تحديد اختصاصات دائرة الثقافة والمجتمع المدني والجهات التابعة لها، وقد تضمنت لائحة القرار (6) مواد شملت حقوق المنظمة وواجباتها وشروط تسجيلها وإشهارها وإدارتها وتكوين التحالفات وعدداً من الأحكام العامة التي تنظم علاقة المنظمة بالسلطة كتعليق النشاط أو حل المنظمة في حال مخالفتها لمواد هذا القرار، وقد تضمن هذا القرار جملة من التعريفات منها تعريف للمنظمة على أنها (هي جمعية أو مؤسسة غير حكومية وغير ربحية تم تأسيسها وإنشاء مقرها داخل ليبيا)، وكذلك تعريف للمنظمة الأجنبية (هي فرع من جمعية أو مؤسسة غير حكومية تم

إنشاؤها خارج ليبيا بموجب قانون دولة أخرى)، وأيضا تع ريف للتحالف على أنه (ائتلاف أو شبكة مكونة من مجموعة من منظمات المجتمع المدني).[1]

وفي إطار هذا القرار نلاحظ القدر الكبير من الإيجابية في علو سقف الحرية الذي مُنح لمنظمات المجتمع المدني، حيث يشترط فقط في تعريف المنظمة أن لا تكون ساعية للربح أو الكسب الم ادي وأن يكون تأسيسها داخل الدولة، وقد جاء في القرار أيضاً منح الاستقلالية التامة للمنظمة في التأسيس ومزاولة النشاط والتمويل وإقامة العلاقات التعاونية مع منظمات أخرى محلية أو خارجية وفتح فروع لها في الخارج، كما سُمح للمنظمات الأجنبية بالعمل وفتح فروع لها دا خل البلاد،إلا أنه بعد مرور عدة أعوام على الثورة، لا يزال هذا القرار فاقداً للشرعية الرسمية، وقابلاً للتعديل والتغيير والحذف والشطب لبعض مواده وبنوده بحسب التيار السياسي الذي يتولي زمام أمور السلطة في الدولة، وذلك نتيجة لغياب الدستور والذي هو أهم استحقاق سياسي وقانوني تسعى البلاد لتحقيقه وتنتظر إصداره قريباً، لذا فإن هذا القرار يعتبر مجرد لائحة قانونية من ضمن اللوائح التي تسير بها وزارة الثقافة ومنظمات المجتمع المدني أعمالها، وهذه اللائحة تنظم عمل المنظمات المدنية وتكفل لها حرية الإنشاء والتكوين وغيرها من الحقوق بموجب الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الانتقالي المؤقت، وفي الختام لكي تتمكن منظمات المجتمع المدني من المساهمة الفعلية في بناء مستقبل البلاد، لابد من العمل على إصدار التشريعات والقوانين اللازمة لتفعيل دورها بالشكل السليم الذي يجعل منها بناءاً اجتماع ياً منظماً على أسس علمية وقانونية صحيحة حتى تتمكن من أداء وظيفتها ودورها بإيجابية وفاعلية وتصبح شريكاً في عملية التنمية الشاملة للمجتمع جنباً إلى جنب مع الجهات الحكومية.

10- إشكالية العلاقة بين المجتمع المدني والدولة:

يعتمد المجتمع المدني على الدول ة في القيام بوظائفه الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية من خلال ما تضعه من تنظيمات، فالدولة والمجتمع المدني متلازمان، لا دولة من دون مجتمع مدني ولا مجتمع مدني من دون دولة.

---

(1) www.facbook.com/TajamaNoshataTarapolos/posts. 3-12-2013(9:49 pm)

* راجع المادة21، والمادة22، من اتفاقية العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المنشور في العدد الخاص من مدونة التشريعات بتاريخ 20-5 – 2009.

بل إن المجتمع المدني هو وليد قوة الدولة ويعمل من أجل موازنة قوتها، فلم يتطور المجتمع المدني في الغرب لتقويض الدولة بل كان المجتمع المدني والدولة القوية حصيلة التطور المتوازي في أداء الأدوار لكلاهما، كما أن الدولة تستطيع أن تسهم في تقوية المجتمع المدني، أو في تطور مجتمع مدني صحي من خلال وضع قوانين واضحة قابلة للتطبيق لعمل هذا المجتمع، وأيضاً تقديم حوافز له، وعلى الصعيد المقابل فإن منظمات المجتمع المدني تصبح أكثر فعالية في المشاركة في عملية صنع السياسة ، إذا كانت الدولة تتمتع بسلطات متماسكة قادرة على وضع السياسات وتنفيذها.[1]

لذلك فإن منظمات المجتمع المدني في علاقة جدلية مع أجهز ة الدولة (قوة وضعف)، فكلما قويت تلك المنظمات ضعفت قدرة الدولة على التعسف إزاء حقوق المواطنين وحرياتهم وكلما ضعفت منظمات المجتمع المدني وتراجعت فاعليتها وقل نشاطها، ازداد تعسف سلطة الدولة إزاء المواطنين، وفسح المجال أكثر لدور القوة في العلاقة بينهما على حساب حقوق وحريات منظمات المجتمع المدني .[2]

ومن هنا يتضح أن التطور النوعي المنشود للمجتمع المدني أسير جملة من التناقضات المتأصلة والتي لا يسهل حلها في الكثير من المجتمعات العربية التي عانت من أنظمة الحكم الاستبدادية وعلى رأسها المجتمع الليبي، وذلك لأن هذ ا التطور النوعي المرغوب للمجتمع المدني مرهوناً بشكل رئيسي بعملية تحول ديمقراطي فعلية وملموسة في كافة أجهزة الدولة ولكي يرتقي المجتمع المدني لابد من إرساء أسس دولة القانون والمؤسسات، وإقرار وحماية الحريات المدنية وحقوق التعددية السياسية وضمان الحد الأدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

ففي المرحلة التي سبقت نشأة أنظمة الحكم الاستبدادية كانت كل تنظيمات المجتمع المدني تنهض بجهود ودعم الطبقة الوسطى من الشخصيات العامة والمثقفة التي تحظى بمكانة اجتماعية مرموقة في المجتمع، أما بعد نشأة الدولة المستبدة بكامل هياكلها وبُناها التشريعية، فقد أصبح العمل المدني ينهض على أحد العنصرين (السياسة-المال)، فالعناصر السياسية التي عملت عبر أجهزة الدولة، تتجه في معظمها لتكوين جمعيات أهلية أو منظمات غير حكومية، بهدف العودة إلى ميدان السياسة أو الاستمرار بمؤازرة ومراقبة الحكومة وقياداتها العليا، والمنظمة غير الحكومية التي يقودها ساسة الصف

([1])عزمي بشارة، المجتمع المدني ـ دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي: مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1998، ص ص14-15.

([2]) عبد الجليل التميمي، المواطنة والدولة والمجتمع في المغرب العربي العاصر، السلسلة السادسة ، **البحث العلمي في العلوم الإنسانية في البلاد العربية** ، رقم 13، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، المغرب 2007، ص22.

الثاني نمطاً شائعاً في كثير من الدول العربية، وهي وأن كانت تقوم بأدوار حقيقية في الغالب وخاصة في الجانب الاجتماعي إلا أن الهدف النهائي منها أن لا يغيب هؤلاء الساسة عن الساحة كلياً وأن يظلوا قادرين على القفز إلى المناصب السياسية بحيث تخدم المنظمات غير الحكومية هذا الهدف عبر تكوين قاعدة نفوذ شعبية ، ولعل مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية والتنموية وجمعية واعتصموا للأعمال الخيرية مثالاً واضحاً من المجتمع الليبي على ذيوع هذا النمط من المنظمات في ليبيا ، وفي الواقع أن العلاقة بين المدني والسياسي تمثل جوهر الإشكالية التي تعيشها المنظمات غير الحكومية أو منظمات المجتمع المدني، فالسياسي هو مجال العلاقات الرأسية التي تظهر فيها السلطة كبعد أساسي، أما المدني فهو مجال العلاقات الأفقية التي يدخلها الناس وهم متساوون أمام القانون ، فالعلاقات الأفقية التي يوفرها المدني غالباً ما تدفع رجال الأعمال نحو التوجه للعمل بالمنظمات غير الحكومية، سواءً أولئك الذين ليست لديهم مصالح سياسية ويسعون فقط وراء اكتساب مكانة اجتماعية عالية، أو أولئك الذين لديهم أجندة سياسية ويهدفون إلى استغلال المنظمات غير الحكومية في حشد وتعبئة الجماهير وكسب أكبر عدد ممكن من المناصرين للفوز بانتخابات محلية أو قومية تصل بهم إلى مكانة سياسية مرموقة.[1]

لذا؛ فإن الأصل في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني علاقة تكامل واعتماد متبادل وتوزيع للأدوار ، وليست علاقة تناقض أو خصومة، فالمجتمع المدني ما هو إلا أحد تجليات الدولة الحديثة التي توفر شروط قيامه عن طريق تقنين نظام للحقوق ينظم ممارسات الأطراف والجماعات داخل المجتمع، ولكن في ظل سوء استخدام المنظمات غير الحكومية من قبل الفئات الساعية للوصول للسلطة، تظل جدلية العلاقة قائمة بين المجتمع المدني والدولة، فالطبيعي هو أن يلتحم المدني والسياسي دون أن يسعى أحدهما ليستوعب الآخر وأن يعملا بخطين متوازيين بحيث يكمل كُلاً منهما ما عجز عن فعله الآخر، ويساند كُلاً منهما الآخر لتحقيق الرفاه الاجتماعي وضمان نجاح برامج التنمية المستدامة للمجتمع.

([1]) نبيل عبدالفتاح، وآخرون، المنظمات الأهلية العربية والمحكومية ــ قضايا وإشكاليات وحالات، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة،2004،ص ص211-213.

ثالثاً: منظمات المجتمع المدني والتنمية:

يتنامى دور منظمات المجتمع المدني مع ازدياد الحاجة إلى انخراط جهات إضافية في مهام وبرامج التنمية، خاصة في حالة قصور الدولة وأجهزتها ومواردها عن تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها، وبما أن هذه الاحتياجات حق من حقوقهم فإن تلبيتها يُعد ضرورة ملحة لضمان الأمن والاستقرار الاجتماعي وهو أمراً من الأمور الأساسية لتحقيق متطلبات عملية التنمية، لذا فإنه لابد من توسيع المجال أمام منظمات المجتمع المدني لتصبح "شريكاً" في عملية التنمية، كسن تشريعات وقوانين تضمن وجود المنظمات غير الحكومية في المجتمع وتمنحها قدراً من المرونة والاستقلالية في نشاطها الأمر الذي من شأنه أن يعزز دورها في تحقيق أهداف وغايات العملية التنموية للمجتمع في مختلف المجالات، وفي هذا الصدد سيتم تناول دور منظمات المجتمع المدني في التنمية من حيث:

1- دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية:

يمكن توضيح الدور الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية من خلال عدة نقاط أبرزها مايلي:

أ - إن تقديم الدعم المالي والتبرعات المادية ل منظمات المجتمع المدني من قبل الأغنياء يعني زيادة التواصل بين مختلف طبقات المجتمع وتفهماً وإيثاراً من قبل الأغنياء لاحتياجات الفقراء، وهذا بدوره يعمل على توحيد صفوف المجتمع وينشر التلاحم والتآزر بين أفراده.[1]

ب -الاستقرار الاجتماعي وسيادة القانون، فوجود منظما ت غير حكومية عديدة ومتنوعة يُعدّ من خصائص المجتمعات المستقرة التي يسود فيها الاحترام الراسخ لسيادة القانون، فقيام المؤسسات الدينية مثلاً بدورها من حيث إعطاء الوعظ والإرشاد للمواطنين، أمراً يساعد في تخفيض معدلات الجريمة في المجتمع.

ج - حرية التجمع، فالقانون حينما يسمح بإنشاء المنظمات يحول حرية المجتمع إلى واقع حقيقي له معنى مما يتيح حرية التعبير، ويمكن من خلالها تحقيق

([1]) أحمد إبراهيم ملاوي، أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 24، العدد الثاني، 2008، ص260.

المطالب الشعبية تحت ضغط كبير وصوت مسموع، باعتبار منظمات المجتمع المدني أداة من أدوات الشعب لمواجهة السلطة. [1]

د - التعددية والتسامح، إن للأفراد و الجماعات في المجتمع اهتمامات مختلفة ومتنوعة ومتباينة رغم الفوارق القائمة بينهم، سواء أكانت هذه الفوارق حسب الدين أو اللغة أو العرق أو غيرها، ولذلك فإن وجود منظمات المجتمع المدني يسمح لهم بممارسة حقوقهم بطريقة قانونية ومشروعة ويتيح لهم التجمع وفقاً لاهتماماتهم وميولهم بغض النظر عن الفوارق القائمة بينهم.

ه - تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال تنفيذ برامج متعددة في مجالات اجتماعية مختلفة كمكافحة ظاهرة الفقر والرعاية الاجتماعية وبرامج محو الأمية والتعليم والتدريب والتأهيل، وبرامج مساعدة المرضى والمعوقين والمسنين والسجناء والمتقاعدين و رعاية الأمومة والطفولة وغيرهم من الفئات الاجتماعية التي تتكفل منظمات المجتمع المدني بمساعدتها وتقديم الخدمات لها. [2]

2- دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية:

لمنظمات المجتمع المدني إسهامات مهمة في التنمية الاقتصادية للمجت مع، ويمكن توضيح بعضاً من تلك الإسهامات من خلال الوقوف على الأبعاد التالية:

أ - الكفاءة: إن منظمات المجتمع المدني تستطيع أن تقدم خدمات بمستوى جودة أعلى وبتكلفة أقل من الناحية الاقتصادية مما لو قامت بها الحكومة، وخاصة في الدول النامية التي تعاني حكوماتها عادةً من البيروقراطية وارتفاع التكاليف في تنفيذ المشاريع، إذ أن المنظمات غير الحكومية تسعى للتنافس للحصول على دعم وتمويل، ومن ثم فإنها تحاول إثبات قدرتها على تقديم خدمة ممتازة بتكلفة أقل، فضلاً عن ذلك فإن منظمات المجتمع المدني تكون عادة موجودة في المجتمع المحلي أي قريبة من الناس، وبالتالي فهي أكثر دراية باحتياجات المجتمع. [3]

([1]) فيصل الصوفي، المنظمات غير الحكومية في اليمن، المؤتمر نت من اليمن إلى العالم، 2003-12-3 2013(10:17pm) www.almotamar.net/news/1817.htm

([2])أحمد إبراهيم ملاوي، مرجع سابق ذكره، ص261.

([3]) فيصل الصوفي ، مرجع سابق ذكره، www.almotamar.net/news/1817.htm

ب -يسهم قطاع العمل المدني في زيادة فرص العمل في الاقتصاد، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة مساهمة القوى العاملة في منظمات المجتمع المدني إلى إجمالي السكان الفاعلين اقتصادياً تشكل نحو (4.4%) على مستوى (36) دولة من مختلف دول العالم منها (2.7%) مدفوعة الأجر، و (1.6%) تطوعاً، وترتفع هذه النسب في الدول المتقدمة أكثر من الدول النامية والانتقالية – وهي الدول التي تقع بين الدول النامية والدول المتقدمة – فهي في الدول المتقدمة قد بلغت (7.4%) و(4.7%) و(2.7%) أما في الدول النامية والانتقالية فقد بلغت (1.9%) و(1.2%) و(0.7%)حسب الترتيب سابق الذكر للفئات.[1]

ج -أن العمل التطوعي يعتبر استثمار لوقت الفراغ لجميع المتطوعين من جهة، وله فوائد اقتصادية كبيرة من جهة أخرى، حيث تؤكد الدراسات على وجود علاقة طردية موجبة وارتباطاً وثيقاً بين حجم العمل التطوعي داخل اقتصاد ما ومابين حجم الدخل القومي في ذلك الاقتصاد، فمعدل ساعات التطوع المبذول في الولايات المتحدة الأمريكية يوازي عمل تسعة ملايين موظف أثناء ساعات العمل الرسمية، وتقدر القيمة المالية للوقت الذي يتم التطوع به في أحدى السنوات بما قيمته (176) مليار دولار.[2]

د - إن المصروفات السنوية لمنظمات المجتمع المدني وخاصة المنظمات التي تدعم المشروعات التنموية الصغرى، لها أثر مباشر في الاقتصاد ينتج من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها الورش والمصانع الصغيرة التي تدعمها، وأثر غير مباشر ينتج من خلال زيادة طلب هذه المصانع لسلع وخدمات تنتجها مصانع أخرى ...وهكذا، فيزداد الطلب الكلي مما يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد وتزداد فرص العمل وتتحسن الظروف المعيشية في المجتمع وخاصة للفئات الاجتماعية العاملة بتلك المشروعات.[3]

ه - أعادة توزيع الدخل، حيث تعتبر الكثير من أعمال الخير كالزكاة والصدقات والتبرعات والهبات التي تصل لمنظمات المجتمع المدني بمنزلة عملية لإعادة توزيع الثروة بين فئات المجتمع، وهذا بدوره يعمل على تضييق الهوة بين

---

(1) www.Saaid.net (**2-3-2014/4:53pm**)

(2) هيام المفلح، العمل التطوعي استثمار أمني واقتصادي..كل ريال ينفق فيه عائد خمسة ريالات، **جريدة الرياض السعودية** ، العدد 14166،السبت 7 ابريل 2007، -12-8 www.alriyadh.com .2013(4:12pm)

(3) أحمد إبراهيم ملاوي، مرجع سابق ذكره،ص262.

الطبقات الاجتماعية، من خلال تحويل جزء من الأموال من الفئات الأكثر ادخاراً للفئات الأكثر استهلاكاً، وهذا بحد ذاته يدعم النمو الاقتصادي من خلال مضاعفة الاستهلاك.[1]

3- دور منظمات المجتمع المدني في التنمية البشرية:

تنبع قوة الإنسان الحقيقية من الطاقات الكامنة في العقل والموهبة والابتكار، ذلك لأن الإنسان يتمتع بقابليات فذة ومرون ة في التفكير تجعله قادراً على صنع الخير والشر والديمقراطية والحرية وإقرار الحقوق العامة والنزاهة هي أساس كل خير وتنمية وهي أرض خصبة لاستثمار نتاج العقل والطاقات الإنسانية.

وفي هذا المجال يتجلى دور منظمات المجتمع المدني في استثمار طاقات الإنسان الخلاقة والمساهمة في بناء مجتمع يقوم على القيم الأخلاقية العميقة، ذلك لأن منظمات المجتمع المدني تؤمن لأي مجتمع ركائز قوية لبناء الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية ومساعدة أبناء الشعب على تحقيق أمانيهم وتطلعاتهم المشروعة من خلال التأثير الايجابي على السياسات العا مة في المجالات التربوية والصحية وحقوق الإنسان ودعم سياسة مكافحة الفساد ..وغيرها من مجالات الحياة الاجتماعية اليومية، وبما أن منظمات المجتمع المدني وليدة الفكر الديمقراطي ومجالها مفتوح لكافة أبناء الشعب بكافة طوائفهم وأعراقهم وانتمائهم الفكري والديني والعقا ئدي..وغيره، فإن دورها ذو أهمية بالغة في بناء الشخصية وتوجيه الأفراد لما هو أبعد من مصالحهم الخاصة وتعزيز الروح الوطنية فيهم لتغليب المصلحة العامة وجعل بناء المجتمع غاية سامية يلتف حولها المواطنون بكافة طوائفهم وثقافاتهم المتنوعة.[2]

ويلاحظ أن أنجح البرامج التنموية كانت في الدول الأشد تنوعاً واختلافاً في تركيبها الاجتماعي، وأن أحد أبرز أسباب نهضة تلك الشعوب هو مرونة المجال المتاح لعمل منظمات المجتمع المدني، وكذلك بسبب ما أتاحته من تنظيم قانوني يقوم على الإرادة الحرة للشعب وترسيخ قيم وأخلاقيات وتقاليد علمي ة تقوم على سيادة القانون واحترام الحريات العامة والرأي الآخر وإتاحة الفرصة للإبداع الفكري ليأخذ دوره في الحياة

([1]) خالد الوزني، اقتصاديات الزكاة والصدقة، **جريدة الرأي الأردنية (شؤون اقتصادية)**، العدد 13519، الأحد 7 أكتوبر2007، (7:15pm)7-12-2013 www.alrai.com

([2]) منظمة هاديكار غير الحكومية، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية، مطبعة زانا، دهوك، 2007، ص40.

العامة، وخلق نظم مؤسساتية فعالة تدعم الابتكار وإنتاج المعرفة تتجسد ابتداءً في المؤسسات التعليمية والبحثية التي تشجع على التفكير النقدي الحر وتنمي الروح الاستقلالية وتدعم الأنشطة الإبداعية والخلاقة .. وغيرها من المؤسسات المجتمعية، وانتهاءً بمنظمات المجتمع المدني التي تتوسط العلاقة بين تلك المؤسسات والسلطة في المجتمع، لتقوم بأدوار خلاقة متنوعة سواء كانت هذه الأدوار قيادية أو داعمة أو مقيمة ومصححة للمسيرة بوسائلها السلمية، وتمارس كل تلك الأدوار وفق تنظيم قانوني يدعم النظام العام في المجتمع ويحميه.[1]

وفي مثل هذه الأجواء تنشط التنمية و الاستثمار وروح الخلق والإبداع، حيث تنهض منظمات المجتمع المدني بالقيم الإنسانية في المجتمع وتقرر وترسخ كل ما هو إنساني ونبيل ومشرف في كل زمان ومكان وتقود مجتمعها نحو الكمال والتألق و الرفاه المنشود، وهذا هو بحق دور منظمات المجتمع المدني المطلوب.

4- دور منظمات المجتمع المدني في مجالات تنموية متعددة:

تتجلى مساهمة منظمات المجتمع المدني في عدة مجالات تنموية مختلفة منها مايلي:

أ - يمثل العمل التطوعي فضاءاً رحباً ليمارس أفراد المجتمع ولائهم وانتمائهم لمجتمعهم كما يمثل أيضاً مجالاً مهماً لكسب الخبرات وصقل المهارات، حيث تسهم منظمات المجتمع المدني في تنمية قدرات الفرد وتثقيفه من خلال تنظيم وعقد المؤتمرات وورش العمل والندوات في العديد من المواضيع المدنية والاجتماعية والثقافية المتنوعة.[2]

ب -تتبنى بعض منظمات المجتمع المدني برامج محددة للإسهام في المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث وتوعية المواطنين بأهمية البيئة وكيفية المحافظة عليها وحمايتها فضلاً عن برامج النظافة والتشجير وتدوير المخلف ات وحماية الحياة الطبيعية والبرية...وغيرها.[3]

([1]) محسن حضر، مستقبل العمل التطوعي في المجتمع المدني من منظور تنموي، **مجلة شؤون عربية**، العدد117، أكتوبر2004، (ملخص دراسة).

([2]) جابر بكر، العمل الأهلي في سوريا: ماله وما عليه، www.shebacff.com/dosc/cfafroo9-10pdf 7-12-2013 (6:34pm)

([3])خالد القصيبي،المؤسسات الخيرية والأهلية ودورها في التنمية الاجتماعية، **جريدة الجزيرة: صحيفة سعودية على الإنترنت**،العدد 12595، السبت 24 مارس 2007، www.al-jazirah.com 10-12-2013(3:20 pm).

ج -يمكن استخدام العمل التطوعي لعلاج الأفراد المصابين بالاكتئاب والضيق النفسي والملل، لأن العمل التطوعي يولد لديهم الشعور بأهميتهم وقدرتهم على المساهمة في مساعدة الآخرين، مما يعزز الشعور بالفخر والثقة بالنفس وذلك يقوي من رغبتهم في الحياة ويمنحهم الثقة في المستقبل، من خلال مشاركتهم في النشاطات التطوعية الهادفة لتقدم المجتمع ورقيه وازدهاره.[1]

د - تسهم منظمات المجتمع المدني في تدعيم الخدمات الصحية من خلال العمل بالبرامج الصحية الخيرية وخاصة في القرى والأرياف، كالعمل ف ي مشاريع الرعاية الصحية الأولية والصحة الإنجابية كتوعية أفراد المجتمع بأهمية تنظيم النسل وتقديم الوسائل لذلك بأسعار رمزية أو بالمجان، وكالعمل على التوعية ضد الأمراض السارية والأوبئة كمرض السرطان ومرض السل ومرض شلل الأطفال...وغيرها.

ه - تسهم منظمات المجتمع الم دني وخاصة العاملة في مجال الدفاع عن الحقوق والحريات في متابعة العديد من القضايا وخاصة تلك التي تشكل بؤر توتر بين الحكومات والشعوب،كقضايا المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي في جل الدول النامية، وقضايا الاعتقالات والاحتجاز السرية التي تمارسها بعض الدول المتقدمة، حيث تشكل منظمات المجتمع المدني جماعات ضاغطة على صانعي القرار وخاصة على الهيئات التشريعية من خلال ما تقوم به من حملات مناصرة وتأييد شعبية لأصحاب تلك القضايا.[2]

إلا أنه بالإضافة للجوانب الرئيسية الثلاثة سابقة الذكر، والتي تعكس أهمية دور منظمات المج تمع المدني في دفع عجلة التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي و الرفاه الاجتماعي في المجتمع، نجد أن لمنظمات المجتمع المدني دوراً كبيراً في تحقيق الديمقراطية ونشر القيم الفكرية الداعمة لها كالثقافة المدنية وثقافة الحوار وتقبل الاختلاف والتعددية سواء أكانت فكرية أو دينية أو سياسية أو عرقية ....وغيرها، حيث تشكل منظمات المجتمع المدني أحد أشكال رأس المال الاجتماعي الذي يمكن من خلاله تخفيف حدة المركزية وإساءة استعمال السلطة الحكومية، فوجود قطاع المجتمع المدني هو أحد الشروط الأساسية اللازمة لقيام نظام سياسي ديمقراطي في أي مجتمع.

([1])مصطفى محمود عبدالسلام،دور العمل التطوعي في تنمية المجتمع:مقترحات لتطويره في المعالجة النفسية والصحية والسلوكية، **المجلة العربية**، العدد325، ابريل 2004،(ملخص دراسة).

([2]) فوزية بامرحول،دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم التنمية اليمنية، المؤتمر نت من اليمن إلى العالم، (4:28 pm)10-12-2013 www.almotamar.net/news/17300.htm

حيث يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تقدم بعض الآراء والاقتراحات التي قد تساعد صانعي القرار في القطاع الحكومي على إيجاد حلول للقضايا والأمور المعقدة أو الاستفادة من هذه المقترحات في صياغة بعض القوانين، وبهذا تصبح الممارسة السياسية متاحة بقدر كبير من المرونة، الأمر الذي يحقق مبدأ المشاركة المجتمعية لفئات عريضة من المجتمع من جهة، وينعكس على عملية تحديث النظام السياسي والتنمية السياسية من جهة أخرى.

الخلاصة:

تركز الاهتمام في بداية عرض هذا الفصل على توضيح مفهومين أساسيين في الدراسة وهما المنظمات والمجتمع المدني، وقد تبين أن كلمة منظمة تطلق على مجموعة من الأفراد أثنين أو أكثر يعملون معاً لتحقيق هدف واحد، ومن سماتها وجود أهداف تسعى لتحقيقها ووجود بناء وظيفي محدد ومقصود وإمكانيات مادية وطاقات تساعدها في تحقيق أهدافها، كما أنها يجب أن ترسم أهدافها وفق خطة محددة المراحل والإجراءات، وقد عرفنا أن أهداف المنظمات تنقسم إلى : أهداف اجتماعية، أهداف خاصة بالعملاء، أهداف المشاركون بها وأهداف متعلقة بالنسق، أهداف إنتاجية.

والمنظمات التي تُعنى بها هذه الدراسة هي منظمات المجتمع المدني، والتي تُعني بخلق شعور جماعي أو تضامني يهدف لضمان الحرية ويعزز المواطنة فه ي عبارة عن تنظيمات يتعهد فيها الناس ويتضامنوا لرعاية المؤسسات والعادات والأخلاق التي يقوم عليها المجتمع وقد ارتبط بهذا المصطلح مجموعة من المفاهيم منها "الشفافية المدنية، المواطن والمواطنة واللامركزية، والتطوع" وغيرها.

ويتكون المجتمع المدني من عدة مكونات منها النقابات المهنية والعمالية والحركات الاجتماعية ومراكز الشباب، والجمعيات التعاونية والأهلية وغيرها، ومن خصائص هذا المجتمع القدرة على التكيف والاستقلال

والتجانس والتعقد، وقد تعرفنا في هذا الفصل على مؤشرات قياس فاعلية منظمات المجتمع المدني والتي منها مشروع جامعة جونز هوبكنز ومقياس منظمة سيفكس، بالإضافة إلى عدة إسهامات عربية منها مساهمة حسنين توفيق وأماني قنديل والتي اعتمدت عليها هذه الدراسة كمؤشرات لقياس فاعلية المنظمات.

كما تطرق هذا الفصل أيضاً إلى منظمات المجتمع المدني في ليبيا وتطورها التاريخي والقوانين والتشريعات للعمل الأهلي فيها، وقد طرح هذا الفصل العلاقة بين المجتمع المدني وعدة مصطلحات كالدولة والتنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والتنمية البشرية، هذا بالإضافة إلى طرح العديد من الأدوار التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للمجتمع كافة.

الفصل الثالث

التنمية السياسية

تمهيد:

تعتبر التنمية السياسية من المفاهيم العلمية الحديثة، وبعداً أساسياً من أبعاد التنمية الشاملة لأي مجتمع، ودراسة التنمية السياسية تع ني بالدرجة الأولى الاهتمام بالعناصر المكونة للنظام السياسي والهيئات العاملة فيه، ويرتبط ذلك بضرورة تطوير التكوين النظامي للبناء السياسي وإيجاد نوع من المؤسسات والعمليات السياسية المتخصصة والمتمايزة، يتم بواسطتها تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضو ح، وقدراتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتاحة وتضافر الجهود لمواجهة هذه المشكلات بشكل علمي وواقعي، وفي هذا الفصل من الدراسة سنعرض مفهوم التنمية السياسية ونظرياتها ومؤشراتها، كما سنوضح دور بعض الشرائح الاجتماعية فيها، وآليات مساهمة المجتمع المدني في هذه العملية.

أولاً: مفهوم التنمية السياسية:

تُعد التنمية السياسية عملية معقدة تتجاوز عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإن كانت غير منفصلة عنها، وهي تتضمن من خلال بحثها في مجموعة متعددة من عناصر الانتقال إلى منظومة سياسية حديثة تؤدي دوراً إيجابياً في عملية التنمية الشاملة التي تسعى الدول النامية لانجازها.

فمن أوائل التعريفات التي أطلقت على التنمية السياسية أنها "مجموعة من المتغيرات تستهدف الثقافة والبنية السياسية مؤدية إلى نقل المجتمع من نظام تقليدي أو غير حديث إلى نظام حديث وإحداث تحول في قدرة وقابلية الإنسان السياسية على الأخذ بزمام المبادرة من أجل تأسيس بنى جديدة وتطوير قيم عصرية قادرة على استيعاب ما يعرض من مشكلات والسعي لحلها، والتكيف مع المطالب والتغيرات المستمرة والسعي أخيراً من أجل تحقيق أهداف اجتماعية جديدة"[1]، وقد أطلق العلماء عدة تعريفات على مفهوم التنمية السياسية منها تعريف **(جابرائيل ألموند)** الذي عرف التنمية السياسية على أنها "التمايز والتخصص المتزايد للأبنية السياسية، والعلمنة المتزايدة للثقافة السياسية وعملية التمايز والتخصص هنا مرتبطة بالوظائف التي تقوم بها الأبنية السياسية، والعمليات والتفاعلات داخل الأنظمة الفرعية للنظام السياسي "، إذ أن التمايز والتخصص يعني تنوع الأدوار وإيجاد أبنية

([1]) نعيمة سمينة وآخرون، التنمية السياسية: قراءة في الآليات والمداخل والنظريات الحديثة، مركز النور للدراسات، الجزائر،2012،ص ص 5-6.

بوظائف وأدوار محددة، والعلمانية تشير إلى الرشاد والواقعية في السلوك، وطرح الأساليب التقليدية جانباً مع إتباع الأسس العلمية في اتخاذ القرار ويرى **ألموند** أن التمييز بين النظم التقليدية والحديثة يجري على أساس أسلوب أداء الوظائف السياسية المختلفة، إذ يتميز الأسلوب الحديث بالتحديد والعمومية مقابل الانتشار والخصوصية للتقليدي، وهذه الخصائص هي التي تميز تطور الأنظمة السياسية الغربية، التي تعد نموذجاً للتطور والتنمية لبقية البلدان في نظر الكثير من المهتمين بقضايا التنمية السياسية.[1]

وتعريف **(صموئيل هنجيستون)** الذي يرى أن "مقومات الحداثة السياسية وبالتالي التنمية السياسية تتمثل في : ترشيد السلطة، أي ممارستها وتداولها يجري على أساس وجود الدستور وانسلاخ السلطة عن شخص الحاكم، و تمايز السلطات والوظائف السياسية، أي مبدأ فصل السلطات وعدم جمع وظيفتين في يد هيئة واحدة، والمشاركة السياسية من المواطنين سواء أكان في اختيار الحكام أو في التأثير في عملية صنع القرارات".[2]

وحسب تعريف **(روبرت باكنهام)** فإن التنمية السياسية هي "العملية التي من خلال آلياتها وقنواتها ترادف الديمقراطية والتحديث السياسي".[3]

ويرى **(لوسيان باي)** أن التنمية السياسية : جانب من عملية التغيير الاجتماعي المتعددة الجوانب، وتقوم على ثلاثة مقومات رئيسية هي:

أ - المساواة: وتعني المساواة أمام القانون وتوافر فرص المشاركة للجميع ووج ود الإمكانيات التي تسهم في المشاركة من أجل صنع القرار.
ب -القدرة: وتعني قدرة النظام والبُنى السياسية على القيام بمهام النشاط وحصول الفرد على تحويل المدخلات إلى مخرجات حيث تقوم بتلبية حاجات وطموحات المواطنين بالمجتمع.
ج -التمييز والتخصص: وهو قيام النظام بوظائف م حددة، وله اختصاصات معينة مع تفاعلها وتعاونها مع بعضها البعض.

وتعرف التنمية السياسية عند **(أيزن ستودات)** على أنها : تنمية أبنية سياسية عالية التخصص والتنوع، مع التوسع المستمر في أنشطة الحكومة المركزية، وإضعاف الصفوات التقليدية على مرحلتين:

---

(1) المرجع السابق نفسه، ص ص 5-6.
(2) أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000،ص108.
(3) خالد سليمان فايز، أثر حركة المقاومة الإسلامية"حماس" على التنمية السياسية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا،جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2004،ص28.

الأولى: مرحلة التحديث المحدود وتصل فيها الطبقات الوسطى إلى مراكز صنع القرار من خلال المشاركة والضغط.

الثانية: مرحلة التحديث الجماهيري حيث تنتقل بؤرة التحول من الطبقة الوسطى إلى المواطن العادي من خلال المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية.[1]

ويرى **(علي غربي)** التنمية السياسية على أنها "إقامة الأبنية التي تسمح بالمشاركة الشعبية في العملية السياسية وخلق جهاز إداري قادر على تنفيذ السياسات الإنمائية بشكل فعال وتلبية حاجات ومطالب المواطنين، وبناء الديمقراطية وما يرافقها من إنشاء المؤسسات السياسية الديمقراطية وإرساء تقاليدها، وخلق ثقافة سياسية تعزز الولاء القومي بدلاً من الولاءات المحلية وتشجع على المشاركة السياسية من خلال منح مساحة مرنة للتنظيمات الاجتماعية، في الدول النامية"[2]

ويعرف **(محمد محفوظ)** التنمية السياسية على أنها "عملية معنية ببناء المؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، إلى جانب تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح وتنمية قدراتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتوفرة لمواجهة التحديات والمشكلات بأسلوب علمي يكمن في ربط المواطن بالدولة من خلال قنوات تواصل تلبي الاحتياجات والمتطلبات السياسية والاقتصادية، وخلق الارتباط الذي يأتي من خلال بناء وتعزيز مبدأ المواطنة القانوني والمرتبط بالانتماء للدولة والولاء للنظام"[3]

ويرى **(عمر الفتحلي)** التنمية السياسية على أنها " تلك المرحلة التي تتوافق فيها مجموعة من المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية لتحول دون وقو ع أية ثغرات أو فجوات في الهيكل العام للتنظيم السياسي أو المجتمع أو بين التنظيم السياسي والمجتمع"[4]

من خلال التعريفات السابقة يتبين لنا أن مفهوم التنمية السياسية يعاني من عدم الوضوح والدقة، إذ لا يوجد اتفاق حول تعريف واحد واضح ودقيق للمفهوم، فقد تضمن دلا لات

([1]) عبد المطلب غانم، دراسة في التنمية السياسية، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1981،ص ص 70-77.

([2]) علي غربي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص31.

([3]) محمد محفوظ، الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2004، ص66.

([4]) عمر إبراهيم الفتحلي، اتجاهات التنمية السياسية في ليبيا، المؤسسة الدولية للنشر والمعلومات، القاهرة، 1984،ص18.

ومعاني قيمية وإيديولوجية متعددة مما جعله مفهوماً واسعاً للغاية وغامضاً في ذات الوقت، فالمفهوم العلمي لأي مصطلح لابد أن يكون محدداً ودقيقاً وضيقاً نسبياً بحيث يتم التعرف عليه بسهولة ويمكن أن يكون قابلاً للقياس من خلال جملة من المؤشرات التي تعكس مضمونه، وهذا الأمر غاب تماماً في المحاولات العلمية السابقة الذكر، فهذا الغموض والاتساع في المفهوم يُصعب عملية إخضاعه للقياس ومن ثم تحليله وتفسيره كمصطلح علمي بعيداً عن مدلولاته التطبيقية كما أنه من الخطأ علمياً أن يتم تعريف أي مفهوم من خلال استخدام مفاهيم ومصطلحات أخرى هي ذاتها تحتاج للتعريف والتوضيح، فالمفهوم الذي يدل على كل شيء لا يدل دلالة واضحة على أي شيء!

إلا أنه يمكننا أن نستنتج من تلك التعريفات ، أن التنمية السياسية هي أساس تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لأن الهدف منها أن يعرف المواطن حقوقه وواجباته الدستورية والقانونية، وأن يشارك مشاركة فعالة وايجابية في الحياة السياسية، وبذلك فإن التنمية السياسية ضرورة وطنية من أجل تحقيق تقدم المجتمع ورقيه، كذلك أن التنمية السياسية بوصفها آلية للتفاعل بين المشاركة السياسية والقرار السياسي، تؤثر في حجم تلك المشاركة ومدى فاعليتها من جانب، وتتأثر بها من جانب أخر، على اعتبار أن حجم المشاركة السياسية أحد المؤشرات التي يستدل بها على حدوث تنمية فعلية في النظام السياسي لأي مجتمع، ونلاحظ أيضاً اشتمال التعريفات السابقة على أشارة ضمنية أحياناً وصريحة أحياناً أخرى، على أهمية منظمات المجتمع المدني، كأحد التنظيمات الاجتماعية أو الأبنية المؤسساتية التي يتوجب على النظام السياسي بنائها أو إفساح المجال لها للمشاركة في تحقيق عملية التنمية السياسية وتحديث النظام السياسي في المجتمع.

ثانياً: نظريات التنمية السياسية:

يواجه الباحث في التنمية السياسية كثيراً من الصعوبات المنهجية التي تحول دون اختيار المدخل الملائم لدراسته، وترجع هذه الصعوبات في الغالب إلى أن موضوع التنمية السياسية لا يزال حديث نسبياً في مجال البحث العلمي، كما أنه يرتبط بمجالات علمية متعددة ويتداخل معها الأمر الذي يتطلب من الباحث الاعتماد على نظريات علمية مختلفة، وأن يتعامل مع قضايا وظواهر وعمليات متنوعة ومتفاعلة في آن واحد لدراسة التنمية السياسية، ونظراً لاتساع موضوع التنمية السياسية وصعوبة الإلمام بأطرافه، رأينا أن نقتصر في هذه الدراسة على عرض ثلاث نظريات رئيسية ناقشت وعالجت قضية التنمية

السياسية في محاولة لصياغة تفسير منطقي لهذه الإشكالية وكبعد نظري أساسي في توجيه مسارات تحليل وتفسير نتائج هذه الدراسة، وهي كالتالي:

1 -النظرية البنائية الوظيفية:

من أشهر منظري هذه النظرية تالكوت بارسونز وديفيد إستون وجبرائيل ألموند..وغيرهم ممن أضافوا الكثير على التحليلات البنائية الوظيفية من أبعاد ومفاهيم جديدة، حيث وفرت إمكانيات واسعة لدراسة النظام السياسي تتسم بالتجريد والواقعية، إذ تنطلق تحليلات البنائية الوظيفية لقضية التنمية السياسية من افتراض أساسي مؤداه : أن النظام السياسي المتطور هو ذلك النظام الذي يتمتع بكافة الخصائص السياسية المميزة للمجتمع الصناعي الحديث، وتتمثل هذه الخصائص في توافر المقومات البنائية والمتطلبات الوظيفية التي تمكن النظام السياسي من التفاعل والتكيف مع معطيات وتحديات البيئة المحلية والخارجية من ناحية وجود أنماط معينة من العمليات والمؤسسات والقيم الأساسية المتطورة، فضلاً عن تنمية قدرة وكفاءة وفعالية الأداء الوظيفي للنظام السياسي نفسه.[1]

حيث يرى البنائيون الوظيفيون لدراسة التنمية السياسية يجب التركيز على ثلاثة نقاط رئيسية يؤديها النظام البنائي-السياسي وهي كالتالي:

أ - **قدرات النظام السياسي**: وتشمل كلاً من:

1 -القدرة الإستخراجية: وتشير إلى مدى كفاءة وقدرة النظام السياسي في استخراج وتعبئة وتحريك الموارد البشرية والمادية المحيطة به والمتاحة له في كلاً من البيئة المحلية والدولية.

2 -القدرة التنظيمية: ويقصد بها مدى قدرة النظام السياسي على ضبط وتنظيم سلوك الأفراد والجماعات في المجتمع، وكذلك مدى قدرته على التغلغل في الدولة وفرض نفوذه فيها.

3 -القدرة التوزيعية: وتشير إلى مدى قدرة النظام السياسي في توزيع القيم والموارد والمنافع..وغيرها، بين الأفراد والجماعات في المجتمع.

4 -القدرة الرمزية: تتمثل هذه القدرة فيما تبديه النخبة الحاكمة من تأكيد على القيم الاجتماعية لبث الحماس لدى الجماهير واستمرار ولائها للنظام السياسي الحاكم.

5 -القدرة الانتخابية: ويقصد بها مدى قدرة النظام السياسي على الرد على الطلبات الواردة من البيئتين الداخلية والخارجية.

([1]) السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية: الأبعاد المعرفية والمنهجية، الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1985،ص ص200-202.

6 -القدرة الداخلية والدولية: وتتضمن كافة القدرات- سابقة الذكر- للنظام السياسي على المستويين الداخلي والدولي.[1]

ب -وظائف التحويل: تتكون هذه الوظائف كما يرى "ألموند و بول" من ستة عمليات رئيسية هي: التعبير عن المصالح وتجميع المصالح و وضع القواعد وتطبيق القو اعد والفصل في النزاعات وفقاً للقواعد ثم الاتصال السياسي، وهذه الوظائف جميعاً ترتبط بقدرات النظام ولا تنفك عنها كما أن بعضها يرتبط بمدخلات النظام والبعض الآخر يرتبط بمخرجاته.

ج -وظائف التكيف والحفاظ على النظام : لكي يحافظ النظام على بقائه واستمراره لابد له من التكيف مع المتغيرات الواردة من بيئته المحيطة به، وهو بذلك يجب أن يتمتع بقدر كافي من المرونة شأنه شأن مختلف النظم الاجتماعية الأخرى، ومن وسائله في ذلك عملية التنشئة السياسية والتجنيد السياسي.[2]

وعليه فإن جوهر التنمية السياسية في التحليل البنائي الوظيفي يتمثل في قدرة النظام السياسي على الاستجابة والتكيف مع بيئته الداخلية وعلى نحو أقل مع بيئته الخارجية، كذلك باستعمال النظام لقدراته سواء الإستراتيجية أو التوزيعية أو الرمزية أو التنظيمية والتعامل مع المدخلات التي تدخل إليه من طرف بقية الأنساق الاجتماعية الأخ رى بشكل متوازي يضمن تحقيق المساواة والعدالة واتساع نطاق الديمقراطية في المجتمع.[3]

نستخلص من هذه النظرية أن النظام السياسي هو جزء من النظام الاجتماعي ككل وأنه ينقسم بدوره إلى أجزاء أو أنساق كل نسق له دور ونشاط و وظيفة خاصة به، وبالتالي فهو نظام من التفاعلات تتجسد في هيئة وحدات بنائية تؤدي كل منها أدوار وأنشطة معينة وهذه الوحدات لا توجد بمعزل عن بعضها ولا تمارس أدوارها دون ارتباط أو تأثير متبادل بينها، فظهور الأحزاب و تطور وسائل الاتصال الجماهيري وحجم المشاركة السياسية أو اتساع قاعدة الديمقراطية مثلاً سيؤدي في الغالب لتغيير أسلوب أداء كافة بنى النظام السياسي ويؤثر في قدرته على التعامل مع بيئته الداخلية والخارجية.

2 -نظريـة التحـديث:

الفكرة الأساسية لهذه النظرية تقوم على تقسيم المجتمعات إلى مجتمعات تقليدية ومجتمعات حديثة (متخلفة نامية- صناعية متطورة)، والإيمان بتصور خطي مستقيم

([1]) عائشة عباش، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي-تونس مثال، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008، ص ص 23-24.

([2]) بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص 64-65.

([3]) نعيمة سمينة وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص 14.

وحتمي للتطور التاريخي يسير بالمجتمعات من التقليد إلى الحداثة، وإلى جانب هذا السياق النظري العام تتميز هذه النظرية بسمتين هما : العمومية والشمول، لأن التحديث مفهوم شامل يتناول الـتنمية السياسية في حركة واحدة شاملة للمجتمع ككل، والسمة الثانية أن نظرية التحديث تركز على العوامل الخارجية من حيث أنها تقوم بدور كبير في نقل المجتمعات المعنية من التقليدية إلى الحداثة وتحقق التنمية السياسية نتيجة لذلك، وقد قدم **(دافيد أبتر)** أشهر منظري هذه الـ نظرية، تحليلاً حرص فيه على التفريق بين التنمية والتحديث فالتنمية تستوجب أن يتبع عملية التصنيع أو ينتج عنها تغير في عملية التدرج الاجتماعي وفي توزيع الأدوار والمراكز الاجتماعية، تختلف فيما بينها من حيث المبادئ والتفاعلات والآليات السائدة في كل منها، إلى أن تبلغ طور الحداثة المتميز بسمات المجتمع الغربي الحديث، حيث يكون فيه وبفعل عوامل متعددة على رأسها الحراك الاجتماعي انتماء الأفراد غير معتمد على وسائل الإنتاج فقط، بل يعتمد كذلك على الإقامة المادية والمعنوية والقيم الأخلاقية، وبصفة عامة يعتمد على سلسلة من الم صالح مرتبطة بالمراكز الاجتماعية التي تؤدي إلى تشكيل مجموعات مصلحية متخصصة، عندئذ يتجه الوعي الطبقي نحو الزوال ويسود نظام وظيفي أو مهني تكون فيه النخب مجتمعة بمركز وظيفي متخصص تحدده الكفاءات والتعليم والتربية ونوعية التكوين والقيم المرتبطة بكل هذا، وهي كلها من خصائص الحداثة، أما التحديث السياسي فهو "نقل الأدوار المهنية والتقنية والإدارية والمؤسسات إلى مجتمعات غير صناعية " ومقتضى التحديث في هذه النظرية أنه "تحت تأثير مجتمع صناعي تظهر أدوار اجتماعية في مجتمع غير صناعي " هذه الأدوار أنتجها المجتمع الصناعي واستورد تها المجتمعات السائرة في طريق التحديث، والتي تقوم فيها الأدوار والمؤسسات المستوردة بدور تجديدي ريادي استراتيجي، وتكمن أهميتها الإستراتيجية في أنها آتية من عالم خارجي متطور (الدول الغربية) لأن المجتمع غير المتطور بحاجة إليها في تحقيق التنمية على أوسع نطاق من خلال نشر أكبر قدر من تلك المؤسسات كالمدارس والجامعات والمستشفيات والشركات ..وغيرها[1]

ففي عملية التنمية هناك انتقال تدريجي، وأدوار المجتمع الحديث ومؤسساته تأتي بعد سلسلة من الأطوار أما في عملية التحديث فهناك حرق للمراحل، حيث تصبح هذه الأدوار مهيمنة ومتقدمة على تطور قوى الإنتاج وعلى التنمية المادية للمجتمع، ومع ذلك فهي بنظر القائلين بها مفيدة وضرورية لأنها حاملة للتجديد والانتقال إلى الحداثة، وقد تعرضت نظرية التحديث لانتقادات عديدة خاصة فيما يتعلق بتصورها الخطي لعملية التحديث وفهمها التقني الضيق لهذه العم لية، وتركزت الانتقادات في الدور المحدود للقضايا التي صاغها الرواد الأوائل خاصة إزاء الاضطراب الذي ظهر خلال عملية التحديث، وفي مقابل الفهم المعياري للاستقرار السياسي وعدم الالتفات إلى جوانب الصراع، كما يعاب عليها أنها انطلقت في تحليلها من المجتمع الغربي وتا ريخه، معتبرة أنه يشكل نموذجاً مثالياً، باستخدام مفاهيم ومناهج الدراسة الغربية التي لا تنطبق على واقع الدول النامية

([1]) صالح بالحاج، التنمية السياسية:نظرة في المفاهيم والنظريات، **ورقات عمل الملتقى الوطني:التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات**، الملتقى العلمي بقسم العلوم السياسية، جامعة الشلف،الجزائر،2008،ص ص 5- 6.

وبيئتها، وهذا يعبر عن تجاهل الخصوصية واختلاف ظروف وأوضاع هذه الدول عن الدول الغربية، كما يعبر عن تجاهل دور الاستعمار في إنتاج التخلف في تلك الدول.[1]

رغم كل هذه الانتقادات إلا أن نظرية التحديث وما نتج عنها من مقاربات للتنمية السياسية تتضمن بعداً معرفياً مهماً، يمكن الاستفادة منه والأخذ به بعيداً عن المقاصد الأيديولوجية إذ أن إقامة مؤسسات ديمقراطية، ونظام حكم ديمقراطي يتمتع بالشرعية والقبول، ومبني على القانون والمساواة، وقادر على القيام بعمله وتحقيق أهداف المجتمع هي مسألة لا اختلاف عليها بصورة عامة، لكن من المهم أن تكون صيغ وأشكال النظم السياسية وطرق عملها، ومضمون وأشكال الحياة الديمقراطية، منبثقة من ظروف وخصائص وواقع كل مجتمع، إذ لا يوجد نموذج واحد ملائم لكل المجتمعات، يأخذ بالحسبان تباين تاريخ تلك المجتمعات وخصائصها.

3 -نظرية التبعية:

حاولت هذه المدرسة تفسير الواقع المتخلف الذي تعاني منه معظم بلدان العالم، وقد جاءت كرد على كل النظريات التي اهتمت بمسألة تخلف البلدان النامية، وزعمت بأن سبب تخلف هذه البلدان يكمن في داخلها وبالتالي فإن استئصال هذا السبب يفترض تطوير علاقاتها الخارجية مع البلدان المتقدمة وطبعاً بصورة العلاقة بين التابع والمتبوع، وبالنتيجة فقد ركزت هذه المدرسة على العامل الخارجي كعامل أساسي في تخلف تلك البلدان، وأفادت بأن العلاقات القائمة بين هذه البلدان والبلدان المتقدمة هي في الوقت نفسه سر تخلف البلدان النامية وتطور البلدان المتقدمة.[2]

وهذه هي الفكرة الأساسية لمدرسة التبعية التي يعبر عنها الكثير من المفكرين أمثال (آندري فرنك) بقوله: العملية التاريخية التي ولدت التخلف في مكان ما هي نفسها التي ولدت التطور في مكان آخر، و (أوسفالد زونكل) الذي يرى: التأخر أو التخلف على أنه جزء لا يتجزأ من الصيرورة التاريخية للبلدان، و (سمير أمين) بتأكيده على أن تاريخ التطور الرأسمالي ليس فقط التطور الذي أحدثه، وإنما هو كذلك التدمير الوحشي الذي بنى عليه.[3]

([1])ريتشارد هيجوت، نظرية التنمية السياسية، ترجمة:حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان،2001،ص ص45-47.

([2]) هيثم سطاحلي، التنمية السياسية في المجتمعات النامية:مشكلاتها وآفاقها، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد13، العدد2 ، دمشق،1997،ص98.

([3]) نعيمة سمينة وآخرون، مرجع سابق ذكره،ص21.

وقد عبر مفهوم التبعية عن سبب أو عامل رئيسي من عوامل التخلف، كانت قد تجاهلته كلياً النظريات السابقة هو (الاستعمار)، الأمر الذي أكسب نظرية التبعية رواجاً كبيراً منذ نشوئها ومع تطور الأحداث التاريخية وتراكم تجارب الأمم والشعوب في التنمية وتخطي التخلف تبين عجز المفهوم المختزل للتبعية عن تقديم تفسير علمي شامل ومتكامل لواقع التخلف القائم في معظم بلدان العالم، يساعد على صياغة مشروع تغيير تاريخي نوعي يكفل تنمية هذه البلدان وتقدمها الاقتصادي والسياسي والثقافي.[1]

وقد وجهت لنظرية التبعية انتقادات كثيرة، حيث رأى بعض النقاد أنها ذات نظرة أحادية في التركيز على العوامل الخارجية للتخلف والمبالغة في دورها وإهمال العوامل الداخلية الاجتماعية والثقافية، التي تساعد وتمكن العوامل الخارجية من الاستمرار في إعادة إنتاج التبعية والتخلف كما أن الهيمنة الخارجية لا يمكن أن ت تحقق إذا لم تجد سنداً لها من الأطراف المحلية التي تستفيد من هذا الواقع، لذا فإن إنهاء حالة التبعية يستدعي تغييراً في الأبنية الاجتماعية الداخلية، مع الانتباه إلى أن ذلك سيؤدي إلى الدخول في صراع بين الأنظمة السياسية القائمة ومختلف التنظيمات الاجتماعية التي تشكل في مجموعها قوي ضاغطة، كما أن إنهاء حالة التخلف والتبعية تحتاج إلى عمل ثوري جذري يؤدي إلى تغيير بنيوي شامل، لضمان نجاح التنمية خارج إطار علاقة التبعية من خلال إنهاء أنظمة الحكم الاستبدادية في الدول المتخلفة كما أن نظرية التبعية لم تنجح في تقديم برنامج عملي للتخلص من حالة التبعية والتخلف، إضافة إلى أنها وقعت بنفس نواقص النظريات الأخرى بتقديم تعميمات واسعة وقانون عام تريد تطبيقه على كل المجتمعات في الدول النامية، مع عدم مراعاة الفوارق بين هذه المجتمعات وخصوصياتها المتنوعة، كما يوجه لها انتقاد في تركيز تحليلها على الجوانب الاقتصادية لعلاقات التبعية ومظاهر التخلف، وعدم إعطاء العوامل غير الاقتصادية، كالاجتماعية والثقافية الأهمية المطلوبة.[2]

من خلال استعراضنا لنظريات التنمية السياسية نرى أنه لا يوجد اهتمام بموضوع التنمية السياسية كموضوع متخصص ومنفصل، حيث يت ضح أن التركيز منصباً على التنمية بمفهومها الشامل والواسع، مع التركيز على الجانب الاقتصادي في الغالب، وذلك لاعتبار أن سياسة السوق والخصخصة والتنافس وعدم تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية من أساسيات التنمية أما قضايا ومواضيع التنمية السياسية فقد تم تناولها بصورة غير مباشرة،

([1]) سامي خشبه، مصطلحات الفكر الحديث، الجزء2، مكتبة الأسرة، القاهرة،2006، ص331.
([2])علي غربي وآخرون،مرجع سابق ذكره، ص ص137-138.

من خلال مؤشرات المشاركة، والديمقراطية، وفصل السلطات وتخصصها، كمتغيرات في الحكم الصالح، الذي يعتبر ضروري لخلق بيئة ملائمة لعمل السوق، والنشاط الاستثماري الخاص، ويعتبر إخراج الدولة من النشاط التنموي، واقتصار دورها على الحماية والتنظيم والدعم، لتوفير الظروف المناسبة لعمل السوق من أساسيات سياسات الإصلاح، والتي أصبحت تتبناها العديد من الأنظمة السياسية والمؤسسات الدولية، التي يعتبر توجهها العام هو زيادة دور مؤسسات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في مشاركة الدولة في توفير الخدمات، أو تقديم المساعدات للمواطنين الذين لم تتح لهم الفرصة في الاستفادة من موارد الدولة، إضافة إلى أن الدعوة إلى الديمقراطية والمشاركة السياسية تركز على آلية الانتخابات الدورية كحقوق فردية وليست كحقوق مواطنة وتتجه لإصلاح البنية السياسية والاقتصادية القائمة بصورة تدريجية، كما أن تبني قضايا الحكم الجيد والإصلاح المؤسساتي على صعيد الدولة والنظام السياسي، تنطلق من مدى خدمتها لسياسات الخصخصة والانفتاح واقتصاد السوق والتنافس وليس من باب الاهتمام ببناء نظام سياسي فعال وكفؤ يمتلك القدرة على تلبية المطالب المتنوعة والمتغيرة للمجتمع، كما أن الخيارات أمام البشر تصبح محدودة بل ومعدومة، إذا لم تتوفر وسائل وموارد تلبية الحاجات الأساسية والضرورية للناس، وبالتالي لا يستطيعون زيادة قدرتهم وإمكانياتهم وفرصهم في التمتع بمستوى معيشية لائق، ولا بحياة صحية ومديدة، ولا بمستوى معرفة وتعليم يمكنهم ويزيد من فرص انخراطهم ومشاركتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والملاحظ أن بعض نظريات التنمية السياسية لجأت إلى التركيز على الاهتمام باستقرار النظام القائم، وتحسين وضع النخب الحاكمة، وإصلاح مؤسسات النظام لتجنب احتمالات السخط وعدم الرضا عن سياساته١، ولتجنب نشوب الثورات على هذه الأنظمة، كما أن كل المساعدات الغربية المالية والتقنية، والتي تكون في الغالب مشروطة، لم تؤدي إلى تنمية هذه البلدان، بل أدت إلى دعم مركز وقوة وتسلط النخب الحاكمة، والتي لم تستطع حل المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لبلدانها.

ثالثاً: مؤشرات التنمية السياسية:

هناك العديد من الآليات والمتغيرات والمؤشرات المتباينة منهجياً، يمكن أن يستدل من خلالها على حدوث عملية تنمية فعلية في الأنظمة السياسية المختلفة والمتنوعة، ويعود ذلك التعدد لاتساع مفهوم التنمية السياسية وارتباطه بمفاهيم ومجالات علمية أخرى بعيدة نوعاً ما عن الحقل السياسي ولكنها في الوقت ذاته متأثرة به ومؤثره فيه ، وعليه فقد رأيت في

هذه الدراسة أن نعرض لثلاث مؤشرات من المؤشرات الهامة للتنمية السياسية، وفقاً لما يخدم الأغراض العلمية لها، وهي كالتالي:

1- التنشئة السياسية:

تلعب التنشئة السياسية دوراً كبيراً في الحياة السياسية في المجتمع، وتؤثر بشكل مباشر في عملية التنمية السياسية فهي تعبر عن عملية تهيئة وإعداد المواطن حتى يصبح مؤهلاً للمشاركة في الجانب السياسي من خلال فهمه لحقوقه وواجباته السياسية.

وفي هذا الصدد يعرف **(ابن خلدون)** التنشئة السياسية على أنها: تلك العملية التي يكتسب الفرد من خلالها معلومات وقيم ومعارف مناسبة عبر الزمن، ويكون بواسطتها مواقفه واتجاهاته الفكرية التي تؤثر في سلوكه وممارساته اليومية، وتحدد درجة نضجه وفاعليته السياسية في المجتمع.[1]

ويعرفها **(ألموند)** بأنها: اكتساب المواطن للاتجاهات والقيم السياسية التي يحملها معه حينما يجند في مختلف الأدوار الاجتماعية، أما أنصار النظرية البنائية الوظيفية، فيرون أنها العملية التي بمقتضاها يتعلم الفرد التصرف بطريقة مقبولة داخل المجتمع، وتشير كذلك إلى الطريقة التي في إطارها تصبح قيم ورموز المجتمع جزءا من تفكير ومشاعر الفرد، ولكي يعمل المجتمع باستقرار وانتظام ينبغي أن يكتسب الأفراد "اتفاقاً عاماً" حول القيم والرموز والسلوك السائد وأن أيّ خلل في عملية التنشئة قد يقود إلى سلوك نافر وغير مقبول.[2]

ويشير **(جورج هربرت ميد)** إلى أن ذات الفرد تتشكل كناتج أساسي من نتائج تنشئته وبالتالي فإن التنشئة السياسية تُعد جزءاً من عملية التنشئة الاجتماعية ككل، إلا أنها توضح وتجسد إلى حد كبير مفردات ومقومات وقيم التنشئة الاجتماعية التي اكتسبها ويكتسبها الفرد.[3]

يتضح من التعريفات السابقة، أن التنشئة السياسية تمثل أحد أهم مصادر اكتساب الفرد للثقافة السياسية، سواء من خلال الأسرة أو المدرسة أو وسائل الأعلام أو التنظيمات الاجتماعية المختلفة، فهي عملية مستمرة ويتعرض لها الإنسان مدى الحياة، وتسهم بشكل رئيسي في تنمية وتطوير الممارسة السياسية في المجتمع.

([1]) غادة حجازي و خالد شعبان، التنشئة السياسية وعلاقتها بتوكيد الذات لدى طلبة المدارس الثانوية بمحافظة رفح،**مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية**، المجلد21،العدد3،غزة،2013،ص83.

([2]) أمين محمد علي دبور، دراسات في التنمية السياسية، مكتبة ومطبعة دار المنارة، غزة،ب-ت، ص ص99-100.

([3]) عصام هلال ومحمد المنوفي، التنشئة السياسية للطفل الفلسطيني: سلسلة الدراسات التربوية، دار فرحة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص11.

- **وظائف التنشئة السياسية:**

تقوم التنشئة السياسية بثلاثة أدوار رئيسية هي:

أ - نقل الثقافة السياسية من جيل لآخر.
ب -تكوين أو تشكيل الثقافة السياسية.
ج - تغيير الثقافة السياسية بما يتلاءم ودعم المحافظة على النسق السياسي. [1]

حيث تحقق التنشئة السياسية أهداف مهمة تتمثل في تكوين الجماعات السياسية والعمل بروح الجماعة والمشاركة السياسية الإيجابية التي تكون نابعة من نشر القيم والمبادئ التي تدعم الانتماء والوحدة، وتؤدي لتكوين الأجيال القادرة على تحمل الصعاب، وتولي القيادة والمسؤولية.

- **أنواع التنشئة السياسية :**

تنقسم عملية التنشئة السياسية إلى قسمين رئيسيين هما:

أ - التنشئة السياسية غير المباشرة: وهي غير معلنه ووظيفتها وظيفة اجتماعية إلا أنها بطرق غير مباشرة تتحول لمؤسسات وظائفها سياسية، هذه المؤ سسات تتمثل في مؤسسات المجتمع المدني ومختلف التنظيمات الاجتماعية ذات التأثير غير المباشر على ما يكتسبه الفرد من قيم واتجاهات وأفكار،كالصحف والمنتديات والنوادي الاجتماعية وغيرها.

ب -التنشئة السياسية المباشرة : وتسمى قنوات مباشرة لأنها تساهم في عملية التنشئة السياسية وهي هدفها الأساسي، وتتمثل في المؤسسات ذات الوظيفة السياسية كالأحزاب السياسية والمؤسسات الإعلامية الخاصة بها. [2]

وبهذا فإن التنشئة السياسية تمثل التلقين الرسمي وغير الرسمي،المخطط وغير المخطط والقيم والممارسات السياسية واكتساب خصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية، وذلك في كل مرحلة من مراحل الحياة عن طريق المؤسسات المختلفة، التي يكتسب من خلالها الفرد الخبرات والمهارات والتعليم والتلقين، بدءاً من مرحلة الطفولة حيث تشكل تأثيراً عميقاً على السلوك والاتجاهات السياسية فيما بعد، وهذا ما يجعل عملية التنشئة ا لسياسية هي جزء من عملية تنشئة أكبر وأشمل تنصب أساساً على الجانب السياسي للمجتمع،وتؤدي إلى اكتساب قدراً من الثقافة السياسية لأفراده.

([1]) طارق عبدالوهاب، سيكولوجيا المشاركة السياسية، دار غريب، القاهرة،1999،ص105.
([2])إبراهيم أبراشي، علم الاجتماع السياسي(النظرية والتطبيق)، مكتبة ومطبعة دار المنارة، غزة، 2011، ص ص118-125.

2- الوعي السياسي:

يتجلى وعي الفرد في صور متعددة تتباين بتباين المجالات المدركة أو موضوع الوعي فالإنسان بطبيعته يدرك أن واعاً وأشكالاً متعددة من الوعي، كالوعي الديني، والوعي الأخلاقي والوعي العلمي، والوعي السياسي .. وغيرها، مما يؤكد على أن الوعي حالة ذهنية تتمثل في إدراك الفرد للعالم من حوله . ويعرف الوعي السياسي على أنه : معرفة المواطن لحقوقه وواجباته السياسية، وما يجري حوله من أحداث ووقائع، وكذلك قدرة المواطن على التصور الكلي للواقع المحيط به، وقدرته على تجاوز خبرات الجماعة الصغيرة التي ينتمي إليها إلى مشاركة خبرات ومشاكل المجتمع السياسي ككل.[1]

كما يُعرف على أنه : حالة علمية تترجم عملياً العملية التي اكتسب الأفراد من خلا لها المعارف والمهارات والخبرات والقدرات، وإدراك هؤلاء الأفراد للدور المناط بهم والذي يجب عليهم القيام به ليتمكنوا من المشاركة في المجتمع كأعضاء فاعلين.[2]

كما يُعرف أيضاً على أنه : شعوراً يعبر عن وجود الفرد وإدراكه لوضعه الاجتماعي الخاص.[3]

نستنتج من التعريفات السابقة، أن الوعي السياسي يعكس مجموعة القيم والاتجاهات والمبادئ السياسية التي يمتلكها الفرد ويدرك من خلالها أوضاع مجتمعه ومشكلاته، وتمكنه من تحليل تلك المشكلات والحكم عليها وتحديد موقفه منها، وتساهم في فهمه للبيئة السياسية المحيطة به، ولهذا يعتبر الوعي السياسي أبرز نتائج عملية التنشئة السياسية الجيدة، وأحد العوامل الرئيسية في تحقيق المشاركة السياسية، ومؤشراً مهماً من المؤشرات التي يستدل من خلالها على حدوث عملية التنمية والتحديث في الأنظمة السياسية.

- **أهمية الوعي السياسي:**

الوعي السياسي في أي مجتم ع له دور وأهمية بالغة في تعريف المواطن بحقوقه و واجباته القانونية والمدنية في المجتمع، وذلك لأنه يعزز نظرة الفرد ورؤيته للديمقراطية

([1]) كمال المنوفي، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد167، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1980،ص24.

([2]) عبد الحكيم عبد الله مكارم، دور وسائل الأعلام في تكوين الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2003، ص30.

([3]) محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، ط-4، دار المعارف، القاهرة، 1985، ص216.

وللقضايا السياسية في وطنه، ورؤيته للظروف التي تؤثر في المجتمع بصورة تحليلية واعية، لذلك يُعد الوعي السياسي بمثابة التطبيق العملي للديمقراطية في المجتمع، وأن أي انخفاض في مستوى الوعي السياسي لدى المواطنين يهدد الديمقراطية كمفهوم وسلوك[1]

وكذلك يساعد الوعي السياسي في استقرار المجتمع، فعندما يكون هناك وعي سياسي في بعض المجتمعات فإن أفرادها يتميزون بقوة الولاء للوطن والشعور بمسئو ليات الموطنة، حيث يدفعهم للمشاركة في الحياة السياسية والعامة، ويسهمون طواعية في النهوض بمجتمعهم، وفي المقابل عندما يكون الوعي السياسي متدني أو منخفض في بعض المجتمعات فإن معظم الأفراد في تلك المجتمعات يتسمون باللامبالاة وينتابهم الشعور بالاغتراب السياسي داخل وطنهم.[2]

وعليه فإن النظام السياسي يحتاج إلى وجود وعي سياسي يغذيه ويحافظ عليه، فإذا كان هناك حكم فردي تسلطي فإنه يوائمه وعي سياسي تتمحور عناصره في الخوف من السلطة والإذعان لها، وضعف الميل للمشاركة، وعدم إتاحة الفرصة لظهور المعارضة له، أما عندما يكون الحكم ديمقراطياً فإنه يوائمه وعي سياسي يؤمن بحرية وحقوق الإنسان ويقتنع بضرورة حماية تلك الحقوق والحريات في مواجهة أي اعتداء حتى ولو كان من قبل السلطة نفسها.[3]

وبهذا يمكن القول أن الوعي السياسي يُعد ركيزة من الركائز الأساسية التي تدعم الأنظمة السياسية في مختلف المجتمعات، فكلما كان هناك وعي سياسي عالٍ كان هناك ثبات واستقرار ونهوض بالمجتمع، وكلما كان هناك غياب للوعي السياسي كلما كان هناك اهتزاز وعدم اتزان داخل المجتمع.

- **تأثير أدوات التنشئة السياسية في الوعي السياسي:**

يتأثر الوعي السياسي بكل أ دوات التنشئة السياسية تأثيراً مباشراً، فالتنشئة السياسية تُعد أهم العمليات التي يكتسب الفرد من خلالها قيم واتجاهات سياسية تنعكس في سلوكه وطريقة تعامله مع مختلف قضايا الشأن السياسي في وطنه، ومن بين أهم أدوات التنشئة السياسية تأثيراً في الوعي السياسي للفرد م ايلي:

---

(1) www.almadapaper.net **(12-1-2014/10:05am)**
(2) www.ikhwanonline.com **(22-1-2014/10:35am)**
(3) محمد عبد الله الحورش، الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني، مرجع سابق ذكره، ص29.

أ - الأسرة: فغالباً ما يكون الآباء قدوة للأبناء في سلوكهم السياسي، حيث يتأثر الأبناء بهم ويقلدونهم خصوصاً إذا كانت الأسرة مهتمة بالشأن السياسي، وهذا يولد لدى الفرد وعياً سياسياً بما يدور في محيطه منذ الصغر، وبهذا فإن للأسرة دور كبير في بلورة الوعي السياسي لدى أبنائها.

ب - المؤسسات التعليمية: إن المؤسسات التعليمية (المدرسة- الجامعة..وغيرها) تُعد من الوسائل الأساسية للتنشئة السياسية التي تُكون الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع وذلك من خلال المقررات الدراسية التي تؤكد بصورة مباشرة على تنمية قيم واتجاهات معينة للفـرد تعزز الولاء والانتماء للوطن وتكسبه ثقافات وسلوكيات إيجابية، مثل مقررات (التربية الوطنية- التاريخ- التربية الإسلامية.. وغيرها).

ج -مؤسسات المجتمع المدني: إن مؤسسات المجتمع المدني بجميع أنواعها تقوم بدور مهم في عملية تكوين الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع، خا صة إذا كانت كوادرها مثقفة وواعية فكرياً، إذ تقوم هذه المؤسسات بعمل ندوات ومحاضرات ومؤتمرات تسعى من خلالها لنشر الثقافة وزيادة الوعي وخاصة السياسي وبلورته لدى المواطنين وتأهيلهم بحيث يصبحوا قادرين على فهم الأحداث ومعرفة الواقع الذي يعيشون فيه.[1]

نستخلص مما تقدم أن عملية الوعي السياسي مسؤولية تقع على عاتق كافة التنظيمات الاجتماعية، وخاصة مؤسسات المجتمع المدني، فعن طريقها يتكون لدى الفرد خلفيات وخبرات سياسية وفكرية تساهم في زيادة وعيه السياسي، وتقويم رؤيته وأفكاره السياسية، وبالتالي خلق مناخ سياسي إيجابي ينعكس تأثيره على عملية التنمية.

3- المشاركة السياسية:

تعتبر المشاركة السياسية محصلة نهائية لجملة من العوامل الثقافية والأخلاقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتعتبر مؤشراً من مجموعة مؤشرات تتضافر في تحديد بنية النظام السياسي في أي مجتمع، فهي مبدأ من أهم المبادئ التي تقوم عليها الدولة الديمقراطية الحديثة.

([1]) محمد عبد الله الحورش، الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني، مرجع سابق ذكره، ص ص30-38.

وتُعرف المشاركة السياسية على أنها : تلبية المطالب في النظام السياسي من قِبل شرائح اجتماعية مختلفة، تعمل على وضع الأطر المناسبة لتأهيل النظام السياسي للاستجابة لتطلعات مواطنيه، وذلك من خلال إيجاد قنوات مناسبة لمشاركة المواطنين والتعبير عن مطالبهم.[1]

كما تم تعريفها على أنها : مساهمة الشعب أفراداً وجماعات ضمن نظام ديمقراطي، في الحياة السياسية، فهم كأفراد يمكنهم أن يساهموا كناخبين أو كعناصر نشطة سياسياً وكمجموعات من خلال العمل الجماعي، كأعضاء في منظمات مجتمعية أو أحزاب سياسية لتنظيم مشاركة فعالة في الحياة السياسية.[2]

وكذلك تُعرف على أنها : مشاركة أعداد غفيرة من المواطنين في الحياة السياسية، سواء على مستوى رسم السياسة العامة، أو على مستوى صنع القرار واتخاذه وتنفيذه.[3]

نلاحظ من خلال التعريفات ال سابقة، أن المشاركة السياسية تشير إلى الأنشطة الإرادية التي يقوم بها المواطنون بهدف اختيار حكامهم والمساهمة في صنع السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، وهي كعملية تفاعلية تكون أكثر حيوية كلما كان النظام السياسي هادفاً إلى تأسيس حياة ديمقراطية داخله، فهي تُعد أفضل وسيلة لتدعيم الديمقراطية وتعزيز مضمونها لدى الفرد والجماعة، فالمشاركة السياسية مبدأ أساسي من المبادئ التي يشترط توفرها للنهوض بالمجتمع وتنميته سياسياً.

- **مستويات المشاركة السياسية:**

تختلف مستويات المشاركة السياسية بصورة عامة ما بين المجتمعات وح تى داخل المجتمع الواحد من زمن لأخر ومن نظام حكم إلى آخر، وفي هذا الصدد نشير إلى ثلاث مستويات من مستويات المشاركة السياسية، على النحو التالي:

أ - المستوى الأول: وهو المستوى الأعلى ويشمل النشطاء في العمل السياسي، ولابد أن تتوفر فيهم مجموعة من الخصائص مثل (عضوية منظمة سياسية-تقديم الدعم لمنظمة سياسية أو مرشح للانتخابات- حضور اجتماعات سياسية بشكل دوري-

---

([1]) جمال منصر، دور الأحزاب في التنمية السياسية في العالم الثالث، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد12، جامعة باجي مختار-عنابة-الجزائر، أبريل-2011،ص431.

([2]) عبد المنعم المشاط، العسكريون والتنمية السياسية في العالم الثالث، **مجلة السياسة الدولية**، العدد92، أبريل-1988، ص85.

(1) رعد عبودي بطرس، أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد26، أبريل-1996،ص24.

مساهمة في الحملات الانتخابية- توجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للسلطة التنفيذية أو النيابية أو للصحافة-الإطلاع والمتابعة للأحداث السياسية...وغيرها).

ب - المستوى الثاني : ويشمل المهتمين بالنشاط السياسي، وأهمهم الذين يدلون بأصواتهم في الانتخابات ويتابعون ما يحدث في الساحة السياسية بشكل عام مثل (المثقفون والكتاب والمفكرون والصحافيون والإعلاميون..وغيرهم).

ج - المستوى الثالث: ويشمل الذين يشاركون بشكل موسمي في العمل السياسي مثل (عامة الشعب)،والذين يشاركون اضطرارياً في أوقات الأزمات عندما تكون مصالحهم مهددة مثل (جماعة المناصرة وجماعة المصلحة كالنقابات والروابط المهنية...وغيرها)[1]

نستنتج مما سبق ، أن كل عمل سياسي غالباً لا يعد مشاركة سياسية، فلكي يكون العمل السياسي مشاركة سياسية أو مؤدياً إليها، يجب أن يؤثر ذلك العمل على السياسة العامة في المجتمع وعلى عملية صنع القرار السياسي فيه، فالمشاركة السياسية إذاً ليست تصرفاً فردياً عفوياً، بل علاقة ثنائية تفاعلية ومقصودة تشمل المواطن والنسق السياسي، وغياب هذه العلاقة بينهما يؤدي بالضرورة إلى غياب المشاركة السياسية أو انعدامها في المجتمع.

- **آليات تفعيل المشاركة السياسية:**

تعددت آليات تفعيل المشاركة السياسية في المجتمع ما بين تقليدية وحديثة، لجذب المواطنين وخاصة فئة الشباب القادرة على النهوض بالمجتمع ودفع عجلة التنمية ومن تلك الآليات الهامة في تفعيل المشاركة السياسية بشكل إيجابي، ما يلي:

أ - الأحزاب السياسية : فهي التي يتقدم من خلالها المرشحين المؤهلين لتولي الوظائف السياسية والإدارية العامة، وهي التي تقدم البرامج السياسية والطرق اللازمة لتنفيذها والوسائل الفعالة لنقد أعمال الحكومة، وإذا كان الشعب في مجمله يستطيع الحكم على صلاحية السياسة الحكومية أو عدم صلاحيتها، فإنه لا يستطيع أن يقدم سياسة بديلة عنها، إلا في ظل وجود تنظيمات سياسية متخصصة كالأحزاب.[2]

ب -وسائل الأعلام المختلفة : لوسائل الأعلام قدرة كبيرة في تشكيل المدركات السياسية للأفراد، وذلك من خلال ما تز ودهم به من معلومات عن الشؤون والقضايا السياسية وفقاً لما تقدمه من مضامين في تفسير وتحليل الأحداث

([1]) إبراهيم أبراشي، مدخل في علم الاجتماع السياسي، دار الشروق لنشر والتوزيع، رام الله، 1998، ص ص 235-261.

([2]) هالة مصطفى، الأحزاب، موسوعة الشباب السياسية: سلسلة خاصة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة،2008،ص210.

وترتيب أولوياتها وهي بذلك تساهم بشكل كبير في نشر الوعي الذي يعتبر مطلباً من متطلبات المشاركة السياسية[1]

ج - مؤسسات المجتمع المدني : ويأتي دورها من خلال التوعية بعم ليات المشاركة والطرق الواجب إتباعها لإيصال أفكار ومطالب الأفراد والتعريف بالالتزامات والواجبات والحقوق التي تفرضها وتنتجها عملية المشاركة السياسية، حيث تمنح مؤسسات المجتمع المدني للأفراد شعوراً بأن لديهم قنوات مفتوحة على السلطة تمكنهم من عرض آرائهم ووجهات نظرهم بحرية حتى ولو كانت مخالفة ومعارضة للسياسات الحكومية.[2]

رابعاً: دور بعض الشرائح الاجتماعية في التنمية السياسية:

تمثل الشرائح الاجتماعية أي جماعات بشرية تعيش في إطار النظام السياسي و تمارس نمطاً معيناً من أنماط العلاقة معه ، ويؤدي ذلك إلى أن تشارك هذه الشرائح بفاعلية أكثر في رسم الحراك السياسي داخل الدولة و مجتمعها السياسي بمختلف الاتجاهات سلباً أو إيجاباً انطلاقا مما تمتلكه من مميزات مقارنة بغيرها من الشرائح في المجتمع ومن جملة هذا الحراك عملية التنمية السياسية، التي تسعى لها بعض المجتمعات النامية في أنظمتها السياسية، وسنعرض فيما يلي لدور بعض الشرائح الاجتماعية في عملية التنمية السياسية كما يلي:

1- النخبة السياسية و دورها في التنمية السياسية:

تعرف النخبة السياسية على أنها : المجموعة الحاكمة التي تتمتع بإمكانيات فكرية وإبداعية على تسيير الشؤون ا لسياسية أكثر من غيرها من أفراد المجتمع وتـأخذ أشكالاً متعددة حسب التفسيرات التي قامت على أساسها انطلاقا من الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية أو التنظيمية أو التمثيلية لهذه المجموعة ، وتخضع هذه النخبة لقانون التغيير والتبدل وفقا لمقتضيات التطور الذي تمر به مجت معاتها على أساس دورة انتقالية يتم من خلالها استبدال نخب وإحلال نخب جديدة محلها وفقا لآلية يكون الهدف منها تحقيق التوازن الاجتماعي بمفهومه الشامل و المحتوي للواقع السياسي ، الاقتصادي، الاجتماعي، التنظيمي، وغيرها للمجتمع[3]

([1]) عمرو هاشم ربيع، مصر والإصلاح: عقب الارتخابات الرئاسية والبرلمانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة،2008،ص118.

([2]) ناهد عز الدين، المجتمع المدني، موسوعة الشباب السياسية: سلسلة خاصة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة،2008،ص 88.

([3]) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي - أسسه وأبعاده، مطبعة دار الحكمة، بغداد، 1990، ص ص438-450.

ويعرف الدور على أنه "ترابط مواقف وتصرفات منتظرة من فرد بسبب وضعه أو موقعه في الميدان الاجتماعي "[1]، ويجسد الدور بشكلٍ عام ما يمكن إن يؤديه الفرد أو الجماعة أو الدولة في إطار النشاطات المختلفة ومنها السياسية التي تتم من خلالها تأدية الوظيفة داخل المجتمع والنظام السياسي، إذ يرتبط مفهوم الدور والوظيفة بالشكل الذي يجعل كل منهما معبراً عن الآخر بصورة تجعل الوظيفة الاجتماعية أو السياسية ما هي إلا نتاج للدور الذي يؤديه الفرد أو الجماعة أو المؤسسة داخل المجتمع[2]

وينطبق الدور على مفهوم الاندماج في هيئة اجتماعية تعين له النشاطات والوظائف التي ينبغي أدائها، ويتحدد دور النخبة من خلال درجة اندماجها في المجتمع الذي تكون فيه، ويمثل الاندماج والتكامل المجتمعي الجزء الأكبر من الدور التنموي للنخبة بشكل عام والسياسية منها بشكل خاص [3]، إذ تقوم النخبة السياسية بأداء وظيفة تحقيق التكامل والاندماج بين الآراء السياسية والاتجاهات لمعظم القوى داخل المجتمع، بمختلف أنماطها وتأثيراتـــها، بهدف تحقيق استقرار المجتمع وثبات استمرارية أنماط العلاقات البنيوية بين مؤسساته المختلفة، ويتوقف مستوى نجاح النخبة السياسية في أداء هذا الجزء من الدور على مستوى اندماجها بذاتها مع مؤسسات وبنى المجتمع الأخرى[4]

إن قيام النخبة بأداء دور الاندماج المجتمعي يهيئ السبيل لها لأداء دور التعبئة الاجتماعية التي تمثل قاعدة انطلاق أي فعل تنموي، إذ لا تتوحد موارد الدولة باتجاه تحقيق الأهداف العامة إلا بوجود التعبئة الشاملة التي تضطلع النخب بأدائها في ظل وجود نخبة حاكمة، هي النخبة السياسية المركزية التي تدور النخب الأخرى في فلكها بشكل أو بأخر، وتحقق هذه النخبة المركزية حالة الإجماع الذي تلتزم به باقي النخب طوعاً أو كرهاً، وهذا ما يكفل تحقيق الوحدة والانسجام والتكامل بما يسهل عملية التعبئة القومية لموارد الدولة باتجاه تحقيق الأهداف التنموية لها، ويتجسد كذلك الدور التنموي للنخبة من خلال مساهمتها في التخطيط ورسم الأهداف العامة باعتبارها المؤسسة الأكثر درايةً وخبرةً في أدارة شؤون المجتمع، بما تمتلكه من إمكانات ذاتية لا تتوفر في غيرها من طبقات المجتمع الأخرى، إذ تحوي النخب أكفأ الطاقات البشرية المؤثرة في مجال عملها الحرفي، وهو ما يجعلها معنية بصورة رئيسة في رسم الأهداف العامة للمجتمع والتنموية

([1]) فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت،1998، ص276.

([2]) عطا محمد زهرة، نظرية الدور في السياسة الخارجية، **المجلة القطرية للعلوم السياسية**، العدد 2، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2002، ص ص128-131.

([3]) صادق الأسود، مرجع سابق ذكره، ص 120.

([4]) سليم ناصر بركات، علم الاجتماع السياسي، منشورات جامعة دمشق ،دمشق، 2001 ، ص ص 157-158.

منها على وجه الخصوص، بالإضافة إلى إدارة ع ملية تنفيذ هذه الأهداف وتقييمها وهو ما يتضح جلياً في المراحل الكبرى لعملية التنمية الشاملة للدولة.[1]

وبذلك يكون دور النخبة في التنمية السياسية ممثلاً بأدائها لوظائف التعبئة والتخطيط والتنفيذ والرقابة، و تذليل العقبات والمشكلات التي قد تقف في طريقها، وذلك يعكس تدخل النخبة في جميع مراحل التنمية، مما يظهر دور أ بارزاً لها في هذه العملية، الذي يكون محكوماً (أي الدور) بمجموعة من العوامل التي تتحكم بزيادة فاعليته أو ضعفها، وسنعرض فيما يلي أهم تلك العوامل.

- **العوامل المؤثرة في الدور التنموي للنخبة السياسية:**

يتأثر الدور التنموي للنخبة السياسية بالعديد من العوامل الذاتية المتعلقة بالنخبة السياسية وطبيعتها التكوينية وعوامل البيئة الخارجية لها، ومنها مايلي:

أ - العامل المتعلق بدرجة النضوج السياسي لهذه النخبة باعتبارها نخبة ممسكة بزمام فعل التغيير السياسي داخل النظام المسؤول عن أي عملية تنموية (النظام السياسي)، إذ يتأثر د ورها هنا بدرجة تماسك هذه النخبة أولاً، ووجود العناصر الكفوءة فيها ممن يمتلك مؤهلات القيادة والتعبئة والتغيير وحيازة إرادة التنمية، إضافةً إلى إمكانية توحيد الرؤى داخل مكونات هذه النخبة باتجاه صياغة موقف موحد للنشاط التنموي[2]

ب -العامل المتعلق بإمكانات الدولة ذاتها وقدرتها على توفير مستلزمات التـــنمية السياسية وأهمها مسألة الوحدة الوطنية والتلاحم الاجتماعي الذي يعد شرطاً أساسياً لنجاح أي دور تنموي ويضمنه دور النخبة السياسية[3]

ج -العامل المتعلق بالمرونة التي تبديها النخبة السياسية في التعامل مع أنماط النخب الأخرى الموجودة داخل المجتمع كالنخب الثقافية والاقتصادية والدينية والعسكرية وغيرها من جهه، وقابليتها على مد جسور التواصل لتوحيد الفعل المشترك باتجاه إحداث أي تغيير على مستوى المجتمع والدولة من جهةٍ أخرى .

د - عوامل أخرى تتعلق بالاستقلالية السياسية للدولة ودرجة خضو عها لتأثيرات خارجية قد تزيد أو تعيق أو توجَه الدور التنموي للنخبة السياسية، وتؤثر عوامل

([1]) أحمد زايد وعروس الزبير، النخب السياسية والاجتماعية: حالة الجزائر ومصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ب-ت، ص ص 40-52.

([2]) علي عباس مراد، مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث، دار الحكمة، بغداد، 1990، ص ص 118-121.

([3]) رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، دار الحكمة، بغداد، 1989،ص ص 249-257.

الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والأمني في هذا الدور الذي تقوم به النخبة السياسية وسعيها لتحقيق التنمية في بعدها السياسي، إضافةً إلى البيئة الدولية للنظام السياسي و تطورات العلاقات الدولية التي قد تؤثر في مجمل الواقع العام للدولة و نظامها السياسي و تمارس ضغوط لا يمكن الخروج عن تأثيرها[1]

إن الدور التنموي للنخبة السياسية، وفقاً لذلك، يتحدد بناءً على الأوضاع السائدة في المجتمع الذي توجد فيه هذه النخبة، ويكون محكوماً بخصوصيات المجتمع، ومن ثم التقاليد السياسية السائدة فيه، التي إما أن تفعِّل هذا الدور في دعم عملية التنمية السياسية، أو تحجِّمه في إطار محدود، وهذا يتوقف على مدى النضج السياسي للنخبة ذاتها و من ثم جماهيرها، التي تدعم أو تعرقل هذا الدور، وإدراكها لما تواجهه عملية التنمية السياسية من تحديات وأزمات قد تعرقل مسيرتها أو تصيبها بالشلل، ويكمن دور النخبة هنا في تهيئة الأحوال العامة للدولة من مختلف النواحي و بناء البيئة الصحية للتنمية السياسية، وتهيئة الأرضية المناسبة للشروع في هذه العملية، وتجاوز أية أزمات تعترض طريقها.

2- **المثقفون و دورهم في التنمية السياسية:**

يواجه تعريف المثقف دوماً صعوبات جمة ولم يكن من السهل وضع قائمة من المؤهلات أو الإنجازات تمكن حاملها من الاتصاف بصفة مثقف أو حرمانه منها (هذا فضلاً عن صعوبة الإجابة على سؤال من يمنح صفة المثقف لمن؟)، لكن على رغم تلك الصعوبات كان ثمة افتراض أو اتفاق ضمني على اشتراط قدرة معرفية متميزة، ليس بالضرورة خارقة أو إبداعية لكنها تؤهل صاحبها أو صاحبتها للخوض في الشؤون العامة وتشخيصها والتجرؤ على اقتراح أفكار لمواجهة المآزق التي يمر بها المجتمع سواء سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم غيرها فكلمة (الثقافة) تستعمل كثيراً في الحياة اليومية، فنقول مثلاً: هذا شخص مثقّف، وهذه ثقافة إسلامية..، ويقصد بالثقافة غالباً في جُل محاولات التعريف للمصطلح، تلك المجموعة من المعارف الإنسانية التي يكتسبها الإنسان وتؤثِّر في تفكيره وفي فهمه للأشياء، وفي سلوكه وأخلاقه، وعلاقته بالله وبالمجتمع والحياة بشكل عام، مثل معارف العقيدة والتاريخ والفقه والأخلاق والآداب والقانون والسياسة والاقتصاد والاجتماع وغيرها، وهناك عدة تعريفات للمثقف منها: (المثقف هو الذي يضع نظرة شاملة لتغيير المجتمع، المثقف هو الذي يعمل لصالح القطاعات العريضة في المجتمع، المثقف يتميز بان لديه القدرة على النقد الاجتماعي والعلمي و المثقف في مفهوم "ماكس فيبر"هو المفكر المتميز والمسلح بالبصيرة، وعند "بارسونز" هو المفكر المتخصص في أمور الثقافة والفكر المجدد البعيد عن أمور الحياة

([1]) المرجع السابق نفسه ،ص ص 411-428.

و يقرن تعريفه بإنتاج الثقافة والفكر المثقف، ويرى "جان بول سارتر" إن المثقف إنسان يتدخل فيما لا يعنيه).[1]

أما "غرامشي" فهو يميز بين نوعين من المثقفين وهما:المثقف العضوي والمثقف التقليدي ويعني بالمثقف العضوي: "هو المثقف الذي يعمل على إنجاح المشروع السياسي والمجتمعي الخاص بالكتلة التاريخية المشكلة من الفلاحين والعمال[2]، وعني بالمثقف التقليدي" هو المثقف الذي يوظف أدواته الثقافية للعمل على استمرار هيمنة الكتلة التاريخية السائدة المشكلة من الإقطاع والبرجوازية والفئة العليا التي غالباً تشغل المناصب السياسية، ويضيف غرامشي "إن المثقف لا يشكل انعكاسا للطبقة الاجتماعية وإنما هو يؤدي وظيفة إيجابية في تحقيق رؤيتها وتصورها للعالم بشكل متجانس في ضوء ذلك يحدد غرامشي دور المثقف ومسئوليته تجاه الطبقة الاجتماعية التي ينتمي لها، وتصور هذا الدور على انه لسان حال ه ذه الطبقة والناطق باسمها وصداها الإعلامي الداعي لأفكارها والناشر لمبادئها،إي انه منتمى لطبقة اجتماعية محددة.[3]

والمثقّف هو إنسان حضاري يعرف معنى الإنسانية ويحترمها وهو إنسان متوازِن الشخصية يتعامل مع الأشياء بعقل علمي وموضوعيّة و تؤثِّر المعرفة والثقاف ة في سلوكه وشخصيّته فتظهر ثقافته في كلامه وحديثه عندما يتحدّث مع الآخرين، وفي ألفاظه ولباسه و سلوكه عندما يتعامل معهم، أو يعيش في وسطهم وفي مظهره ونظام حياته بشكل عام، كما أن الإنسان المثقّف هو الإنسان المستقيم السلوك، الّذي يختار أفعاله وسلوكه وعباراته التي ينطق بها على أساس الفهم والوعي السّليم.[4]

من جملة التعريفات السابقة عن مفهوم المثقف، يتضح إن المثقف هو إنسان امتاز عن بقية أبناء مجتمعه بقدرة على التفكير وإدراك التحديات التي تواجه محيطه الاجتماعي وبمخزون معرفي متمايز أيضا، وباتخاذه لمواقف محددة في ق ضايا حساسة وحاسمة، وليس شرطاً أن يكون قد حاز على درجة رفيعة من التعليم، أي ليس شرطاً إن يكون التعليم هو مصدر أو مشروعية المثقف.

([1]) رشاد وهدان، المثقف العربي المسيطر وعلم الاجتماع الأكاديمي، **مجلة الفكر العربي**، العدد66 ،2 نوفمبر1991، ص ص 128-129.

([2]) محمد شكري سلام، وظائف المثقف وأدواره بين الثابت والمتغير، **مجلة المستقبل العربي**، العدد(200)، 1(أكتوبر) 1995، ص ص65 -66.

([3]) احمد مجدي حجازي، المثقف العربي والالتزام الأيديولوجي – دراسة في أزمة المجتمع العربي (موجود في كتاب نحو علم اجتماع عربي)، مجموعة من الباحثين العرب، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص 146.

([4]) احمد مجدي حجازي، محور المثقف العربي بين السلطة والمجتمع، **مجلة الوحدة العربية**، السنة الأولى، العدد (10) ، (يوليو) 1985،ص70.

- ويرى هشام شرابي إن للمثقف صفتين رئيسيتين " الأولى هي الوعي الاجتماعي الكلي بقضايا المجتمع، من منطلق بناء فكري محكم، والثانية هي الدور الاجتماعي الذي يلعبه بوعيه ونظرته".[1]

ونرى أن هاتين الصفتين هما مؤشران هامان ودالان على المثقف، وهما متلازمان إلى درجة كبيرة، حيث إن الوعي الاجتماعي يقود إلى القيام بدور اجتماعي، أو إن لا دور اجتماعي بدون وعي اجتماعي ونحن نقصد هنا ليس دور ها مشي أو أي دور، بل دور إيجابي وفعال ومؤثر بالقدر المستطاع، فالإنسان المثقّف هو الإنسان الّذي يكتسب نصيباً من هذه العلوم والمعارف وغيرها من المعارف الإنسانية، وتؤثّر في سلوكه تأثيراً إيجابياً ذلك لأنه بحاجة لفهم الحياة الاجتماعية والسياسية ومعرفة التاريخ وأحكام العقيدة والشريعة والقانون والأعراف وغيرها، لكي يستطيع أن يتعامل مع المجتمع تعاملاً سليماً، ويرسم خطّة حياته ومواقفه من الأمور والحوادث والناس الآخرين بوضوح ونجاح، إذاً فإن الثقافة عبارة عن معرفة وسلوك أو هي معرفة تهذّب السلوك الإنساني، والجاهل بالمع ارف والعلوم لا يستطيع أن يفهم المواقف والوقائع والأحداث المجتمعية فهماً صحيحاً فمثلاً : نحنُ بحاجة إلى المعرفة لكي نحدِّد مواقفنا من الوضع السياسي القائم في بلادنا، أو النظام الاقتصادي الّذي تسير عليه الدولة، أو المنهاج السياسي الّذي يتبنّاه حزب أو زعيم سي اسي أو مرشّح ما لوظيفة سياسية معينة، إن فهم هذه المسائل وأمثالها، وتحديد موقفنا منها يحتاج منا إلى وعي ومعرفة وثقافة عامة تشمل كل مجالات الحياة الاجتماعية وكل ما يتعلق بمجتمعنا من أمور، وبهذا فإن المثقّف هو الإنسان الّذي يملك تحصيلاً علميّاً ومعرفياً يمكّنه من فهم الأشياء وإدراكها، وتحديد الموقف السّليم منها مباشرة، أو عن طريق مُتابعة هذا الموضوع أو ذاك، ودراسته وفهمه إذا واجهه أو تعرضت له بيئته الاجتماعية وحينما يكون الإنسان قليل أو محدود الثقافة، فلا يستطيع أن يُحدِّد موقفاً سليماً من هذه القضيّة أو تلك اعتماداً على فهمه ووعيه فقط، بل سيكون إ نساناً مقلداً أو تابعاً للآخرين وبهذا الموقف يكون هذا الإنسان إمعة لا يدرك ما يفعل وتابعاً من غير وعي، يكتفي بتنفيذ ما يطلب منه ممن يراهم أشخاصاً مثقفون في محيطه الاجتماعي، ثمّ يندم بعد أن يكشف له الموقف وفي ذلك خطر كبير على شخصيّته ومواقفه، وكثيراً ما يندفع الناس الّذين لا يملكون وعياً ولا ثقافة كافية لتأييد مواقف وقضايا خاطئة.

([1]) محمد شكري سلام، مرجع سابق ذكره،ص129.

نستخلص مما سبق أن المثقّف هو من يحدد موقفه السياسي نتيجة لمعرفته بالقضايا السياسية ويحدد علاقته بالناس الآخرين بطريقة اجتماعية مهذبة بعيدة عن الإساءة وسوء التعامل ويحترم آراء الآخرين ويكسب احترامهم، وهو الذي تكوّن له الثقافة شخصيّة محترمة ومتوازِنة تجعله ذو شأن مرموق وتأثير فكري على محيطه الاجتماعي ، وتتّسم بحُسن الخُلق والأدب الرّفيع، وهو الإنسان الّذي تعلّم أُصول التعامل الاجتماعي الناجحة مع أسرته وبيئته الاجتماعية بشكل عام.

- **تصنيفات المثقفون:**

أ - المثقف بالسلطة أو المثقف المسيطر : وهو المثقف الذي تسخره السلطة طائعاً أو راضخاً، حيث يعمل على تسويق برامجها والتي تكون عادة مجانبة لح اجات المجتمع حيث يحظى مثل هؤلاء المثقفون بامتيازات يحرم م نها نظراؤهم غير الموالين للسلطة ويكون طابع هذه السلطة ديكتاتورياً بالتأكيد.

ب -المثقف الوطني: وهو المثقف الذي يلتزم الصف الوطني ويتبنى قضايا مجتمعه، ويحظى بتقدير الأوساط الشعبية أكثر منها في الأوساط الحكومية.

ج -العالم المثقف: وهو صاحب تحصيل عالي، أكاديمي عادة، وبإبداع مت فرد، مع نزوع إلى الاهتمام بقضايا العلم والتخصص أكثر من غيرها.

د - المثقف بالخبرة: وهو نوع من المثقفين الذين يمتلكون تراكماً معرفياً ورصيداً كبيراً من الخبرة سواء في التخصص أو في الحياة الثقافية والاجتماعية.

ه - - المثقف المهني أو المحترف : وهو صاحب تخصص ما، خبره و خبر خباياه فأصبح حاذقا به، غير بخيل بتعليمه، مع الأخذ بمحددات مفهوم المثقف الأخرى، مثل مقدار من التعليم واطلاع في أمور حياتية ومعرفية ولو بدرجات متفاوتة.

و - المثقف المنتمي: وهو المثقف الذي يكرس دوره لانتماء معين بالدرجة الأساس، فقد يكون هذا الانتماء مهني أو طبقي أو سياسي أو أي انتماء مجتمعي آخر.[1]

ويميز البعض بين مثقف ساكن ومثقف متحرك، الأول لا دور له في مجتمعه والثاني ينهض بدوره في المجتمع، وبين مثقف منغلق ينتج ثقافة الجمود ومثقف منفتح ينتج ثقافة التجديد، الأول يعيش خارج الزمن فمسيرته إلى التوقف والثان ي يواكب الزمن ويعيش فيه فمسيرته إلى النمو ويميز بين مثقف النخبة الذي يعيش بعيداً عن الناس ويتحدث بخطاب

([1]) محمد أحمد إسماعيل، دور المثقفين في التنمية السياسية-دراسة نظرية مع التطبيق على مصر،دار المعارف، القاهرة،1985،ص ص 32-33.

القلة أو النخبة فقط ومثقف الجمهور الذي يعايش الناس ويتحدث بخطابهم خطاب الجمهور والكثرة، ويميز بين مثقف مستبد يتحول قلمه إلى رفض الآخر، ولا يتحدث إلا بلغة الرفض والنفي والإقصاء ويمارس القمع والإرهاب، ومثقف ديمقراطي يتحدث قلمه بلغة التعددية والتعايش والتسامح ويمارس الحرية والعدالة، ويميز بين مثقف السلطة الذي يكرس الاستبداد ويمارس الظلم ويعشق المال ومثقف الأمة الذي يعشق العلم وينشر العدل ويزرع الحرية.[1]

وقد قدمت الثورات العربية نوعين آخرين من الفاعلين في المجتمع : الحركات الشبابية ضمن منظمات المجتمع المدني والإعلام ووسائل الاتصال الاجتماعي، فلم يعد المثقف المصدر الأساسي للمعرفة أو المعلومة أو منطلق التحريض والتعبئة وحشد الرأي العام والتأثير فيه،[2] وهؤلاء الفاعلين مندفعين للتغيير وفضح الفساد وكشف ما يُراد له أن يظل بعيداً عن عيون الناس، لكن في الوقت ذاته غير منخرطين في مشروع أيديولوجي محدد القسمات واضح المعالم، ومع انتشار منظمات المجتمع المدني والحراك الشبابي والإعلام الاجتماعي والفضائي (بحسب البلد المعني الذ ي تحدث فيه الثورة !) لم نعد أمام الصورة الكلاسيكية للمثقف الذي يظنه الناس ممتلكاً الحقيقة ، فالشرائح الشبابية والمنظمات المدنية والإعلام الاجتماعي احتلت كل هذه المكونات ساحة الحراك السياسي والمجتمعي و (التغيير الثوري في بعض الدول) باقتدار وكفاءة عالية، وبالتالي فإن كل ما يتمناه المثقف الغرامشي* اليوم أن تتاح له دقائق عدة على شاشات هذه الفضائية أو تلك كي يخاطب "الجماهير " بشكل أو بأخر[3]

كما أنتج لنا الإعلام الفضائي على وجه التحديد المثقف الشعبوي (أو المثقف المهرج) الذي يستند على رافعة الإعلام المتلفز بشكل أساسي، فشروط المثقف الشعبوي ليست سهلة أيضاً لكنها لا تتضمن عمق المعرفة والثقافة الرصينة، ما تتطلبه هو درجات قصوى من الإثارة، في المظهر العام، في نبرة الصوت، في السبك اللغوي، في تكنيكات السجال والإفحام، في النزول إلى الحضيض إن لزم الأمر في حلبة النقاشات، في التنبه للمزاج الشعبوي السائد وركوبه وعدم تحديه، في توظيف مفاهيم المؤامرة، والضحية، والاستعمار وهكذا، ويعتبر هذا المثقف عضوي هو الآخر ولا يستطيع أحد أن ينزع عنه "عضويته"

([1]) محمد شكري سلام، مرجع سابق ذكره،ص130.

([2]) المصدر :شبكة النبأ المعلوماتية. (6:30pm)12-1-2014 http://www.annabaa.org

*نسبة إلي تعريف المثقف لدى الفيلسوف الإيطالي"أنطونيو غرامشي" ولد في روما1891م وتوفي 1937م كان من أبرز أنصار الحزب الاشتراكي الماركسي.

([3]) محمد شكري سلام، مرجع سابق ذكره،ص131.

فهو مدافع صلب عن الحراك الشعبي السياسي وعن طموحات التغيير وحتى عن الثورة وحماسة جماه يرها أحياناً، لكنه أيضاً مثقف يغزو حيث تغزو القبيلة، ويروح معها حيث تروح، لا ينتقدها ولا يرى فيها عيباً وتظل ولائاته تحمل النعرة التعصبية في الغالب .[1]

- **المثقفون والسلطة السياسية**:

ينظر إلى المثقف بكونه الطليعي حامل الشعلة التي تكشف المسار للجماهير، وبكو نه الأعمق ثقافة ودراية بالمألات الكبرى للمجتمعات والمصالح الأنانية لنخبها الحاكمة، حيث يعد المثقف قلب العملية التنويرية والتعريفية بالاختلالات البنيوية التي تحتاج إلى معرفته العميقة وذكائه ثم شجاعته لكشفها وفضحها وحشد الجماهير ضدها وضد المنتفعين بها [2]

بيد أن المثقف العضوي بتنويعاته، الجادة أو الشعبوية، المدافع عن قضايا الشعب، ليس هو المثقف الوحيد الموجود في ساحة الحراك أو التغيير أو الثورة، فهناك قائمة طويلة لأنواع أخرى من المثقفين ومنهم مثقفو السلطة مثلاً، هؤلاء يحتاجون أيضاً إلى إعادة نظر في مواقعهم وتنظيراتهم في ضوء كافة المستجدات الحديثة في مجتمعاتهم.[3]

فمثقفو السلطة (وهم غير الأبواق الإعلامية والصحافية الهشّة الثقافة والعمق) يجدوا أنفسهم في مواقع صعبة غالباً أمام ما يتوقعه المحيط الاجتماعي منهم من جهة وما تفرضه عليهم القبضة الحكومية من جهة أخرى ، فهم بحكم ثقافتهم ودرايتهم التاريخية والعميقة يدركون حتمية التغيرات اللازمة لمواكبة العصر، ويدركون الفرق الجوهري بين العلاج الحقيقي والحلول المؤقتة.[4]

ومن جهة الأنظمة التي انهارت أمام الثورات في بعض الدول العربية مثلاً أو تلك التي على قيد الانهيار، فإن ثمة جوانب غير عادية تميز رد فعلها مقابل تلك الخاصة بتبدل جوانب من تعريف المثقف وأدواره، فهذه الأنظمة حاربت المثقف التقليدي العضوي وقمعته وسجنته وطاردته وفي ظنها انه هو قائد الحراك والتغيير وأحياناً الثورة، ولأن هذه الأنظمة وعقلياتها ما زالت تنتمي إلى الماضي فإنها تخوض معارك الثورات ضدها بذهنية

([1]) فهمية شرف الدين، مرجع سابق ذكره، ص22.
([2]) محمد أحمد إسماعيل، مرجع سابق ذكره، ص75.
([3]) رشاد وهدان، مرجع سابق ذكره، ص130.
([4]) أحمد حجازي،محور المثقف العربي ،مرجع سابق ذكره،ص72

قديمة، لذلك ليس من الغريب أن يكون المثقفون والصحافيون ومن هم على شاكلتهم أول المستهدفين من قبل أجهزة القمع الحكومية.[1]

- **أهمية دور المثقفون** :

بعد أن وضحنا مفهوم الثقافة والمثقف بما لا يدع أي مجال للبس والغموض، لا بد من توضيح أهمية دور المثقف الذي يُعد هو مظهر الثقافة والمعبر عنها وحاملها وموصلها لسواه، صحيح أن المثقف ليس هو الذي يوجد الثقافة فهي موجودة بدونه، لكن المثقف هو الذي ينقلها من السكون إلى الحركة، ومن الخمول إلى النشاط، ولكن ليس هو الموجد لها، فإن القيم و المفاهيم والعقائد والمعلومات والفلسفات والأخلاق وكل مكونات الثقافة ومقوماتها تبقى صوراً تجريدية ذهنية ما لم تظهر على أرض الواقع وتتجسد في محسوس مادي عملي، ومن هنا يبرز دور المثقف المتمثل في العمل الجاد لنشر ثقافته، أن يمثل ويبرز ثقافته جيداً فكراً وسلوكاً ، أن يدفع عن ثقافته عوامل الانهزام الداخلي والغزو الخارجي، ولكي يدفع المثقف عن ثقافته عوامل الانهزام الداخلي يتوجب عليه التفاعل الحر مع الثقافات الأخرى، وعدم الانغلاق على محيطه وبيئته، وعدم الخلط بين الثابت من الحقائق والمتغير من التراث والعادات والتقاليد، والتمييز الواضح بين ما هو من هيكل البناء وما هو من الإضافات والشكليات، والحرص على عدم تخلف الثقافة عن العصر وعن الفعل فيه فعلاً إيجابياً، والتحرك داخل العصر وعينه على المستقبل الآتي بما يحمل من آمال وتطلعات وبما يحقق من أغراض وأهداف تنمية مجتمعه وتحقيق رفلهيته[2]

وعن أهمية دور المثقف يتحدث الفيلسوف "غرامشي" فيقول (لم يعد بالإمكان أن يتمحور نسق حياة المثقف الجديد حول الفصاحة والإثارة السطحية والآنية للمشاعر والأهواء. بل صار لزاماً عليه أن يشارك مباشرة في الحياة العملية كبانٍ ومنظم مقنع دائماً، لأنه ليس مجرد فارس منابر. بات لزاماً عليه أن يتغلب على التفكير الحسابي المجرد، فينتقل من (التقنية – العمل) إلى (التقنية – العلم)، وألا يبقى اختصاصياً دون أن يصبح – قائداً- أي رجل سياسة بالإضافة إلى كونه اختصاصياً)، وبالتأكيد لن يكون جيش المثقفين كلهم قادة أو سياسيون، لكن بالضرورة أن يعي المثقف دوره في مسيرة المجتمع، وأن يثقف أبناء المجتمع في معظم أمور حياتهم، فالمثقف إذن هو منتج للإبداع وذو موقف ورؤية يستطيع أن يؤثر بها على الآخرين.[3]

نستنتج مما سبق أن أهمية المثقف تنبثق من أهمية الثقافة نفسها وحاجة المجتمع إلي ها فللمثقف دور هام وخطير في الوقت ذاته، وهذا الدور يعتمد على نوع الثقافة التي يحملها

([1])المصدر: شبكة النبأ المعلوماتية.http://www.annabaa.org
([2]) محمد أحمد إسماعيل، مرجع سابق ذكره، ص80.
([3]) محمد شكري سلام، مرجع سابق ذكره، ص132 .

ويتعامل بها ويحاول إيصالها للمجتمع، وذلك لأن المثقف هو المغير وجهاز الحراك الاجتماعي ويمكنه أن يبني كما يمكنه أن يهدم، وباستطاعة المثقف أن يهيئ أجواء سليمة وسلمية، كما يمكن له أن يخلق النزاعات والأمراض الاجتماعية، فكل ذلك يعتمد على التراكمات الثقافية وغاياته، وكذلك يعتمد على نوعية المجتمع والبيئة الخصبة لزرع الأفكار، أو المجتمع الجامد والرافض للمتغيرات.

خامساً: آليات مساهمة المجتمع المدني في التنمية السياسية:

لتدعيم أ داء المجتمع المدني ودفعه للقيام بوظائفه بفعالية ونجاح ينبغي تضافر مجموعة من الوسائل لتحقيق ذلك، و التي يمكن حصرها في ثلاث آليات رئيسية كالتالي :

1 - الآليات القانونية والسياسية:

ويقصد بها مجموعة المبادئ والقواعد القانونية والسياسية التي بدونها لا يمكن أن يوجد المجتمع المدني، والتي تسمح بتفعيل المجتمع المدني فهي الضمانة اللازمة لحركته ونشاطه والتي يمكن تلخيصها في التالي:

أ - وجود دستور مستفتى عليه شعبياً، يقر التعددية الحزبية، وحرية تكوين الهيئات والمنظمات السياسية، والنقابية والأهلية والمدنية والاجتماعية والثقافية...وغيرها، ويحمي الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان.

ب - أن يضمن نظام الحكم الدستوري الفصل بين السلطات.

ج - ضرورة وجود واحترام القواعد القانونية والتي تنظم وتحكم تكوين مؤسسات المجتمع المدني (طبقاً للقواعد الدستورية).

د - حماية الشرعية الدستورية والحريات الديمقر اطية وهذا من خلال احترام النظام القضائي واستقلاله.

ه - أن يحول الدستور- القانون- دون انتهاك الحريات أو حل السلطة التشريعية، وتحريم تجميد الدستور أو إعلانات الطوارئ والقوانين الاستثنائية أو التهديد بها.

و - توافر صيغة سياسية توفر لمختلف قوى المجتمع حرية التعبير عن م صالحها وأرائها بطريقة سلمية ومنظمة، وفي هذا الإطار تعتبر الديمقراطية كأنسب صيغة سياسية لتطور المجتمع المدني.[1]

2 - الآليات الاقتصادية والاجتماعية:

ويقصد بها توافر درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي كأساس لابد منه لتوليد المجتمع المدني، شريطة أن يرتكز النظام الاقتصادي على أعطاء دور أكبر للقطاع الخاص والمبادرات التي يقوم بها المواطنون فرادى أو في ظل جمعيات أو منظمات أهلية

([1]) حسنين إبراهيم توفيق، مرجع سابق ذكره، ص698.

أو مدنية مستقلة عن الدولة، وفي هذه الحالة يقتصر دور الدولة في المجال الاقتصادي على صياغة القواعد التي تنظم النشاط الخاص والقيام ب بعض المشروعات التي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها[1]، وتتوقف هذه العمليات على عمق التغيرات التي تحدث في أساليب التنظيم والتسيير خصوصا في هياكل الإدارة والمؤسسات المالية في أجهزة الدولة التي لها صلة بعملية النمو الاقتصادي وتستند إلى قواعد ضبط واضحة ودقيقة تحدد مكانة كل جهة ودورها مثل : الدولة والمؤسسات الاقتصادية سواء الحكومية أو الخاصة ومنظمات المجتمع المدني بشكل عام، وذلك لان التنمية الاقتصادية تتيح فرصاً كبيرة لقيام العديد من مؤسسات المجتمع المدني والتي لا تكتفي في بعض الأحيان بممارسة دور الرقابة غير الرسمية على أداء الحكومة فقط، بل تشجع على القيام بمشاركة سياسية وتعمل جاهدة على إيجاد رأي عام يتمتع بدرجة مناسبة من الوعي والمهارات السياسية اللازمة لقيام نظام حكم ديمقراطي.[2]

3 - الآليات الثقافية:

إن نشاط وفعالية دور المجتمع المدني لا يتوقف على مجرد وجود هياكل تنظيمية تستقل رسمياً عن السلطات العامة فقط، وإنما لابد من تدعيمها كثقافة تسود في المجتمع، وتشدد على ضرورة تقييد السلطات العامة بحدود معينة أثناء تعاملها مع المواطنون فرادى كانوا أم جماعات، واحترام حق هؤلاء المواطنون في التنظيم والاجتماع والتعبير، وأن لا يقتصر الأمر على مجرد المعرفة بمثل هذه الحقوق وإنما تقترن المعرفة بالتمسك بقيم أخلاقية وبأنماط من السلوك المتسق معها، وذلك لأن الثقافة تكتسب أهمية بالغة بالنسبة للمجتمع المدني باعتبارها الركيزة الأساسية لتطور ونمو المجتمع المدني، فكلما كانت الثقافة السياسية محدودة، كلما كان ذلك عائقاً أمام تطور المجتمع المدني، وكلما كانت الثقافة السياسية عالية كلما كان ذلك محفزاً أمام تطور المجتمع المدني.[3]

وفي أطار هذا السياق يرى (ألموند و فيربا) أن هناك ثلاثة أنواع من الثقافات السياسية في المجتمع يمكن على أساسها تحد يد علاقة النظام السياسي بمختلف القوى الاجتماعية وعلى رأسها منظمات المجتمع المدني، وهي (ثقافة سياسية ضيقة وتابعة ومشاركة)، فالأولى تسود في المجتمع الذي لا يمتلك أفراده أدنى حد من المعرفة أو القدرة أو الرغبة في إصدار أحكام تجاه أربعة موضوعات رئيسية : في النظ ام السياسي بصفة عامة، والنشاط السياسي للمواطنين مثل (الترشح والانتخاب)، والنشاط الحكومي مثل (تقديم

([1]) ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، 1998، ص286.

([2]) حسن عمار علي، الديمقراطية والتنمية تبادل منافع لا ارتباط حتمي، 20-2- www.ohram.org 2014(6:40pm)

([3]) السيد مصطفى كامل، مرساة المجتمع المدني على المستوى القومي، **ندوة:المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000،ص658.

المساعدات الاقتصادية وتنظيم شؤون الأفراد ورعاية مصالحهم وغيرها)، وأخيراً تصور الأفراد عن ذواتهم كمشاركين في العملية السياسية، وبالتالي يقتصر دور الأفراد في تل ك المجتمعات على تلقي مخرجات النظام السياسي والامتثال لها فقط، وعلى هذا تكون النخبة السياسية الحاكمة هي التي تضع المبادرات وتنفرد بإتخاد القرارات، بينما تسود الثقافة السياسية التابعة في المجتمعات التي ي درك أفرادها عمليات النظام السياسي وقواعده وقوانينه ومخرجاته، غير أن إسهامهم في الحياة السياسية متواضع وهذا نابع من إدراكهم بعدم جدواها سلفاً، وبالنسبة للثقافة السياسية المشاركة فهي ترتبط بمعرفة الجماهير ووعيهم بالنظام السياسي في حركته وقوا عده ومؤسساته ومدخلاته ومخرجاته وبأفرادها كمشاركين ويسود هذا النوع من الثقافة في المجتمعات الديمقراطية التي يكون فيها للرأي العام دور مؤثر من خلال نشاط وفعالية مؤسسات المجتمع المدني كأبرز وأهم قوة من القوى الاجتماعية في المجتمع.[1]

الخلاصة:

اهتم هذا الفصل بعرض تفاصيل تتعلق بمفهوم التنمية السياسية والتي تعني مجموعة من المتغيرات تستهدف الثقافة والبنية السياسية مؤدية إلى نقل المجتمع من نظام تقليدي أو غير حديث إلى نظام حديث، وقد شغل هذا الموضوع أذهان الكثير من الباحثين والمنظرين في علم الاجتماع وعلم السياسة، كالنظرية البنائية الوظيفية والتي ترى أن النظام السياسي هو جزء من النظام ا لاجتماعي ككل وأنه ينقسم بدوره إلى أجزاء أو أنساق كل نسق له دور ونشاط ووظيفة خاصة به، كما أن ظهور الأحزاب و تطور وسائل الاتصال الجماهيري وحجم المشاركة السياسية أو اتساع قاعدة الديمقراطية مثلاً سيؤدي في الغالب لتغيير أسلوب أداء كافة بُنى النظام السياسي ويؤثر في قدرته على التعامل مع بيئته الداخلية والخارجية، وكنظرية التحديث التي تقوم فكرتها الأساسية على تقسيم المجتمعات إلى مجتمعات تقليدية ومجتمعات حديثة (متخلفة نامية- صناعية متطورة)، وفي عملية التنمية هناك انتقال تدريجي، وأدوار المجتمع الحديث ومؤسساته تأتي بعد سلسلة من الأطوار، أما في عملية التحديث فهناك حرق للمراحل، حيث تصبح هذه الأدوار مهيمنة ومتقدمة على تطور قوى الإنتاج وعلى التنمية المادية للمجتمع، وكذلك نظرية التبعية ركزت على

([1]) أحمد شكر الصبحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2000، ص ص 225-227.

العامل الخارجي كعامل أساسي في تخلف بلدان العالم الثالث، وأن العلاقة بين الدول المتقدمة والمتخلفة هي السبب وراء تخلف الدول النامية.

كما تناول هذا الفصل أيضاً مؤشرات التنمية السياسية التي من خلالها يمكن الحكم على هذا المجتمع أو ذاك بأنه قد ساهم في برامج التنمية سياسية أو لا، وأهم هذه المؤشرات هي التنشئة السياسية فهي تعبر عن عملية تهي ئة وإعداد المواطن حتى يصبح مؤهلاً للمشاركة في الجانب السياسي من خلال فهمه لحقوقه وواجباته السياسية، والمؤشر الثاني للتنمية السياسية هو الوعي السياسي فهو يعكس مجموعة القيم والاتجاهات والمبادئ السياسية التي يمتلكها الفرد ويدرك من خلالها أوضاع مجتمعه ومشكلاته ، وتمكنه من تحليل تلك المشكلات والحكم عليها وتحديد موقفه منها، وتساهم في فهمه للبيئة السياسية المحيطة به، والمؤشر الثالث هو المشاركة السياسية التي تعبر عن مساهمة الشعب أفراداً وجماعات ضمن نظام ديمقراطي، في الحياة السياسية.

كما عرض هذا الفصل دور بعض الش رائح الاجتماعية في التنمية السياسية مثل الشخصيات السياسية والمثقفون في المجتمع، كما عرض هذا الفصل الآلية التي تعمل بها منظمات المجتمع المدني في التنمية السياسية من الناحية القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الفصل الرابع

تحليل بيانات الدراسة و نتائجها

تمهيد:

سنعرض في هذا الفصل من الدراسة، تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من خلال استخدام أداة جمع البيانات (استمارة المقابلة) الخاصة بالدراسة، والتي قُسمت فيها البيانات إلى ثلاثة أقسام كالتالي:

البيانات الأولية، مؤشرات قياس فاعلية منظمات المجتمع المدني، ومقياس إسهام المنظمات في التنمية السياسية.

أولا: تحليل البيانات الأولية:

وتشمل البيانات الأولية المتغيرات التالية (النوع – العمر – المستوى التعليمي – نوع نشاط المنظمة) وسنعرض تحليل هذه المتغيرات كالتالي:

جدول رقم (2) يوضح توزيع المبحوثين حسب النوع:

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	76	56.3
أنثى	59	43.7
المجموع	135	100

يتضح من خلال الجدول رقم(2) أن الفرق بين نسبة الذكور و نسبة الإناث لا يُعد كبيراً رغم تفوق الذكور حيث بلغت نسبتهم 56.3 %، بينما بلغت نسبة الإناث 43.7%، من المبحوثين في مجتمع الدراسة.

جدول رقم (3) يوضح توزيع المبحوثين حسب العمر:

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
صغار السن (22-32) سنة	64	47.4
متوسطو السن (33-42) سنة	47	34.8
كبار السن (43-60) سنة	24	17.8
المجموع	135	100

يتضح من خلال الجدول رقم (3) أن أعلى فئة عمرية من المبحوثين هي فئة صغار السن حيث تتراوح أعمارهم من (22-32) سنة وقد بلغت نسبتهم 47.4%، يليها فئة متوسطو السن الذين تتراوح أعمارهم ما بين (33-42) سنة حيث بلغت نسبتهم 34.8%، في حين بلغت نسبة كبار السن من المبحوثين 17.8% وتتراوح أعمارهم ما بين (43-60) سنة، ويبلغ المتوسط الحسابي للمتغير(35.21)، والانحراف المعياري (10.04).

جدول رقم (4) يوضح توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
أعدادي فأقل	14	10.4
ثانوي	33	24.4
جامعي فما فوق	88	65.2
المجموع	135	100

يتضح من خلال الجدول رقم (4) أن أغلب المبحوثين من ذوي المستوى التعليمي الجامعي فما فوق حيث بلغت نسبتهم 65.2% من المجموع الكلي للمبحوثين ، يليها ذوي المستوى التعليمي الثانوي حيث بلغت نسبتهم 24.4%، أما المستوى التعليمي أ عدادي فأقل فقد بلغت نسبتهم 10.4% وتضم هذه الفئة كلاً من الإعدادي والابتدائي والأمي معاً، ولعل ذلك يعود إلى أن غالبية المبحوثين من الفئة العمرية "صغار السن" وبالتالي هم الفئة الأكثر اهتماماً وحرصاً بالتعلم ومواصلة التعليم.

جدول رقم (5) يوضح توزيع المنظمات حسب نوع نشاط المنظمات:

نوع النشاط	التكرار	النسبة المئوية
أنشطة حقوقية	55	40.7
أنشطة تنموية	45	33.3
أنشطة للتوعية	35	26
المجموع	135	100

يتضح من خلال الجدول رقم (5) أن الأنشطة الحقوقية تشكل أعلى نسبة حيث بلغت 40.7% يليها الأنشطة التنموية حيث بلغت نسبتها 33.3%، وقد بلغت نسبة أنشطة التوعية 26%.

تتفق هذه النتيجة مع دراسة نعيمة سمينة بعنوان " دور المرأة المغاربية في التنمية السياسية المحلية وعلاقتها بأنظمة الحكم "(نماذج: الجزائر- تونس- المغرب" حيث أكدت دراستها على أن المنظمات الحقوقية أكثر انتشاراً من غيرها في المجتمعات التي طبقت عليها الدراسة.

ثانياً: تحليل مؤشرات قياس فاعلية منظمات المجتمع المدني:

1 - المؤشرات المتعلقة بالقدرات:

أ - القدرات البشرية:

جدول رقم (6) يوضح توزيع المبحوثين حسب الصفة التي يمثلونها في المنظمات:

الصفة	التكرار	النسبة المئوية
رئيس مجلس الإدارة	35	25.9
عضو مجلس الإدارة	49	36.3
المدير التنفيذي	51	37.8
المجموع	135	100

يتبين من الجدول رقم (6) أن أغلب المبحوثين كانوا من المدراء التنفيذيين حيث بلغت نسبتهم 37.8%، ثم أعضاء مجالس الإدارات وقد بلغت نسبتهم 36.3%، يليها روؤساء مجالس الإدارات ونسبتهم 25.9%، ولعل ذلك يعود إلى أن المدراء التنفيذيين هم الأعضاء الأكثر نشاطاً وتواجداً في المنظمات مما جعل الوصول إليهم أكثر يسراً وسهولة

من الوصول إلى روؤساء مجالس الإدارات وأعضاء مجالس الإدارات في منظمات مجتمع الدراسة.

جدول رقم (7) يوضح الجهات التي بادرت بتأسيس المنظمات:

مبادرة التأسيس	التكرار	النسبة المئوية
مبادرة من الدولة	8	5.9
مبادرة شخصية	105	77.8
مبادرة من منظمة دولية	22	16.3
المجموع	135	100

يتبين من خلال الجدول رقم (7) أن ما نسبته 77.8% من المنظمات تم تأسيسها من خلال مبادرات شخصية من الأعضاء، و 16.3% من المنظمات تأسست عن طريق مبادرات من منظمات دولية، في حين لم تتجاوز مبادرات التأسيس بموجب قرار من الدولة 5.9% من المجموع الكلي، تتفق هذه النتيجة مع دراسة شهيدة الباز بعنوان "المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، محددات الواقع وآفاق المستقبل " والتي توصلت في نتائجها إلى أن السمة الغالبة على مبادرات التأسيس للمنظمات الأهلية في مجتمع دراستها هي المبادرات الشخصية أو الشعبية.

جدول رقم (8-1) يوضح نسبة مساهمة الأعضاء في مجالس إدارة المنظمات وفقاً للنوع والحجم:

حجم مجلس الإدارة	ذكور		إناث	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
صغير (1- 3)	106	78.5	83	61.1
كبير (4 – 6)	29	21.5	52	38.5
المجموع	135	%100	135	%100

تبرز معطيات الجدول (8-1) أن نسبة الذكور أعضاء مجالس الإدارات ذات الحجم الصغير قد بلغت 78.5%، في مقابل نسبة الإناث عضوات مجالس الإدارات ذات الحجم الصغير التي بلغت 61.1%، أما نسبة الذكور أعضاء مجالس الإدارات ذات الحجم الكبير فقد بلغت 38.5% في مقابل نسبة الإناث عضوات مجالس الإدارات ذ ات الحجم الكبير حيث بلغت 21.5%، تتفق هذه النتيجة مع دراسة كلاً من شهيدة الباز ودراسة إيمان حسن بعنوان "الإدارة الرشيدة في منظمات المجتمع المدني في مصر" اللاتي توصلن إلى أن هناك

هيمنة من الذكور على العضوية في المنظمات مقابل الضعف في المشاركة النسوية وخاصة في مراكز صنع القرار بالمنظمات التي طبقت عليها الدراستين.

جدول رقم (8-2) يوضح نسبة مساهمة الأعضاء في الجمعيات العمومية لـلمنظمات وفقاً للنوع والحجم:

حجم الجمعية العمومية	ذكور		إناث	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
صغير (1- 3)	112	83.0	77	57.0
كبير (4 – 6)	23	17.0	58	43.0
المجموع	135	%100	135	%100

يلاحظ من الجدول (8-2) أن نسبة الذكور أعضاء الجمعيات العمومية ذات الحجم الصغير قد بلغت 83.0%، في مقابل نسبة الإناث عضوات الجمعيات العمومية ذات الحجم الصغير والتي قد بلغت 57.0%،أما نسبة الذكور أعضاء الجمعيات العمومية ذات الحجم الكبير قد بلغت 17.0% في مقابل نسبة الإناث عض وات الجمعيات العمومية التي بلغت 43.0%، ولعل هذه النتيجة تعزز نتيجة الجدول السابق التي بينت أن هناك هيمنة من الذكور على مراكز صنع القرار بالمنظمات بالرغم من مساهمة الإناث بشكل كبير.

جدول رقم (8-3) يوضح نسبة مساهمة الأعضاء المتطوعين في المنظمات وفقاً للنوع والحجم

حجم التطوع	ذكور		إناث	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
صغير (5- 25)	105	77.8	93	68.9
كبير (26 – 50)	30	22.2	42	31.1
المجموع	135	%100	135	%100

يبرز الجدول (8-3) أن نسبة الذكور كمتطوعين بأعداد قليلة لدى المنظمات قد بلغت 77.8%، في مقابل نس بة الإناث كمتطوعات بأعداد قليلة لدى المنظمات حيث بلغت 68.9% أما نسبة الذكور كمتطوعين بأعداد كبيرة فقد بلغت 22.2%، في مقابل نسبة الإناث كمتطوعات بأعداد كبيرة حيث بلغت 31.1%، وقد يعود ذلك إلى عدة أسباب أبرزها أن طبيعة التطوع للعمل مع منظمة ما لا يلزم الأفرا د بتحمل مسؤوليات العمل بشكل مباشر، و لأن التطوع عمل مؤقت لا يتطلب منهم الالتزام المستمر بتأديته كالعمل الوظيفي الرسمي ولا يتطلب مؤهلات علمية أو خبرات، و كذلك لأن الإناث من الناحية النفسية أكثر

تعاطفاً واهتماماً بمساعدة الآخرين لذا يسهل على القائمين بتنفيذ مشروعات المنظمات جذبهن للتطوع.

جدول رقم (9) يوضح توزيع الأفراد الأكثر تطوعاً لدى المنظمات حسب النوع:

الأكثر تطوعاً	التكرار	النسبة المئوية
ذكور	91	67.4
إناث	44	32.6
المجموع	135	100

يتضح من خلال الجدول رقم (9) أن الأفراد الأكثر تطوعاً لدى المنظم ات هم من الذكور حيث بلغت نسبتهم 67.4% من المجموع الكلي، بينما الإناث أقل تطوعاً وقد بلغت نسبتهن 32.6%، ولعل ذلك يعود إلى عوامل عديدة يتعلق بعضها بظروف المرأة الاجتماعية والصحية والنظرة التقليدية لها في المجتمع.

جدول رقم (10) يوضح طبيعة تعاون المتطوعين مع المنظمات

طبيعة التعاون	التكرار	النسبة المئوية
بشكل دائم في كل المشروعات	30	22.2
على حسب القضايا التي يهتمون بها	70	51.9
لفترة محدودة من الوقت	35	25.9
المجموع	135	100

يتبين من معطيات الجدول رقم (10) أن أغلب المتطوعين الذين يعملون مع المنظمات يتطوعون حسب القضايا التي يهتمون بها حيث بلغت نسبتهم 51.9% من المجموع الكلي، ثم 25.9% من المتطوعين الذين يعملون مع المنظمات لفترة محدودة،، يليها نسبة المتطوعين الذين يعملون مع المنظمات بشكل دائم في كل المشروعات وقد بلغت نسبتهم 22.2%، ولعل ذلك يعود إلى انشغال المواطنين بكثرة أعباء الحياة اليومية وضغوطاتها.

ب -القدرات المادية:

جدول رقم (11) يوضح كيفية تمويل مشروعات المنظمات

كيفية التمويل	التكرار	النسبة المئوية
تمويل ذاتي	31	23.0
تبرعات وهبات من المجتمع	56	41.5
تمويل من القطاع الخاص	18	13.3
تمويل من الحكومة	8	5.9
تمويل من منظمات عربية	13	9.6
تمويل من منظمات أجنبية	9	6.7
المجموع	135	100

يتضح من خلال الجدول رقم (11) أن أغلب المنظمات المشمولة بالدراسة تعتمد في تمويل مشروعاتها على تبرعات وهبات من المجتمع حيث بلغت نسبتها 41.5%، يليها المنظمات التي تعتمد على التمويل الذا تي من خلال اشتراكات الأعضاء أو عوائد بعض الخدمات والتي بلغت نسبتها 23.0%، ثم المنظمات التي تعتمد على القطاع الخاص كالشركات في تمويل مشروعاتها وقد بلغت نسبتها 13.3%، يليها المنظمات التي يتم تمويل مشروعاتها من منظمات عربية ونسبتها 9.6%، والمنظمات التي يتم تمويل مشروعاتها من منظمات أجنبية ونسبتها 6.7%، أما المنظمات التي يتم تمويلها من الحكومة فقد بلغت نسبتها 5.9%.

تتفق هذه النتيجة مع دراسة شهيدة الباز ودراسة إيمان الشحات عبد التواب بعنوان "نمط العلاقة بين الدولة والمنظمات الأهلية في عصر العولمة" اللاتي توصلن إلى أن غالبية المنظمات مصادر تمويلها ذاتية وتعتمد على التبرعات والهبات من المجتمع، وأن إسهام القطاع الخاص – كالشركات - في تمويل المنظمات محدود جداً.

ج- القدرات التكنولوجية:

جدول رقم (12) يوضح نوع قواعد البيانات المتوفر لدى المنظمات

قواعد البيانات	التكرار	النسبة المئوية
لا يوجد قواعد بيانات بالمنظمة	8	5.9
قاعدة بيانات عن أعضاء المنظمة	62	45.9
قاعدة بيانات عن مشروعات المنظمة	38	28.2
قاعدة بيانات عن المستفيدين	12	8.9
قاعدة بيانات عن المتطوعين	15	11.1
المجموع	135	100

أوضحت معطيات الجدول رقم (12) اهتمام أغلب منظمات المجتمع المدني المشمولة بالدراسة بإرساء قاعدة بيانات عن أعضائها بنسبةبلغت 45.9% من المجموع الكلي ،في حين شكلت التي لديها قاعدة بيانات عن المشروعات التي نفذتها سابقاً ما نسبته 28.2% من الم جموع الكلي ، يليها نسبة المنظمات التي لديها قاعدة بيانات عن المتطوعين الذين يعملون معها حيث بلغت 11.1% من المجموع الكلي، كما شكلت المنظمات تمتلك قاعدة بيانات عن المستفيدين من نشاطاتها نسبة بلغت 8.9%، في حين لم تتجاوز نسبة المنظمات لا تمتلك أي نوع من قواعد البيانات 5.9% من المجموع الكلي، ولعل مرجع ذلك أن أحد شروط وزارة الثقافة ومنظمات المجتمع المدني لمنح ترخيص مزاولة النشاط هو توفير معلومات عن الأعضاء المنتسبين لأي منظمة جديدة قبل إشهارها.

جدول رقم (13) يوضح وسائل الأعلام والاتصال التي تستخدمها المنظمات

وسائل الأعلام والاتصال	التكرار	النسبة المئوية
موقع إلكتروني خاص بالمنظمة	23	17.0
صفحات على شبكات التواصل الاجتماعي	50	37.0
برامج إذاعية- راديو محلي	5	3.7
صحف ومجلات محلية	12	8.9
مطويات ومنشورات وملصقات	38	28.2
كل ما تم ذكره	7	5.2
المجموع	135	100

يتضح من خلال الجدول رقم (13) أن أغلب المنظمات تستخدم وسائل الأعلام والاتصال للتعريف بها وبمناشطها وبرامجها من خلال صفحات على شبكات التواصل الاجتماعي ونسبتها 37.0%، ثم المطويات والمنشورات والملصقات حيث بلغت نسبتها 28.2%، ثم المواقع الإلكترونية بنسبة 17.0%، يليها الصحف والمجلات المحلية بنسبة 8.9%، وقد بلغت نسبة المنظمات التي تستخدم كل الوسائل المذكورة 5.2%، بينما 3.7% من المنظمات تستخدم البرامج الإذاعية في محطات الراديو المحلية، ولعل هذه النتيجة تعود إلى أن غالبية أعضاء المنظمات من صغار السن (الشباب) ذوي المستوى التعليمي الجامعي فما فوق وبطبيعة الحال غالبيتهم من مستخدمي وسائل الإعلام والاتصال الحديثة وخصوصاً شبكات التواصل الاجتماعي.

د- قدرات التحكم والتنظيم:

جدول رقم (14) يوضح كيفية اختيار أعضاء مجالس الإدارات بالمنظمات

كيفية الاختيار	التكرار	النسبة المئوية
بالانتخاب	100	74.1
بالتعيين	35	25.9
المجموع	135	100

يتضح من الجدول رقم (14) أن أغلب المنظمات تختار أعضاء مجالس إدارتها عن طريق الانتخاب حيث بلغت نسبتها 74.1%، بينما 25.9% من المنظمات تختار أعضاء مجالس إدارتها عن طريق التعيين، ولعل هذه النتيجة تعود إلى حرص المنظمات على رفع مستوى فاعليتها ونشاطها من خلال التجديد و تعزيز التنافس بين أعضائها.

جدول رقم (15) يوضح وجود أعضاء بالمنظمات معينون من الحكومة من عدمه

أعضاء معينون من الحكومة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	8	5.9
لا	127	94.1
المجموع	135	100

يتبين من الجدول رقم (15) أن أغلب المنظمات لا يوجد بها أعضاء معينون من الحكومة حيث بلغت نسبتها 94.1%، بينما 5.9% من المنظمات يوجد بها أعضاء معينون من الحكومة، ولعل هذه النتيجة تعزز نتيجة السؤال السابع والذي أظهر في نتائجه أن مبادرات تأسيس المنظمات هي مبادرات شخصية وبالتالي فإن تعيي ن الأعضاء من قبل الحكومة مقتصر فقط على (8) منظمات وهي التي كانت مبادرة تأسيسها من الحكومة أيضاً.

جدول رقم (16) يوضح وجود لجان مختلفة لإدارة النشاط بالمنظمات:

وجود لجان لإدارة النشاط	التكرار	النسبة المئوية
نعم	102	75.6
لا	33	24.4
المجموع	135	100

يتضح من خلال الجدول رقم (16) أن أغلب المنظمات يوجد بها لجان مختلفة لإدارة النشاط حيث بلغت نسبتها 75.6%، بينما 24.4% من المنظمات لا يوجد بها لجان مختلفة لإدارة النشاط، ولعل هذه النتيجة تدل على وجود وعي عام لدى أعضاء غالبية المنظمات بأهمية تقسيم العمل وتوزيع المهام فيما بينهم، وقد انحصرت إجابات معظم المبحوثين على السؤال المفتوح رقم (16) في استمارة المقابلة عن ترتيب لجان إدارة النشاط حسب أهميتها لديهم على النحو التالي:

جدول رقم (17) يوضح لجان إدارة النشاط لدى المنظمات حسب أهميتها لدى المنظمات:

لجان إدارة النشاط حسب الأهمية	التكرار	النسبة المئوية
لجنة إدارة	23	22.5
لجنة تخطيط وتنفيذ	21	20.6
لجنة تمويل	20	19.6
لجنة أعلام وعلاقات عامة	16	15.7
لجنة التدريب والتطوير	16	15.7
لجنة إغاثة ومساعدات	6	5.9
المجموع	102	100

يوضح الجدول رقم (17) إجابات المبحوثين عن السؤال المفتوح رقم (16)، حيث أتضح أن أغلب المنظمات ترى أن لجنة الإدارة هي أكثر اللجان أهمية لديها وقد بلغت نسبتها 22.5%، ثم لجنة التخطيط والتنفيذ بنسبة 20.6%، يليها لجنة التمويل بنسبة 19.6%، ولجنتا الأعلام والعلاقات العامة والتدريب والتطوير بنسبة 15.7% لكلاً منهما، ثم لجنة الإغاثة والمساعدات الإنسانية بنسبة 5.9%، لعل هذه النتيجة توضح أن هناك نوعين أساسيين من اللجان المتوفرة لدى المنظمات في مجتمع الدراسة، وهما اللجان التي تتصف بالعمومية كلجنة الإدارة ولجنة التخطيط والتنفيذ ولجنة التمويل أو المالية، واللجان التي تتصف بالخصوصية تبعاً لنوع نشاط المنظمة واهتمامها كلجنة التدريب والتطوير ولجنة الإغاثة والمساعدات الإنسانية.

جدول رقم (18) يوضح عدد مرات اجتماع أعضاء المنظمات بأعضاء مجالس الإدارات فيها:

عدد مرات الاجتماع	التكرار	النسبة المئوية
اجتماع أسبوعي	21	15.6
اجتماع شهري	83	61.5
اجتماع نصف سنوي	17	12.6
مرة واحدة في العام	14	10.4
المجموع	135	100

باستعراض معطيات الجدول رقم (18) تبين أن أغلب المنظمات المشمولة بالدراسة تهتم بعقد اجتماعات دورية كل شهر لأ عضائها حيث بلغت نسبتها 61.5% من المجموع الكلي للمنظمات، يليها ما نسبته 15.6% من المنظمات يجتمع أعضائها أسبوعياً، في حين شكلت المنظمات التي يجتمع أعضائها اجتماعاً نصف سنوي واجتماعاً واحداً في العام ما نسبته 12.6% و 10.4% على التوالي، لعل المعطيات التي أفصحت عنها أبرز نتائج هذا الجدول المتمثلة في تقارب الفترات الفاصلة بين اجتماع وآخر لأغلب المنظمات المشمولة بالدراسة، يزيد دون شك من فاعلية أنشطة تلك المنظمات في أداء العمل ويساهم في حل العديد من المشكلات التي قد تواجهها، نتيجة المتابعة المستمرة لسير العمل.

ثالثاً: تحليل مؤشرات البيئة الوسيطة:

أ - البيئة السياسية:

جدول رقم (19) يوضح تأثر نشاط المنظمات بالمتغيرات والأحداث السياسية من عدمه:

تأثر النشاط	التكرار	النسبة المئوية
نعم	89	65.9
لا	46	34.1
المجموع	135	100

يتضح من خلال الجدول رقم (19) أن أغلب المنظمات يتأثر نشاطها بالمتغيرات والأحداث السياسية حيث بلغت نسبتها 65.9%، وقد بلغت نسبة المنظمات التي لم يتأثر نشاطها بالمتغيرات والأحداث السياسية 34.1%، لعل هذه النتيجة توضح أن المنظمات في مجتمع الدراسة ترصد الصراعات والتجاذبات السياسية وتتابع مخرجاتها من جهة، وتعطي مؤشراً على تدخلات الجانب السياسي في العمل المدني من جهة أخرى.

جدول رقم (20) يوضح قيام المنظمة بمناشط لنشر التوعية السياسية من عدمها:

القيام بمناشط للتوعية السياسية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	85	63.0
لا	50	37.0
المجموع	135	100

يتضح من خلال الجدول رقم (20) أن أغلب المنظمات قامت بمناشط ته دف لنشر التوعية السياسية حيث بلغت نسبتها 63.0%، في حين بلغت نسبة المنظمات التي لم تقم بمناشط تهدف لنشر التوعية السياسية 37.0%، لعل هذه النتيجة تدعم نتيجة السؤال السابق وتعكس بوضوح تأثر المنظمات في مجتمع الدراسة بالمناخ السياسي المتوتر ، وفي السؤال المفتوح ر قم (20) في استمارة المقابلة، عن أسباب عدم اهتمام المنظمة بالقيام بمناشط تهدف لنشر التوعية السياسية، تم حصر إجابات المبحوثين الذين أجابوا على هذه الفقرة في الأسباب التالية:

جدول رقم (21) يوضح أسباب عدم اهتمام المنظمة بالقيام بمناشط تهدف لنشر التوعية السياسية:

أسباب عدم الاهتمام	التكرار	النسبة المئوية
ليس من الأهداف التأسيسية للمنظمة	11	22.0
تفضيل البعد عن موضوعات السياسة	7	14.0
العمل على الموضوعات السياسية عمل معقد	5	10.0
الخوف من تدخل الحكومة في عمل المنظمة	18	36.0
الخوف من عدم تقبل الفئة المستهدفة للموضوعات السياسية	9	18.0
المجموع	50	100

يتضح من خلال الجدول رقم (21) أن ما نسبته 36.0% من المنظمات المشمولة بالدراسة لا تهتم بالقيام بمناشط لنشر التوعية السياسية لأنها تخاف من تدخل الحكومة في عملها، ثم 22.0% من المنظمات لا تهتم بالقيام بمناشط لن شر التوعية السياسية لأن الموضوع ليس من أهدافها التأسيسية، وقد بلغت نسبة المنظمات التي تخشى عدم تقبل الفئة المستهدفة للموضوعات السياسية 18.0%، يليها 14.0% من المنظمات تفضل البعد عن موضوعات السياسة، أما نسبة المنظمات التي ترى أن العمل على الموضوعات السياسية عملاً معقداً فقد بلغت 10.0%، ولعل هذه النتيجة تعزز نتيجة السؤالين السابقين من جهة، وتعطي مؤشراً على الطبيعة التسلطية لدور الحكومة في متابعة نشاط المنظمات والرقابة على عملها من جهة أخرى.

جدول رقم (22) يوضح طبيعة العلاقة بين المنظمة والحكومة:

طبيعة العلاقة	التكرار	النسبة المئوية
لا توجد علاقة نهائياً	84	62.2
تمويل بعض المشروعات	8	5.9
شراكة في تنفيذ مشروعات محددة	20	14.9
إشراف ورقابة من جانب الحكومة	23	17.0
المجموع	135	100

يتضح من خلال الجدول رقم (22) أن نسبة 62.2% من المنظمات لا تربطه ا أي علاقة بالحكومة نهائياً، بينما بلغت نسبة المنظمات التي تشرف الحكومة على مشروعاتها وتراقبها 17.0%، وقد بلغت نسبة المنظمات التي تشترك معها الحكومة في تنفيذ مشروعات محددة 14.9%، في حين بلغت نسبة المنظمات التي تمول الحكومة مشروعاتها 5.9%، وتعطي هذه النتيجة مؤشراً على انعدام الثقة من جانب المنظمات في علاقتها بالحكومة، واكتفاء الحكومة بالدور الإشرافي والرقابي السلطوي في علاقتها بالمنظمات من جهة، بالإضافة إلي غياب الوعي لدى الطرفين بأهمية التعاون والمشاركة فيما بينهما لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع من جهة أخرى.

ب-التشريعات والقوانين:

جدول رقم (23) يوضح مدى حاجة القانون الحالي المنظم لعمل منظمات المجتمع المدني للتغيير حسب رؤية المنظمات:

أسباب حاجة القانون للتغيير	التكرار	النسبة المئوية
غير مناسب للأوضاع والظروف الحالية	30	22.2
يعطي صلاحيات كبيرة لتدخل الحكومة في شؤون المنظمة	40	29.6
يربك العمل بالمنظمة ويجعله معقداً	29	21.5
يمس استقلالية المنظمة	26	19.3
لا يحتاج إلى تغيير	5	3.7
أسباب أخرى تذكر	5	3.7
المجموع	135	100

يتضح من خلال الجدول رقم (23) أن أغلب المنظمات ترى أن القانون الحالي المُنظم لعمل منظمات المجتمع المدني يحتاج للتغيير لأنه يعطي صلاحيات كبيرة لتدخل الحكومة في شؤون المنظمة حيث بلغت نسبتها 29.6%، يليها 22.2% من المنظمات ترى أن القانون بحاجة للتغير لأنه غير مناسب للأوضاع والظروف الاجتماعية والاقتصادية الحالية، وقد بلغت نسبة المنظمات الـتي ترى أن القانون الحالي يحتاج للتغيير لأنه يربك العمل بالمنظمة ويجعله معقداً21.5%، أما المنظمات التي ترى أنه يمس استقلالية المنظمة فقد بلغت نسبتها 19.3%، أما المنظمات التي ترى بأن القانون الحالي لا يحتاج للتغ ير فقد بلغت نسبتها 3.7% وقد بلغت إجابات المبحو ثين نفس النسبة على الفقرة المفتوحة من السؤال (أسباب أخرى تذكر) وكان من المطالب في هذه الفقرة أن تخفف قيمة الاشتراكات السنوية أو تُلغى، كذلك المطالبة بأن يكون حق الحل للمنظمة وإلغاء نشاطها بموجب حكم قضائي وليس بقرار إداري من الوزارة، التعديل بما يتضمن حماية العاملين بالمنظمات من أعضاء سواء من المنتسبين أو المتطوعين ويحفظ حقوقهم وحرياتهم، تبين هذه النتيجة مدى تسلط الحكومة وتعسفها في القيام بدورها الرقابي على المنظمات في مجتمع الدراسة، مما يعطي مؤشراً على عمق الهوة بينها وبين المنظمات في مجتمع الدراسة.

جدول رقم (24) يوضح طبيعة العلاقة بين المنظمة والجهة الإدارية الحكومية المعنية بشؤون المنظمات:

طبيعة العلاقة	التكرار	النسبة المئوية
جيدة	59	43.7
متوترة أحياناً	34	25.2
لا توجد علاقة	42	31.1
المجموع	135	100

يتضح من خلال الجدول رقم (24) أن علاقة أغلب المنظمات بالجهة الإدارية الحكومية المعنية بشؤون المنظمات علاقة جيدة حيث بلغت نسبتها 43.7%، أما المنظمات التي لا تربطها أي علاقة بالجهة الإدارية الحكومية فقد بلغت نسبتها 31.1% يليها 25.2% من المنظمات علاقتها بالجهة ا لإدارية الحكومية متوترة أحياناً ، تتفق هذه ا لنتيجة مع نتيجة دراسة إيمان حسن التي توصلت فيها إلى أن العلاقة الجيدة بين المنظمات والجهة الإدارية المعنية بشؤون المنظمات ساعدت في حالات قليلة في فض النزاعات بين أعضاء المنظمات في مجتمع دراستها.

ج- القيم الثقافية:

جدول رقم (25) يوضح أسباب عدم تشجيع الثقا فة والقيم السائدة بالمجتمع على العمل التطوعي بمنظمات المجتمع المدني:

أسباب عدم التشجيع	التكرار	النسبة المئوية
معرفة محدودة بدور المنظمات	47	34.8
ضعف ثقافة التطوع	58	43.0
نقص الاهتمام الإعلامي ومحدوديته	30	22.2
المجموع	135	100

يتبين من الجدول رقم (25) أن أكثر من ثلث المنظمات المشمولة بالدراسة ترى أن ضعف ثقافة التطوع أبرز أسباب عدم تشجيع الثقافة والقيم السائدة بالمجتمع على العمل التطوعي بمنظمات المجتمع المدني حيث بلغت نسبتها 43.0% من المجموع الكلي ، كما شكلت المنظمات التي ترى بأن المعرفة المحدودة من جانب المجتمع بدور المنظمات أحد أسباب عدم تشجيع الثقافة والقيم السائدة بالمجتمع على العمل التطوعي بالمنظمات ما نسبته 34.8% من المجموع الكلي، في حين لم تتجاوز نسبة المنظمات التي ترى أن نقص الاهتمام الإعلامي بمناشط المنظمات ومحدوديته أحد أسباب عدم تشجيع الثقافة والقيم السائدة بالمجتمع على العمل التطوعي بمنظمات المجتمع المدني 22.2 % من المجموع الكلي، تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة شهيدة الباز التي توصلت فيها إلى أن أبرز أسباب مشكلة نقص المتطوعين لدى المنظمات هي ضعف ثقافة التطوع بشكل عام في المجتمعات التي طبقت عليها الدراسة.

جدول رقم (26) يوضح أسباب مشكلة نقص المتطوعين لدى المنظمات

أسبـــاب المشكلـــة	التكرار	النسبة المئوية
عدم توفر الوقت الكافي لدى المتطوع	43	31.9
الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمتطوع	57	42.2
الثقافة السائدة في المجتمع	35	25.9
المجموع	135	100

يتضح من خلال الجدول رقم (26) أن أغلب المنظمات ترى أن أبرز أسباب مشكلة نقص المتطوعين هو الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمتطوع حيث بلغت نسبتها42.2%، يليها 31.9% من المنظمات ترى أن سبب مشكلة نقص المتطوعين لديها هو عدم توفر الوقت الكافي لدى المت طوع، أما 25.9% من المنظمات فترى أن سبب مشكلة نقص المتطوعين لديها هو الثقافة السائدة في المجتمع.

تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة شهيدة الباز التي توصلت إلى أن أبرز أسباب مشكلة نقص المتطوعين لدى المنظمات هو الظروف الاقتصادية وكثرة الأعباء في الحياة اليومي ة للمتطوع في المجتمعات التي طبقت عليها الدراسة.

جدول رقم (27) يوضح أهم المعوقات التي تحد من فاعلية المنظمات:

المعـــــــــــــوقات	التكرار	النسبة المئوية
مشكلة التمويل	22	16.3
المقر غير الملائم	12	8.9
اللوائح والقوانين غير ملائمة للعمل التطوعي	23	17.0
عدم توفر الخبرات الكافية للتخطيط والتنفيذ	28	20.7
قلة الوعي الاجتماعي بأهمية العمل التطوعي	20	14.8
عدم توفر عمل جماعي بروح الفريق الواحد	16	11.9
العادات والتقاليد الاجتماعية تؤثر على الأعضاء	14	10.4
المجموع	135	100

بالوقوف على معطيات الجدول رقم (27) تبين أن عدم توفر الخبرات الكافية للتخطيط والتنفيذ بين الأعضاء المنتسبين لمنظمات المجتمع المدني بمجتمع الدراسة كا ن من أبرز المعوقات التي تحد من فاعلية تلك المنظمات في مزاولة أنشطتها المختلفة بنسبة بلغت 20.7% من المجموع الكلي ، يليها 17.0% من المنظمات ترى أن اللوائح والقوانين غير الملائمة للعمل التطوعي أحد المعوقات التي تحد من فاعليتها، بينما 16.3% من المنظمات ترى أن مشكلة التمويل أحد المعوقات التي تحد من فاعليتها، وقد بلغت نسبة المنظمات التي ترى أن قلة الوعي الاجتماعي بأهمية العمل التطوعي أحد المعوقات التي تحد من فاعليتها 14.8%، يليها 11.9% من المنظمات ترى أن عدم توفر عمل جماعي بروح الفريق الواحد بين أعضائها أحد المعوقات التي تحد من فاعليتها، يليها 10.4% من المنظمات ترى أن العادات والتقاليد الاجتماعية تؤثر على الأعضاء وهي أحد المعوقات التي تحد من فاعليتها، وقد بلغت نسبة المنظمات التي ترى أن المقر غير الملائم أحد المعوقات التي تحد من فاعليتها 8.9%.

تتفق هذه النتيجة مع نتائج في دراسة أحمد صادق رشوان بعنوان "العلاقة بين متطلبات بناء القدرات المؤسسية للجمعيات الأهلية وتحقيق أهداف التنمية الم ستدامة" توصلت إلى أن ضعف البناء المؤسسي وضعف الموارد والإمكانيات المالية والافتقار إلى الكوادر الفنية القادرة على تحديد الأهداف واتخاذ القرارات بأسلوب علمي، هي أبرز المعوقات التي تعاني منها المنظمات والجمعيات الأهلية في المجتمع الذي طبقت عليه الدراسة.

رابعاً: تحليل مؤشرات المخرجات:

أ- الوصول للفئات المستهدفة:

جدول رقم (28) يوضح توزيع الفئات المستهدفة من أنشطة المنظمات:

الفئات المستهدفة	التكرار	النسبة المئوية
الشباب والطلاب	26	19.3
النساء والأطفال	21	15.6
المسنين والمعوقين	10	7.4
جماعات المنفعة العامة	8	5.9
المجتمع المحلي ككل	70	51.9
المجموع	135	100

يتضح من خلال الجدول رقم (28) أن أغلب المنظمات تستهدف بنشاطها المجتمع المحلي ككل حيث بلغت نسبتها 51.9%، يليها 19.3% من المنظمات تستهدف بنشاطها فئة الشباب والطلاب، أما 15.6% من المنظمات تستهدف بنشاطها فئة النساء والأطفال، يليها 7.4% من المنظمات تستهدف بنشاطها فئة المسنين والمعوقين، أما 5.9% من المنظمات تستهدف بنشاطها جماعات المنفعة العامة كالروابط والنقابات المهنية وجماعات الدفاع والمناصرة، تعطي هذه النتيجة مؤشراً مهماً فمن جهة توضح أن غال بية المنظمات متعددة الأغراض وتُولي جل نشاطها إلى تنمية المجتمع المحلي ولا تتجه لفئة معينة، ومن جهة أخرى توضح ضرورة العمل على تنسيق وتحديد الاختصاصات بين المنظمات حتى لا تنصب كافة الجهود في مجال واحد لكي لا تنعكس سلباً على عملية التنمية.

جدول رقم (29) يوضح كيفية اختيار القضايا والموضوعات التي تهتم بها المنظمات :

كيفية اختيار القضايا والموضوعات	التكرار	النسبة المئوية
بقرار من مجلس إدارة المنظمة	39	28.9
بقرار من الجمعية العمومية	12	8.9
عن طريق الملاحظة من المجتمع المحلي	22	16.3
من البيانات الرسمية المتاحة والمتوفرة	10	7.4
من وسائل الأعلام المختلفة	10	7.4
من استطلاع رأي الفئات المستهدفة من النشاط	13	9.6
من نتائج نقاش وحوار بين كل أعضاء المنظمة	29	21.5
المجموع	135	100

يتضح من الجدول رقم (29) أن ما نسبته 28.9% من المنظمات تختار القضايا والموضوعات التي تهتم بها عن طريق قرار من مجلس إدارتها، يليها 21.5% من المنظمات تختار القضايا والموضوعات التي تهتم بها عن طريق نتائج نقاشات وحوارات بين كل أعضاء المنظمة، وقد بلغت نسبة المنظمات التي تختار القضايا والموضوعات التي تهتم بها عن طريق الملاحظة من المجتمع المحلي 16.3%، أما 9.6% من المنظمات تختار القضايا والموضوعات التي تهتم بها عن طريق استطلاع رأي الفئات المستهدفة من النشاط، يليها 8.9% من المنظمات تختار القضايا والموضوعات التي تهتم بها عن طريق قرار من الجمعية العمومية، وقد بلغت نسبة المنظمات التي تختار القضايا والموضوعات التي تهتم بها عن طريق البيانات الرسمية و وسائل الأعلام المختلفة 7.4% لكلاً منها.

تتفق هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة إيمان حسن والتي توصلت إلى أن مجلس الإدارة يحتكر اتخاذ القرارات، بمعنى غلبة السمة الفردية على العمل في منظمات المجتمع الذي طبقت عليه دراستها.

جدول رقم (30) يوضح الزيادة في أعداد الفئات المستفيدة من نشاط المنظمات من عدمها:

تزايد أعداد المستفيدين	التكرار	النسبة المئوية
نعم	43	31.9
لا	92	68.1
المجموع	135	100

يتضح من خلال الجدول رقم (30) أن ما نسبته 68.1% من المنظمات لا ترى تزايداً في أعداد المستفيدين من نشاطها، مقابل 31.9% من المنظمات ترى بأن هناك زيادة في أعداد المستفيدين من نشاطها، تدعم هذه النتيجة نتيجة السؤال (28) والتي توضح عدم اهتمام المنظمات بالتنسيق فيما بينها حيث تتوجه بنشاطها في الغالب لتنمية المجتم ع المحلي ككل، مما أدى إلى عدم تزايد أعداد المستفيدين من المناشط من جهة، ومن جهة أخرى تعطي هذه النتيجة مؤشراً على طبيعة المشروعات و المناشط نفسها وحاجة الفئات المستهدفة لها كذلك حجم التمويل والمدة الزمنية التي تستغرقها.

جدول رقم (31) يوضح أدوات المنظما ت لمعرفة مدى رضا الفئات المستهدفة من النشاطات التي تقوم بها:

الأدوات المستخدمة	التكرار	النسبة المئوية
مقابلات فردية أو جماعية	66	48.9
استمارات استطلاع رأي	48	35.6
تخصيص صندوق للشكاوى	21	15.6
المجموع	135	100

يتضح من خلال الجدول رقم (31) أن أغلب المنظمات تستخدم المقابلات الفردية أو الجماعية لمعرفة مدى رضا الفئات المستهدفة من النشاط حيث بلغت نسبتها 48.9%، يليها 35.6% من المنظمات تستخدم استطلاعات الرأي لمعرفة مدى رضا الفئات المستهدفة من النشاط، أما 15.6% من المنظمات تخصص صندوق لاستقبال الشكاوى من الفئات المستهدفة، تدعم هذه النتيجة نتيجة السؤال (11) والتي توضح أن مصادر التمويل لغالبية المنظمات ذاتية وبالتالي تستخدم المقابلات الفردية أو الجماعية وذلك لأنها أيسر الأدوات وأسهلها ولا تحتاج إلى تكاليف مادية.

ب-الاستجابة للمطالب المجتمعية:

جدول رقم (32) يوضح قدرة المنظمة على الاستجابة للمطالب المجتمعية المتغيرة من عدمها

القدرة على الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	48	35.6
لا	87	64.4
المجموع	135	100

يتضح من خلال الجدول رقم (32) أن أغلب المنظمات ترى أنها لم تتمكن من الاستجابة للمطالب المجتمعية المتغيرة حيث بلغت نسبتها 64.4%، مقابل 35.6% من المنظمات ترى بأنها تمكنت من الاستجابة للمطالب المجتمعية ، تتفق هذه النتيجة مع نتيجة في دراسة أحمد صادق رشوان توصلت إلى أن غالبية المنظمات لا تمتلك القدرة على الاستجابة للمطالب المجتمعية المتغيرة.

جدول رقم (33) يوضح مجال انعكاس نشاط المنظمة على تنمية المجتمع

المجال التنموي	التكرار	النسبة المئوية
تنمية بشرية	37	27.4
تنمية اجتماعية	40	29.6
تنمية سياسية	38	28.2
تنمية اقتصادية	20	14.8
المجموع	135	100

يتضح من خلال الجدول رقم (33) أن ما نسبته 29.6% من المنظمات ينعكس نشاطها على تنمية المجتمع في مجال التنمية الاجتماعية، يليها 28.2% من المنظمات ينعكس نشاطها في مجال التنمية السياسية، أما 27.4% من المنظمات ينعكس نشاطها في مجال التنمية البشرية، يليها 14.8% من المنظمات ينعكس نشاطها في مجال التنمية الاقتصادية ، توضح هذه النتيجة غلبة السمة الخيرية والإنسانية على توجه المنظمات في اهتمامها بتنمية المجتمع، بالإضافة إلى أنها تعطي مؤشراً على ضعف إسهامها في المجلات التنموية المختلفة الأمر الذي قد يعود لغياب الوعي بأهمية دورها في هذه المجالات من قبل العاملين بها ومن قب ل المواطنين والقطاع الحكومي على حد السواء.

وفي السؤال المفتوح رقم (33) في استمارة المقابلة، عن أهم القضايا التي يجب التوجه نحوها مستقبلاً، تم حصر إجابات المبحوثين لتمثل القضايا التالية:

جدول رقم (34) يوضح أهم القضايا التي يجب التوجه نحوها مستقبلاً:

القضايا المستقبلية	التكرار	النسبة المئوية
العنف (الأسري- المدرسي- ضد المرأة)	27	20.0
الحفاظ على الموارد البيئية وترشيد الاستهلاك	21	15.6
توعية المجتمع بأهمية منظمات المجتمع المدني	18	13.3
التسرب الدراسي للطلاب الذكور	18	13.3
حماية المستهلك ومواجهة الغلاء	15	11.1
مناهضة زواج القاصرات	13	9.6
رفع كفاءة قطاع التعليم	13	9.6
دعم قطاع الصحة	10	7.4
المجموع	135	100

يتضح من خلال الجدول رقم (34) أن 20.0% من المنظمات ترى أن قضية العنف (الأسري – المدرسي – ضد المرأة) من أهم القضايا التي ينبغي ا لتوجه نحوها مستقبلاً، يليها 15.6% من المنظمات ترى أن قضية الحفاظ على الموارد البيئية وترشيد الاستهلاك من أهم القضايا التي ينبغي التوجه نحوها مستقبلاً، مقابل 13.3% من المنظمات ترى أن قضية توعية المجتمع بأهمية منظمات المجتمع المدني وقضية التسرب الدراسي للطلا ب الذكور من أهم القضايا التي ينبغي التوجه نحوها مستقبلاً، بينما 11.1% من المنظمات ترى أن قضية حماية المستهلك ومواجهة الغلاء من أهم القضايا التي ينبغي التوجه نحوها مستقبلاً، يليها 9.6% من المنظمات ترى أن قضية مناهضة زواج القاصرات وقضية رفع كفاءة قطاع التعليم من أهم القضايا التي ينبغي التوجه نحوها مستقبلاً، وقد بلغت نسبة المنظمات التي ترى قضية دعم قطاع الصحة كأهم القضايا التي ينبغي التوجه نحوها مستقبلاً 7.4%، توضح هذه النتيجة وعي العاملين بالمنظمات وإدراكهم لخطورة قضية العنف بمختلف جوانبها سواء (العنف الأسري أو المدرسي أو ضد المرأة) وما قد يترتب عليها من مشكلات اجتماعية، وتعطي مؤشراً على الرغبة الصادقة من جانب المنظمات (رغم قلة مواردها وضعف إمكانياتها) في المساهمة لحل هذه المشكلات التي تُعد عائق أمام تنمية المجتمع.

ج- متابعة النشاط وتقييمه:

جدول رقم (35) يوضح الجهة المسؤولة عن عملية تقييم المناشط السابقة للمنظمات:

الجهة المسؤولة	التكرار	النسبة المئوية
أعضاء مجلس الإدارة	55	40.7
أعضاء الجمعية العمومية	12	8.9
كل أعضاء المنظمة	47	34.8
جهات خارجية مستقلة عن المنظمة	21	15.6
المجموع	135	100

يتبين من الجدول رقم (35) أن ما نسبته 40.7% من المنظمات يقوم أعضاء مجالس الإدارات فيها بعملية تقييم المناشط السابقة، يليها 34.8% من المنظمات تتم عملية تقييم المناشط السابقة فيها عن طريق كل أعضاء المنظمة، أما 15.6% من المنظمات فإن عملية التقييم فيها تتم عن طريق جهات خارجية مستقلة عن المنظمات، وقد بلغت نسبة المنظمات التي تتم عملية التقييم فيها عن طريق أعضاء الجمعيات العمومية 8.9%، تتفق هذه النتيجة مع ما جاء بدراسة إيمان حسن التي توصلت فيها إلى احتكار مجلس الإدارة لاتخاذ القرارات وبالتالي غلبة السمة الفردية (أو الصرفة المركزية) على العمل في المنظمات التي طبقت عليها دراستها.

جدول رقم (36) يوضح كيفية قيام المنظمات بعملية التقييم لنشاطاتها السابقة:

كيفية التقييم	التكرار	النسبة المئوية
من خلال نتائج نقاش أعضاء مجلس الإدارة	53	39.3
تقارير خاصة من أحدى اللجان بالمنظمة	38	28.1
من خلال استبيان للفئات المستفيدة	23	17.0
من تقارير منظمة أخرى متخصصة	21	15.6
المجموع	135	100

يتضح من خلال الجدول رقم (36) أن أغلب المنظمات تتم عملية التقييم فيها من خلال نتائج نقاشات أعضاء مجالس الإدارات فيها حيث بلغت نسبتها 39.3%، يليها 28.1% من المنظمات التي تتم عملية التقييم فيها من خلال تقارير خاصة م ن أحدى اللجان بالمنظمة، مقابل 17.0% من المنظمات التي تتم عميلة التقييم فيها من خلال استبيان الفئات المستفيدة من النشاط، يليها 15.6% من المنظمات التي تتم عملية التقييم فيها من خلال تقارير منظمة أخرى متخصصة، تتفق هذه النتيجة مع ما جاء في أحدى نتائج الجدول السابق، و تتفق مع نتيجة بدراسة إيمان حسن التي توصلت فيها إلى احتكار مجلس الإدارة لاتخاذ القرارات وبالتالي غلبة السمة الفردية على العمل في المنظمات التي طبقت عليها دراستها.

وقد تم حصر إجابات المبحوثين عن الأسئلة المفتوحة رقم (36-37) في استمارة المقابلة، حول أهم المشروعات الناجحة التي قامت بها المنظمات سابقاً، والفئات المستهدفة من تلك المشروعات في التصنيف التالي:

جدول رقم (37) يوضح أهم المشروعات الناجحة التي قامت بها المنظمات سابقاً:

المشروعات الناجحة	التكرار	النسبة المئوية
حملات خيرية	28	20.7
حملات توعية	40	29.6
دورات تدريبية	38	28.2
دعم مشروعات صغرى	29	21.5
المجموع	135	100

يتبين من الجدول رقم (37) أن ما نسبته 29.6% من المنظمات المشمولة بالدراسة قامت بحملات توعية قصيرة المدة كأهم المشروعات الناجحة التي قامت بتنفيذها ، يليها 28.2% من المنظمات قامت بدورات تدريبية كأهم المشروعات الناجحة التي قامت بها، وقد بلغت نسبة المنظمات التي قامت بدعم المشروعات الصغيرة كأهم المشروعات الناجحة 21.5%، يليها 20.7% من المنظمات التي قامت بحملا ت خيرية قصيرة المدة كأهم المشروعات الناجحة، وتبين هذه النتيجة حرص المنظمات على توعية الفئات الاجتماعية المختلفة بمشكلات وقضايا المجتمع المتعددة، وذلك من خلال عقد الدورات التدريبية والمحاضرات الفكرية و ورش العمل التي تهدف إلى رفع مستواهم المعرفي والثقافي و تعزيز روح المبادرة والمشاركة لديهم.

جدول رقم (38) يوضح الفئات المستهدفة من المشروعات الناجحة للمنظمات سابقاً:

الفئات المستهدفة	التكرار	النسبة المئوية
الشباب	26	19.3
الطلاب	21	15.6
الموظفين	20	14.8
النساء	11	8.1
الأطفال	12	8.9
الأسر النازحة	15	11.1
المرضى	11	8.1
المجتمع المحلي	19	14.1
المجموع	135	100

يتضح من خلال الجدول رقم (38) أن أكثر الفئات المستهدفة من المشروعات الناجحة للمنظمات سابقاً كانت فئة الشباب حيث بلغت نسبتها 19.3%، يليها فئة الطلاب حيث بلغت نسبتها 15.6%، ثم فئة الموظفين وقد بلغت نسبتها 14.8%، أما المنظمات التي استهدفت المجتمع المحلي ككل من مشروعاتها الناجحة سابقاً فقد بلغت نسبتها 14.1%، يليها فئة الأسر النازحة حيث بلغت نسبتها 11.1%، ثم فئة الأطفال وقد بلغت نسبتها 8.9%، وقد بلغت نسبة فئتي النساء والمرضى 8.1% لكلاً منهما، تدعم هذه النتيجة نتيجة السؤال السابق (37) حيث يظهر في نتيجته أن غالبية المنظمات قامت بحملات توعية كأهم المشروعات الناجحة سابقاً، ويظهر في نتيجة السؤال (34) أن غالبية المنظمات ركزت على أن قضية العنف (الأسري- المدرسي- ضد المرأة) من أهم القضايا التي يجب التوجه ن حوها مستقبلاً، وبالتالي يظهر في هذه النتيجة أن الشباب والطلاب أكثر الفئات الاجتماعية استهدافاً من المشروعات الناجحة سابقاً للمنظمات، مما يعطي مؤشراً على وعي المنظمات بخطورة هذه الفئة العمرية في حالة غياب الاحتواء والرعاية والتوجيه وتهذيب السلوك العام، وهو الدور المنوط بالمؤسسات والمنظمات الاجتماعية بطبيعة الحال.

خامساً: تحليل مقياس إسهام المنظمات في التنمية السياسية:

1 - عرض التحليل لكل فقرة من فقرات المقياس:

جدول رقم (39) يوضح تحليل فقرات مقياس إسهام المنظمات في التنمية السياسية:

م	الفقرات	أوافق		أوافق لحد ما		لا أوافق		المتوسط	الرتبة
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
1	تعمل المنظمة على تعزيز قيم الولاء والانتماء والوطنية لمختلف الشرائح الاجتماعية	74	54.8	17	12.6	44	32.6	2.22	11
2	تستخدم المنظمة وسائل الأعلام المختلفة بما فيها المطويات والملصقات، لتوضيح معنى بعض المفاهيم السياسية كمفهوم العزل السياسي وغيره	63	46.7	26	19.3	46	34.0	2.13	15
3	لا تهتم المنظمة بحضور ندوات ومحاضرات حول القضايا السياسية و المشاركة في البرامج الإعلامية التي تناقش القضايا والموضوعات السياسية	49	36.3	20	14.8	66	48.9	2.13	15 مكرر
4	أن مسؤولية نقل التاريخ السياسي والقيم السياسية وتعليمها للأجيال مسؤولية تخص المؤسسات التعليمية وحدها	49	36.3	22	16.3	64	47.4	2.11	17
5	أن التنشئة السياسية تُمكن المواطنين من حل الكثير من الصراعات السياسية والمشكلات المجتمعية على حد السواء	70	51.9	25	18.5	40	29.6	2.22	11 مكرر
6	أعضاء المنظمة لا يهتمون بقراءة الكتب والجرائد السياسية ومتابعة النشرات الإخبارية والقضايا السياسية	41	30.4	28	20.7	66	48.9	2.19	13
7	تؤكد المنظمة على أن التنشئة السياسية الجيدة تجعل المواطن يتقبل الآراء السياسية المخالفة لرأيه وتوجهاته	74	54.8	25	18.5	36	26.7	2.28	9
8	تسعى المنظمة للتأثير في الرأي العام بتبني أفكار حزب سياسي معين	34	25.2	22	16.3	79	58.5	2.33	6
9	التعاون بين منظمتكم والمؤسسات التعليمية المختلفة في إقامة الاحتفالات بالمناسبات الوطنية مجرد تضييع للوقت لا يجدي نفعاً	44	32.6	27	20.0	64	47.4	2.15	14

10	الشباب المثقف سياسياً له دور فعال في الحراك الشعبي نحو القضايا السياسية أكثر من غيره	65	48.1	21	15.6	49	36.3	2.12	16
11	تسعى المنظمة لترسيخ ونشر مفهوم دولة المؤسسات وقيم الديمقراطية والحريات المدنية لدى المواطنين	72	53.3	17	12.6	46	34.1	2.19	13 مكرر
12	أن الانتخابات هي الوسيلة الأفضل للتداول السلمي على السلطة	60	44.5	30	22.2	45	33.3	1.89	24
13	الأزمة السياسية التي تعيشها البلاد حالياً تعود أسبابها في الأصل للصراعات القبلية	59	43.7	28	20.7	48	35.6	2.08	18
14	المجالس المحلية نجحت في تحقيق الأهداف المرجوة منها وخاصة السياسي منها	57	42.2	30	22.2	48	35.6	1.93	22
15	تدعم منظمتكم حزب سياسي معين ليصعد للسلطة	39	28.9	28	20.7	68	50.4	2.21	12
16	ترى منظمتكم أن كافة الجهات السياسية قد فشلت في القيام بم هامها التشريعية والتنفيذية	54	40.0	23	17.0	58	43.0	1.97	21
17	لا ترى منظمتكم أن نفوذ القبيلة في الوقت الحالي أقوى من نفوذ الدولة	60	44.4	29	21.5	46	34.1	1.90	23
18	إقامة الأحزاب السياسية قبل إقامة دستور للبلاد بمثابة جريمة سياسية أو قفز على السلطة	75	55.6	19	14.0	41	30.4	2.25	10
19	تعمل المنظمة على أن يكفل الدستور حقوق وحريات المواطنين بشكل متساوي لكافة الشرائح الاجتماعية	57	42.2	29	21.5	49	36.3	2.00	20
20	أن الديمقراطية لا تتفق مع العادات والتقاليد السائدة في مجتمعنا حالياً	54	40.0	20	14.8	61	45.2	2.05	19
21	نشاط منظمات المجتمع المدني لا يؤثر ولا يجدي نفعاً على الصعيد السياسي	40	29.6	21	15.6	74	54.8	2.25	10 مكرر
22	تبتعد منظم تكم عن المشاركة في الاحتجاجات والاعتصامات خوفاً من تأزم الوضع السياسي	39	28.9	16	11.9	80	59.3	2.30	8

23	لا تهتم منظمتكم بعقد ندوات وجلسات حوارية بين أعضائها لمناقشة الأحداث والتطورات السياسية	45	33.3	16	11.9	74	54.8	2.21	12 مكرر
24	القيم الثقافية والاجتماعية السائدة بالمجتمع لا تؤثر في عملية المشاركة السياسية للمواطنين	43	31.9	23	17.0	69	51.1	2.19	13 مكرر
25	تسعى منظم تكم لتوضيح أهمية المشاركة السياسية للمواطنين، كأهم السُبل للقضاء على الفساد السياسي	87	64.4	22	16.3	26	19.3	2.45	3
26	التنافس بين منظمات المجتمع المدني يُشكل حافزاً لمنظمتكم للاهتمام بالقضايا السياسية	79	58.5	19	14.1	37	27.4	2.31	7
27	لا يُشكل التع صب القبلي والج هوي عائقاً أمام منظمتكم في سعيها للقيام بمناشط لنشر ثقافة المشاركة والتوعية السياسية	24	17.8	9	6.7	102	75.6	2.58	1
28	من أسباب الأزمة السياسية الراهنة ضعف المشاركة السياسية من قبل عامة الشعب	83	61.5	20	14.8	32	23.7	2.38	5
29	تهتم المنظمة بالتشجيع على ال مشاركة السياسية للمواطنين لتجنب الصراعات	86	63.7	18	13.3	31	23.0	2.41	4
30	المسؤولية الا جتماعية والواجب الوطني يدفعان منظمتكم للمشاركة في الحراك الشعبي المناهض لبعض القرارات السياسية	95	70.4	14	10.4	26	19.3	2.51	2

يتضح من خلال الجدول رقم (39) أن ما نسبته 75.6% من المنظمات ترى أن التعصب القبلي والجهوي يُشكل عائقاً أمام سعيها للقيام بمناشط لنشر ثقافة المشاركة والتوعية السياسية، وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة أحمد عقله الحسامي بعنوان " الأحزاب السياسية الأردنية ودورها في عملية التنمية السياسية " التي توصل فيها إلى أن الإرث الثقافي السلبي قد عزز الخوف من الأنخراط في مناشط الأحزاب السياسية.

كما أكدت 70.4% من المنظمات أن المسؤولية الاجتماعية والواجب الوطني كانت الدافع الأساسي لمشاركتها في الحراك الشعبي المناهض لبعض القرارات السياسية، مما يشير إلى حرص المنظمات على مناصرة المطالب الشعبية وتوصيلها للجهات المعنية بصنع القرار.

وما نسبته 64.4% من المنظمات تسعى لتوضيح أهمية المشاركة السياسية للمواطنين، كأهم السُبل للقضاء على الفساد السياسي، يليها 63.7% من المنظمات التي تهتم بالتشجيع على المشاركة السياسية للمواطنين لضمان التداول السلمي على السلطة وتجنب الصراعات، ونسبة 61.5% من المنظمات تعتقد أن من أسباب الأزمة السياسية الراهنة ضعف المشاركة السياسية من قبل عامة الشعب، مما يوضح أن المنظمات تحاول بذل جهودها لتغيير النمط السلبي في ثقافة المجتمع ودفع عامة الشعب ل لمشاركة في كل ما يتعلق بالحياة السياسية من مناشط وأحداث، من خلال توضيح الأضرار التي قد يتعرضون لها في حال الابتعاد عن المشاركة والرضوخ لما ينتج عن هيئات صنع القرار من قرارات تمس حياتهم اليومية بشكل أو بأخر.

في حين بلغت نسبة المنظمات التي لا تبتعد عن ا لمشاركة في الاحتجاجات والاعتصامات خوفاً من تأزم الوضع السياسي 59.3%، تعطي هذه النتيجة دلالة على حيوية ونشاط المنظمات من جهة، وحرصها على الدفاع عن حقوق ومصالح عامة الشعب من جهة أخرى.

يليها 58.5% من المنظمات التي لا تسعى للتأثير في الرأي العام بتبني أفكا ر حزب سياسي معين، مما يعطي مؤشر واضح على وعي المنظمات بطبيعة أهدافها كتنظيمات مدنية لا تسعى للسلطة ولا للكسب، ووعيها بدورها الفعلي وهو تقديم الخدمات بمختلف أنواعها لكافة شرائح المجتمع، وسعيها لتنمية وتطوير القطاعات التي تستهدفها.

وقد بلغت نسبة المنظمات ا لتي يشكل التنافس بين منظمات المجتمع المدني حافزاً لها للاهتمام بالقضايا السياسية 58.5%، تدعم هذه النتيجة نتيجة السؤالين (19-20) وتوضح أن غالبية المنظمات في مجتمع الدراسة تولي اهتمامها بقضايا السياسة ومشكلات المجتمع السياسية مما يشكل مجالاً للتنافس فيما بينها.

يليها 55.6% من المنظمات التي ترى أن إقامة الأحزاب السياسية قبل إقامة دستور للبلاد بمثابة جريمة سياسية أو قفز على السلطة، يظهر من خلال هذه النتيجة أن منظمات المجتمع المدني بمجتمع الدراسة تحرص على حماية مصالح الأفراد وحقوقهم السياسية والمدنية.

يليها 54.8% من المنظمات التي تؤكد على أن التنشئة السياسية الجيدة تجعل المواطن يتقبل الآراء السياسية المخالفة لرأيه وتوجهاته، ونسبة 54.8% من المنظمات التي تعمل على تعزيز قيم الولاء والانتماء والوطنية لمختلف الشرائح الاجتماعية، مما يوضح أن

غالبية المنظمات في مجتمع الدراسة تدرك أن التنشئة السياسية السليمة للمواطنين تساهم في تغيير النمط الثقافي السلبي تجاه الحياة السياسية وتعزز الاستقرار السياسي للمجتمع، وفي الوقت ذاته هي مسؤولية مجتمعية ينبغي على منظمات المجتمع التكفل بها من ضمن مسؤولياتها.

وقد بلغت نسبة المنظما ت التي تهتم بعقد ندوات وجلسات حوارية بين أعضائها لمناقشة الأحداث والتطورات السياسية 54.8%، يليها 48.6% من المنظمات التي تشجع أعضائها على قراءة الكتب والجرائد السياسية ومتابعة النشرات الإخبارية والقضايا السياسية ، وهذا ما يدل على أن منظمات المجتمع المدني في مجتمع الدراسة تضم أعضاء وكوادر عمل لديهم درجة عالية من الثقافة والوعي السياسي.

يليها 48.1% من المنظمات التي ترى أن الشباب المثقف سياسياً له دور فعال في الحراك الشعبي نحو القضايا السياسية أكثر من غيره ، مقابل 47.4% من المنظمات التي لا ترى في التعاون مع ا لمؤسسات التعليمية المختلفة لإقامة الاحتفالات بالمناسبات الوطنية مجرد تضييع للوقت ، لعل هذه النتيجة تعكس مدى حرص المنظمات في مجتمع الدراسة على ممارسة دورها التربوي- التثقيفي لمختلف الشرائح الاجتماعية وخاصة الشباب، باعتبارها تنظيمات اجتماعية مستقلة تهدف لتنمية وتطوير المجتمع.

وقد بلغت نسبة المنظمات التي ترى أن الانتخابات هي الوسيلة الأفضل للتداول السلمي على السلطة 44.5%، مقابل 43.7% من المنظمات تعتقد أن الأزمة السياسية التي تعيشها البلاد حالياً تعود أسبابها في الأصل للصراعات القبلية ، يليها 40.0% من المنظمات ا لتي ترى أن الديمقراطية لا تتفق مع العادات والتقاليد السائدة في مجتمعنا حالياً، مما يوضح مدى إدراك منظمات المجتمع المدني في مجتمع الدراسة وفهمها لطبيعة التركيبة الاجتماعية والأنماط الثقافية السائدة بالمجتمع.

يليها 43.0% من المنظمات التي ترى أن الج هات السياسية المعنية بصنع القرار لم تفشل في القيام بمهامها التشريعية والتنفيذية ، وقد بلغت نسبة المنظمات التي ترى أن المجالس المحلية نجحت في تحقيق الأهداف المرجوة منها وخاصة على المستوى السياسي 42.2%، تعكس هذه النتيجة مدى قرب منظمات المجتمع المدني في مجتمع الدراسة من الواقع ورصدها ومتابعتها لكل المتغيرات والأحداث السياسية التي تجري في المجتمع .

يليها 42.2% من المنظمات التي تعمل على أن يكفل الدستور حقوق وحريات المواطنين بشكل متساوي لكافة الشرائح ، تعطي هذه النتيجة مؤشراً على أن منظمات المجتمع المدني قد تحصلت على قدر من المرونة في علاقتها بجهات صنع القرار تمثل في السماح لها بالمشاركة في العمل على صياغة الدستور الذي يعتبر الأداة التي تنعدم في ظلها المظالم والفساد وخاصة في الجانب السياسي لأي مجتمع من المجتمعات.

2 - عرض التحليل الوصفي البسيط لأبعاد مقياس التنمية السياسية:

جدول رقم (40) يوضح مدى إسهام منظمات المجتمع المدني في التنمية السياسية:

الإسهام / الأبعـــاد	الأقل		الأكثر		المجموع
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	
التنشئة السياسية	56	41.5	79	58.5	135 %100
الوعي السياسي	45	33.3	90	66.7	135 %100
المشاركة السياسية	38	28.1	97	71.9	135 %100

تبين معطيات الجدول رقم (40) أن منظمات المجتمع المدني الأكثر إسهام في بُعد المشاركة السياسية قد بلغت نسبتها 71.9%، مقابل نسبة المنظمات الأقل إسهاماً في نفس البُعد والتي بلغت 28.1%، وقد بلغت نسبة المنظمات الأكثر إسهاماً في بُعد الوعي السياسي 66.7%، مقابل نسبة المنظمات الأقل إسهاماً 33.3%، في حين بلغت نسبة المنظمات الأكثر إسهاماً في بُعد التنشئة السياسية 58.5%، مقابل نسبة المنظمات الأقل إسهاماً في البُعد نفسه حيث بلغت 41.5%، وقد بلغ المتوسط الحسابي لبُعد التنشئة السياسية (21.87) أما الانحراف المعياري (5.90)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لبُعد الوعي السياسي (20.48) والانحراف المعياري (4.60)، وبلغ المتوسط الحسابي لبُعد المشاركة السياسية (23.60) أما الانحراف المعياري (5.18).

توضح هذه النتيجة أن اهتمام منظمات ال مجتمع المدني في مجتمع الدراسة بالإسهام في التنمية السياسية تركز على بُعد المشاركة السياسية، فمن جهة تدل هذه النتيجة على حرص المنظمات على تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في كل ما يتعلق بالأمور السياسية وممارسة حقهم في التعبير عن آرائهم سواءً مؤيدة أو معا رضة لقرارات الجهات الحكومية، دون اللجوء إلى العنف، مما يُنمي الشعور بالثقة لديهم بأنهم قادرين على التأثير في نظام الحكم السياسي، ولديهم القدرة على المساهمة في صنع القرار أيضاً، ومن جهة أخرى، تعطي هذه النتيجة مؤشراً على أن اهتمام المنظمات بالمشاركة السياسية وليد الظروف المرحلية وما يمر به المجتمع حالياً من مشاكل وأزمات سياسية نتيجة الصراع على السلطة بين التيارات والتنظيمات السياسية المختلفة.

سادساً: النتائج:

1 -نتائج البيانات الأولية:

تبين من خلال بيانات الدراسة أن غالبية المبحوثين من الذكور، ومن صغار السن حيث تتراوح أعمارهم من 22-32 سنة، ومن ذوي المستوى التعليمي الجامعي فما فوق، كما أظهرت النتائج أن مجال النشاط الأكثر انتشاراً بين المنظمات هو المجال الحقوقي.

2 -نتائج مؤشرات القدرات:

أ - **القدرات البشرية:** توضح النتائج أن أغلب المبحوثين من المدراء التنفيذيين للمنظمات، و أن تأسيس أغلب المنظمات جاء من المبادرات الشخصية للأعضاء، وأن أغلب أعضاء المنظمات (على مستوى الإدارة والجمعية العمومية والمتطوعين) كان من الذكور، وهم الفئة الأكثر تطوعاً لتنفيذ مشروعات المنظمات، وذلك على حسب القضايا التي يهتمون بها.

ب -**القدرات المادية:** أظهرت النتائج أن أغلب المنظمات ذاتية التمويل وتمثل التبرعات والهبات من المجتمع المصدر الرئيسي لتمويل مشروعاتها إلى جانب عوائد بعض الخدمات ورسوم اشتراكات الأعضاء.

ج -**القدرات التكنولوجية:** أظهرت النتائج أن أغلب المنظمات لديها قواعد بيانات عن أعضائها وعن المشروعات التي نفذتها سابقاً، وأن أغلب المنظمات تستخدم وسائل الإعلام والاتصال حيث تنوعت ما بين الحديثة وال قديمة، كصفحات التواصل الاجتماعي، و كالمطويات والمنشورات والملصقات.

د - **قدرات التحكم والتنظيم :** تبين أن اختيار أعضاء مجلس الإدارة لأغلب المنظمات يتم عن طريق الانتخاب، ولا يوجد أعضاء معينون من الحكومة بتلك الإدارات، وأن أغلب المنظمات لديها لجان لإدارة النشاط ترتبت حسب الأهمية (لجنة الإدارة- لجنة التخطيط والتنفيذ- لجنة التمويل)، وأن الاجتماع الدوري بين أعضاء مجلس الإدارة وكافة أعضاء المنظمة يعقد شهرياً.

3 -نتائج مؤشرات البيئة الوسيطة:

أ - **البيئة السياسية :** أظهرت النتائج أن أغلب المنظمات يتأثر نشاطها بالأحداث والمتغيرات السياسية الجارية حالياً، وأن أغلبها قد قامت بأعمال و مناشط تهدف لنشر التثقيف والتوعية السياسية، و أن أغلب المنظمات لا تربطها أي علاقة بالحكومة نهائياً.

ب -**التشريعات والقوانين:** تبين أن أغلب المنظمات تطالب بتغيير القانون الذي تعمل في ظله لأنه يعطي صلاحيات كبيرة لتدخل الحكومة في شؤون المنظمات وعملها، ولأنه غير مناسب

للأوضاع والظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها البلاد حالياً، وأن أغلب المنظمات تصف علاقتها بالجهة الإدارية المعنية بشؤون المنظمات بالجيدة.

ج -**القيم الثقافية :** أظهرت النتائج أن أغلب المنظمات تؤكد على أن القيم الاجتماعية والثقافية السائدة بالمجتمع لا تشجع على العمل التطوعي نتيجة ضعف ثقافة التطوع وبسبب هذه الثقافة السائدة بالمجتمع تعاني أغلب المنظمات من مشكلة نقص المتطوعين، وأن أغلب المنظمات تؤكد على أن اللوائح والقوانين المعمول بها حالياً من أبرز معوقاتها.

4 -نتائج مؤشرات المخرجات:

أ - **الوصول للفئات المستهدفة**: تبين أن أغلب المنظمات تستهدف المجتمع المحلي ككل بأعمالها و مناشطها، وأن اختيار القضايا والموضوعات التي تهتم بها يتم عن طريق قرار من مجلس الإدارة، وأن أغلب المنظمات تلاحظ زيادة في أعداد المستفيدين من نشاطاتها، وأن أغلب المنظمات تستخدم المقابلات الفردية والجماعية لمعرفة رضا الفئات المستهدفة من المشروعات المنفذة سابقاً.

ب -**الاستجابة للمطالب المجتمعية** : أتضح أن أغلب المنظما ت لم تتمكن من الاستجابة للمطالب المجتمعية المتغيرة، و أن أغلب المنظمات ينعكس نشاطها في مجال التنمية الاجتماعية، وأن أغلب المنظمات تدعو للاهتمام بقضية العنف الأسري و المدرسي والموجه ضد المرأة مستقبلاً.

ج -**متابعة النشاط وتقييمه :** تبين أن أعضاء مجلس الإدارة هم المسؤولين عن تقييم الأعمال التي نُفذت سابقاً في أغلب المنظمات، وذلك من خلال مناقشات مجلس الإدارة، وأن أكثر المشروعات نجاحاً لأغلب المنظمات هي حملات التوعية قصيرة المدة والتي تستغرق من أسبوع إلى 14 يوم في تنفيذها والدورات التدريبية، وكانت الفئات المستهدفة من تلك الحملات الشباب والطلاب والموظفين.

5 -نتائج أبعاد مقياس التنمية السياسية:

أ - **بعد التنشئة السياسية :** أظهرت النتائج أن أغلب المنظمات لا تسعى للتأثير في الرأي العام بتبني أفكار حزب سياسي معين، و لكنها تعمل على تعزيز قيم الولاء والانتماء والوطنية لمختلف الشرائح الا جتماعية و تؤكد على أن التنشئة السياسية الجيدة تجعل المواطن يتقبل الآراء السياسية المخالفة لرأيه وتوجهاته، وترى أنها عملية تساعد المواطنين وتُمكنهم من حل الكثير من الصراعات السياسية والمشكلات المجتمعية على حد سواء.

ب -**بعد الوعي السياسي :** أظهرت النتائج أن أغلب المنظمات ترى أن إقامة الأحزاب السياسية قبل إقامة دستور للبلاد بمثابة جريمة سياسية أو قفز على السلطة، وأن أغلبها تسعى لترسيخ ونشر مفهوم دولة المؤسسات وقيم الديمقراطية والحريات المدنية لدى كافة المواطنين.

ج -**بعد المشاركة السياسية :** أظهرت النتائج أن أغلب المنظمات لا يُشكل التعصب القبلي والجهوي عائقاً أمام سعيها للقيام بمناشط لنشر ثقافة المشاركة والتوعية السياسية، وأن أغلب المنظمات تدفعها المسؤولية الاجتماعية والواجب الوطني للمشاركة في الحراك الشعبي المناهض لبعض القرارات السياسية، كما تسعى أغلبها لتوضيح أهمية المشا ركة السياسية للمواطنين، كأهم السُبل للقضاء على الفساد السياسي.

د - **أتضح من النتائج** أن الدراسة قد أجابت على تساؤلاتها وحققت أهدافها، حيث توصلت إلى أن المنظمات ذات النشاط الحقوقي هي أكثر أنواع المنظمات انتشاراً في مجتمع الدراسة، وأن أعمال و مناشط المنظمات في مجت مع الدراسة تتأثر بالمتغيرات والأحداث السياسية، وأن مصادر تمويل المنظمات تعتمد بشكل رئيسي على التبرعات والهبات المجتمعية، وأن القوانين والتشريعات المنظمه لعمل المنظمات تحتاج للتغيير والتعديل وفقاً لرؤية المنظمات وتقييمها لتلك القوانين، وأن أبرز المعوقات التي تحد من فاعلية المنظمات تتمثل في: نقص الخبرات بين أعضائها واللوائح والقوانين المنظمة لعملها والتمويل، وأن اهتمام منظمات المجتمع المدني بالإسهام في التنمية السياسية في مجتمع الدراسة قد تركز على بُعد المشاركة السياسية ويليه بُعد الوعي السياسي ثم بُعد التنشئة السياسية، و تحليل ذلك ربما يعود للأزمة السياسية والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع حالياً، والتي فرضت عليها متابعة ومواكبة مجريات الأحداث السياسية بشكل مستمر، وجعلت اهتمامها ينصب بشكل مكثف وقوي على تعزيز المشاركة السياسية للمواطنين بمختلف مظاهرها (كالاعتصامات والمظاهرات والإدلاء بالأصوات الانتخابية وغيرها)، إلى جانب الاهتمام بشكل أقل زخماً (نوعاً ما) بنشر التوعية والثقافة السياسية من خلال استخدام طرق ووسائل مختلفة لتعريف المواطنين بمفاهيم ومصطلحات سياسية متعددة، بينما كان الاهتمام منخفضاً إلى حد كبير من قبل المنظمات للإسهام في بُعد التنشئة السياسية على الرغم من أهميته في غرس قيم التسامح والولاء والانتماء وخلق جيل على قدر عالٍ من الوعي والثقافة ويمتلك القدرة على المشاركة السياسية بشكل إيجابي يضمن الحفاظ على المجتمع واستقراره.

سابعاً: التوصيات:

من خلال ما تقدم من نتائج توصلت لها الدراسة، قد تم صياغة مجموعة من التوصيات على النحو التالي:

1 -يجب أن تتمتع وزارة الثقافة والمجتمع المدني بقدر من المرونة في تعاملها مع المنظمات، بحيث لا تكتفي بدور الرقابة والإشراف فقط، وإنما تتعدى ذلك لتصبح شريك اً إلى حد ما في وضع خطط وبرامج العمل لمعالجة القضايا المجتمعية التي تهتم بها المنظمات وتعمل على حلها.

2 -ضرورة تنسيق العمل فيما بين المنظمات حتى لا تنصب جهودها في اتجاه واحد، وذلك لضمان تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع.

3 -ضرورة التغيير والتجديد في البنية التأسيسي ة للمنظمات - كالتجديد في عضوية الفريق الذي يتولى مهام الإدارة بالمنظمة - حتى تتجدد الأفكار و لا تتركز السلطة في يد مجلس الإدارة وحده، وكذلك لخلق روح الإبداع والنشاط بين الأعضاء وضمان الابتعاد عن النمط الروتيني في أداء العمل.

4 -ضرورة تنمية قدرات المنظمات وخاصة البشرية منها، من خلال عقد الدورات التدريبية لرفع كفاءة العاملين بها وخاصة المتطوعين وذلك لتعريفهم بفلسفة منظمات المجتمع المدني وأهدافها وما يمكن أن تقوم به من أعمال تنموية في مجالات متعددة.

5 -ضرورة العمل على إيجاد صيغ قانونية وتشريعية تتمتع بقدر من المرونة ، وتسمح للمنظمات بالعمل بحرية أكبر ولاسي ما فيما يخص جانب التمويل، حتى تُ نمي المنظمات قدراتها وتتوسع في مجال عملها على أوسع نطاق ممكن.

6 -العمل على إيجاد قنوات اتصال تكنولوجية بين المنظمات المتخصصة في مجالات نشاط محددة والجهات الحكومية المختصة بذات النشاط حتى تتوفر للمنظمات بيانات وإحصائيات رسمية حول موضوع الاهتمام، وتتاح لها الفرصة في المشاركة لمعالجة المشاكل المجتمعية جنباً إلى جنب مع القطاع الحكومي.

7 -ضرورة توفير الدعم الفني والمادي والمعنوي الحكومي للمنظمات حتى تتمكن من المساهمة بشكل أكثر فاعلية وإيجابية في تحقيق التنمية.

8 -ضرورة التعاون مع وزارة الأوقاف بتخصيص جزء من أموال الزكاة لدعم المنظمات، وذلك لأن المنظمات غالباً ما تكون هي الأقرب للفئات الاجتماعية التي تحتاج للرعاية والدعم.

9 -ضرورة التعاون مع وزارة الأعلام بتسليط الضوء على مناشط وبرامج المنظمات لما لذلك من أهمية في نشر ثقافة التطوع بين المواطنين.

10 - التعاون مع المؤسسات التعليمية للعمل على نشر الوعي وثقافة المشاركة من خلال أقامة ندوات ومؤتمرات ومحاضرات وذلك لغرس وتعزيز قيم الولاء والوطنية لدى مختلف الفئات العمرية بالمراحل التعليمية.

ثامناً: الصعوبات

واجهت الباحثة العديد من الصعوبات أثناء القيام بهذه الدراسة منها:

- صعوبات على المستوى النظري والمنهجي، نظراً لاتساع المفاهيم الواردة في الدراسة وشموليتها مما جعلها بالغة الصعوبة في الإخضاع للقياس، كمفهوم التنمية السياسية الذي تم قياس إسهام منظمات المجتمع المدني فيه عن طريق الأبعاد الثلاثة التي تمثلت في (بُعد التنشئة السياسية – بُعد الوعي السياسي – بُعد المشاركة السياسية) حيث يُعد كل مفهوم منها مفهوماً مستقلاً بذاته ويحتاج لعدة مفاهيم أخرى لتوضيح معناه وإخضاعه للقياس.
- عدم توفر المراجع والكتب العلمية والدراسات الساب قة المتعلقة بموضوع الدراسة بشقيه (المجتمع المدني والتنمية السياسية) على الصعيد المحلي شكل صعوبة بالغة أمام الباحثة و أضطرها للسفر خارج البلاد أكثر من مرة وتحمل أعباء وتكاليف مادية أضافية.

وكذلك واجهت الباحثة صعوبات في أجراء الدراسة الميدانية منها:

- حصر مجتمع الدراسة والتأكد من دقة وصحة البيانات والإحصائيات المتحصل عليها بخصوص العدد الإجمالي للمنظمات العاملة في مجالات النشاط (التوعوي – الحقوقي - التنموي) من وزارة الثقافة والمجتمع المدني والتي اختلفت وتباينت محتوياتها باختلاف تواريخ الحصول عليها نتيجة اختلاف ا لقوانين والتشريعات الصادرة بشأن منح أذن الإشهار والمزاولة للنشاط بشكل رسمي من الحكومة.
- صعوبة الوصول للمنظمات المستهدفة بسبب عدم امتلاك مقر ثابت لأغلبها ، وكذلك عدم تواجد الأعضاء بالمقرات في أغلب الأوقات وعدم التزامهم بمواعيد إجراء المقابلة معهم.
- شكلت ا لظروف الأمنية وحالة الحرب التي تعاني منها أغلب الأحياء السكنية في مجتمع الدراسة صعوبة أمام الباحثة في الوصول للمنظمات المستهدفة، مما دعا للاستعانة بفريق لجمع البيانات من سكان المدينة ومن العاملين بمنظمات المجتمع المدني في الوقت ذاته.

المـــراجـــع

أولاً: الكتب العربية:

1 - إبراهيم أبراشي، مدخل في علم الاجتماع السياسي، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، 1998.

2 - ـــــــــــــ، علم الاجتماع السياسي (النظرية والتطبيق)، مكتبة ومطبعة دار المنارة غزة، 2011.

3 - إبراهيم عبد الرحمن وآخرون، نماذج ونظريات تنظيم المجتمع، دار الثقافة للنشر والطباعة، القاهرة، 1983.

4 - أحمد حسين الرفاعي، مناهج البحث العلمي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة 6، عمان 2009.

5 - أحمد زايد وعروس الزبير، النخب السياسية والاجتماعية : حالة الجزائر ومصر، مكتبة مدبولي، القاهرة،بدون تاريخ النشر.

6 - أحمد شكر الصبحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

7 - أحمد مجدي حجازي، المثقف العربي والالتزام الأيديولوجي – دراسة في أزمة المجتمع العربي (موجود في كتاب نحو علم اجتماع عربي)، مجموعة من الباحثين العرب،الطبعة2 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.

8 - أحمد مصطفى خاطر، طريقة تنظيم المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1984.

9 - أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية :رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث،دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

10 -أماني قنديل، المجتمع المدني في مصر،الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، 2000.

11 -ـــــــــــــ، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة 2008.

12 -ـــــــــــــ، تطوير مؤسسات المجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظما ت الأهلية، القاهرة 2004.

13 -ـــــــــــــ، أي دور يلعبه المجتمع المدني :قراءة نقدية للواقع والأدبيات، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، 2011.

14 -ـــــــــــــ، مؤشرات فاعلية منظمات المجتمع المدني العربي، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة 2010.

15 -أمين محمد علي دبور، دراسات في التنمية السياسية، مكتبة ومطبعة دار المنارة، غزة بدون تاريخ النشر.

16 -أيمن السيد عبد الوهاب، المجتمع المدني وعملية التحول الديمقراطي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2012.
17 -بلال أمين زين الدين، منظمات المجتمع المدني في الدول العربية والغربية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2014.
18 -بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
19 -ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، 1998.
20 -حسنين توفيق إبراهيم، "بناء المجتمع المدني : المؤشرات الكمية والكيفية " في: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1992.
21 -رشاد أحمد عبد اللطيف، إدارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 2000.
22 -رياض عزيز هادي ، المشكلات السياسية في العالم الثالث، دار بيت الحكمة، بغداد، 1989.
23 -سامي خشبه، مصطلحات الفكر الحديث، الجزء 2، مكتبة الأسرة، القاهرة،2006.
24 -سليم ناصر بركات، علم الاجتماع السياسي، منشورات جامعة دمشق ،دمشق، 2001.
25 -السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية : الأبعاد المعرفية والمنهجية، الجزء الأول، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية،1985.
26 -شهيدة الباز وآخرون، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، محددات الواقع وآفاق المستقبل ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، 1997.
27 -صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي- أسسه وأبعاده، مطبعة دار الحكمة، بغداد، 1990.
28 -طارق عبدالوهاب، سيكولوجيا المشاركة السياسية، دار غريب، القاهرة،1999.
29 -الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الليبيين في ديار الهجرة، دار الفرجاني، طرابلس، 1976.عبد الهادي الجو هري، علم اجتماع الإدارة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1987.
30 -عادل حسن، الإدارة والمدير، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1982.
31 -عبد الله عامر الهمالي، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، منشورات جامعة قاريونس الطبعة 3، بنغازي، 2003.
32 -عبد المطلب غانم، دراسة في التنمية السياسية، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة 1981.

33 -عزمي بشارة، المجتمع المدني ـ دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي :مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1998.
34 -عصام هلال ومحمد المنوفي، التنشئة السياسية للطفل الفلسطيني : سلسلة الدراسات التربوية دار فرحة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.
35 -علي السلمي ، تطور الفكر التنظيمي، وكالة المطبوعات، الكويت،1975.
36 -علي عباس مراد، مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث، دار الحكمة، بغداد، 1990.
37 -علي غربي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة،2003.
38 -عمر إبراهيم الفتحلي، اتجاهات التنمية السياسية في ليبيا، المؤسسة الدولية للنشر والمعلومات القاهرة،1984.
39 -عمر التومي الشيباني، مناهج البحث الاجتماعي، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، الطبعة 3 ، طرابلس، 1989.
40 -عمرو هاشم ربيع، مصر والإصلاح : عقب الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة،2008.
41 -عيسى الشماس، المجتمع المدني (المواطنة والديمقراطية)، الطبعة 8، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2008.
42 -فوزي بشرى أحمد وآخرون، أسس وعمليات إدارة منظمات الرعاية الا جتماعية، تكنوماشين للطباعة، القاهرة،1987.
43 -كمال المنوفي، الإصلاح المؤسسي بين المركزية واللامركزية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، القاهرة، 2000.
44 -ماهر أبو المعاطي، إدارة المؤسسات الاجتماعية، تكنوماشين للطباعة، القاهرة،1988.
45 -محمد أحمد إسماعيل، دور المثقفين في التنمية السياسية-دراسة نظرية مع التطبيق على مصر،دار المعارف، القاهرة،1985.
46 -محمد زاهي المغيربي، وثائق جمعية عمر المختار، دار الهلال، بنغازي، 1993.
47 -ـــــــــــــــــ، التنمية السياسية والسياسة المقارنة قراءات مختارة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1998.
48 -محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، الطبعة 4، دار المعارف القاهرة، 1985.
49 -مصطفى رزق مطر، تنظيم وإدارة الهيئات والمؤسسات الاجتماعية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،1977.
50 -محمد عاطف غيث، تطبيقات في علم الاجتماع المعاصر ، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية 1970.

51 محمد عبدالفتاح محمد، إدارة الجودة الشاملة وبناء قدرات المنظمات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012.
52 ـــــــــــــــــــ،الاتجاهات النظرية الحديثة في دراسة المنظمات المجتمعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2007.
53 محمد محفوظ، الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية، المركز الثقافي العربي، بيروت 2004.
54 محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر : صفحات من تاريخ ليبيا السياسي، المجلد 4، دار مكتبة وهبه، القاهرة، 2006.
55 موسى شتيوي وآخرون، التطوع والمتطوع ين في العالم العربي، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، بدون تاريخ النشر.
56 ناهد عز الدين، المجتمع المدني، موسوعة الشباب السياسية: سلسلة خاصة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة،2008.
57 نبيل جامع، المفتتح في علم المجتمع، دار المطبوعا ت الجديدة، الإسكندرية،1973.
58 نبيل عبدالفتاح، وآخرون،المنظمات الأهلية العربية والمحكومية- قضايا وإشكاليات وحالات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة،2004.
59 نداء مطر صادق،التخلف والتحديث والتنمية السياسية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي 1998.
60 نعيمة سرمينة وآخرون، التنمية السياسية : قراءة في الآليات والمداخل والنظريات الحديثة مركز النور للدراسات، الجزائر،2012.
61 منظمة هاديكار غير الحكومية،دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية، مطبعة زانا، دهوك ، 2007.
62 هالة مصطفى،الأحزاب،موسوعة الشباب السياسية : سلسلة خاصة،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة،2008.

ثانياً: الكتب المترجمة:

1 -دون اى ايبرلي ، بناء مجتمع المواطنين ، ترجمة: هشام عبد الله ،الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان، بدون تاريخ النشر.
2 -ريتشارد هيجوت، نظرية التنمية السياسية، ترجمة :حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان،2001.
3 -فرانك دولف، المجتمع المدني- النظرية والتطبيق السياسي، ترجمة : عبد السلام حيدر، دار المحروسة للنشر، القاهرة، 2009.
4 -فيليب برو ، علم الاجتماع السياسي ، ترجمة: محمد عرب صاصيلا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت،1998.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

1 -إيمان الشحات عبدالتواب، نمط العلاقة بين الدولة والمنظمات الأهلية في عصر العولمة، دراسة ميدانية لواقع العلاقة بين الدولة والمنظمات الأهلية في مدينة القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب ،جامعة عين شمس،2008.

2 -إيمان حسن، الإدارة الرشيدة في منظمات المجتمع المدني في مصر، في أماني قنديل وعلي ليلة، الإدارة الرشيدة في المنظمات الأهلية العربية دراسة مقارنة (مصر – المغرب – اليمن)، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، 2008.

3 -أحمد عقله الحسامي، الأحزاب السياسية الأردنية ودورها في عملية التنمية السياسية (1989-2008)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط،الأردن،2010.

4 -أحمد محمد عبدالغني محمد، دولة الرفاهية وتنظيمات المجتمع المدني، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب فرع بني سويف،جامعة القاهرة،2004.

5 -حنين عبد الرحيم جاد الله ، التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين (1996-2006)، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الدراسات العليا،جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2007.

6 -خالد سليمان فايز، أثر حركة المقاومة الإسلامية "حماس" على التنمية السياسية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا،جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2004.

7 -صنع الجليل محمد محمود، جهود منظمات المجتمع المدني في تدعيم الحقوق السياسية للمرأة، دراسة مطبقة على أمانة المرأة بالحزب الوطني الديمقراطي بمنطقة حلوان، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التخطيط الاجتماعي، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2008.

8 -عائشة عباش، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي- تونس مثال، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008.

9 -عايدة مسلم النوايشة، دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الأردن(1989-2009)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية،كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط، الأردن،2011.

10 -عبد الحكيم عبد الله مكارم،دور وسائل الأعلام في تكوين الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية،القاهرة، 2003.

11 -محمد عبد الله الحورش،الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني ، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية ، كلية الآداب ، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012.

12 -نعيمة سمينة، دور المرأة المغاربية في التنمية السياسية المحلية وعلاقتها بأنظمة الحكم (نماذج: الجزائر- تونس- المغرب)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر، 2011.

13 -هشام سلمان الخلايلة، أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية (1999-2012)، رسالة ماجستير غير منشورة،قسم العلوم السياسية،كلية الآداب،جامعة الشرق الأوسط،الأردن،2012.

رابعاً: المجلات والدوريات العلمية:

1 -إدريس المسماري و رضا بن موسى، مؤسسات المجتمع المدني والثقافة في ليبيا، **مجلة عراجين**، العدد 8، 25 نوفمبر 2010،(02:18 pm) 2013-12-السيد مصطفى كامل، مرساة المجتمع المدني على www.libyaforym.org>index2 المستوى القومي، **ندوة:المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

2 -إيمان محمد حسن، المنظمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي في التحليل السياسي المعاصر: دراسة تحليلية، **مجلة النهضة**، كلية الاقتصاد والعلوم السيا سية، جامعة القاهرة، المجلد السادس، العدد الرابع، أكتوبر 2005.

3 -أحمد إبراهيم ملاوي، أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 24، العدد الثاني، 2008.

4 -أيمن السيد عبد الوهاب، المجتمع المدني بين المفهوم والتجرب ة، **مجلة الديمقراطية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، خريف 2000.

5 -أحمد صادق رشوان، العلاقة بين متطلبات بناء القدرات المؤسسية للجمعيات الأهلية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، **المؤتمر العلمي الدولي العشرون للخدمة الاجتماعية** ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، الفترة من 12 – 2007/3/13.

6 -أحمد مجدي حجازي، محور المثقف العربي بين السلطة والمجتمع، **مجلة الوحدة العربية** ، السنة الأولى، العدد (10) ، (يوليو) 1985.

7 -أسامة بدير و سامي محمود، منظمات المجتمع المدني وتنمية الريف، **سلسلة المجتمع المدني**،العدد24، مركز الأرض لحقوق الإنسان، ا لقاهرة،2007 ، 22-2-2013-5:30 pm) www.lchr-eg.org

8 -جمال منصر، دور الأحزاب في التنمية السياسية في العالم الثالث، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد12، جامعة باجي مختار-عنابة-الجزائر، أبريل-2011.

9 -خالد القصيبي،المؤسسات الخ يرية والأهلية ودورها في التنمية الاجتماعية، **جريدة الجزيرة : صحيفة سعودية على الإنترنت**،العدد 12595، السبت 24 مارس 2007، www.al-jazirah.com 10-12-2013(3:20 pm).

10 - خالد الوزني، اقتصاديات الزكاة والصدقة، **جريدة الرأي الأردنية (شؤون اقتصادية)**، العدد 13519، الأحد7 أكتوبر2007، www.alrai.com 7-12-2013(7:15pm)

11 -رشاد وهدان ، المثقف العربي المسيطر وعلم الاجتماع الأكاديمي ، **مجلة الفكر العربي** ، العدد66 2 نوفمبر1991.

12 -وعد عبودي بطرس، أزمة المشاركة السياس ية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد26، أبريل-1996.

13 -صالح بالحاج، التنمية السياسية : نظرة في المفاهيم والنظريات، **ورقات عمل الملتقى الوطني:التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات** ، الملتقى العلمي بقسم العلوم السياسية، جامعة الشلف، الجزائر، 2008.

14 -عبد المنعم المشاط، العسكريون والتنمية السياسية في العالم الثالث، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد92، أبريل-1988.

15 -عبد الجليل التميمي،المواطنة والدولة والمجتمع في المغرب العربي العاصر،السلسلة السادسة،**البحث العلمي في العلوم الإن سانية في البلاد العربية** ،رقم 13 منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، المغرب ،2007.

16 -عبد العزيز لبيب، المجتمع المدني :مسألة المفهوم من المعاني و النزعات المباشرة، **المجلة التونسية للدراسات الفلسفية** ، الجمعية التونسية للدراسات الفلسفية ، تونس، السنة 13، العدد18، 1997.

17 -عطا محمد زهرة، نظرية الدور في السياسية الخارجية، **المجلة القطرية للعلوم السياسية** ، العدد 2، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2002.

18 -علياء محمد حسين، نشأة وتطور المجتمع المدني مكوناته وإطاره التنظـيمي، **مجلة الديمقراطية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، خريف 2000.

19 -غادة حجازي و خالد شعبان، التنشئة السياسية وعلاقتها بتوكيد الذات لدى طلبة المدارس الثانوية بمحافظة رفح، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية** ، المجلد21، العدد3، غزة 2013.

20 -كمال المنوفي، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن ا لعربي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد167، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1980.

21 -محسن حضر، مستقبل العمل التطوعي في المجتمع المدني من منظور تنموي، **مجلة شؤون عربية**، العدد117، أكتوبر2004.

22 - محمد الفاتح عبدالوهاب العتيبي،منظمات المجتمع المدني (النشأة والآليات وأدوا ت العمل وتحقيق الأهداف)،**الحوار المتمدن** ،العدد2724، 2009 ،-20-2) www.ahewar.org 2013-7:49pm)

23 -محمد شكري سلام، وظائف المثقف وأدواره بين الثابت والمتغير، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد(200)، 1(أكتوبر) 1995.

24 -مصطفى محمود عبدالسلام ،دور العمل التطوعي في تنمية المجتمع :مقترحات لتطويره في المعالجة النفسية والصحية والسلوكية، **المجلة العربية**، العدد325، ابريل 2004.

25 - هيام المفلح، العمل التطوعي استثمار أمني واقتصادي ..كل ريال ينفق فيه عائد خمسة ريالات، **جريدة الرياض السعودية** ، العدد 14166،السبت 7 ابريل 2007 www.alriyadh.com 8-12-2013(4:12pm).

26 -هيثم سطاحلي، التنمية السياسية في المجتمعات النامية :مشكلاتها وآفاقها، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد13، العدد2 ، دمشق،1997.

خامساً: المواقع الإلكترونية:

1 - عالم التطوع العربي : مشروع دليل الجهات الخيرية والتطوعية في ليبيا، www.arabvolunteering.org 1-12-2013 (8:10pm)

2 - موسوعة ويكبيديا، www.ar.wikipeia.org 3-12-2013(7:08pm)

3 - شبكة النبأ المعلوماتية. www.annabaa.org 12-1-2014(6:30pm)

4 - www.ikhwanonline.com **(22-1-2014/10:35am)**

5 - www.Saaid.net (**2-3-2014/4:53pm**)

6 - www.almadapaper.net **(12-1-2014/10:05am)**

7 - **www.civilcus.org.news/csi-overview.asp (20-11-2013/5:05pm)**

8 - **www.facbook.com/TajamaNoshataTarapolos/posts. 3-12-2013(9:49 pm)**

9 - حسن عمار علي، الديمقراطية والتنمية تبادل منافع لا ارتباط حتمي، www.ohram.org 20-2-2014(6:40pm)

10 -جابر بكر، العمل الأهلي في سوريا : ماله وما عليه، (6:34pm) www.shebacff.com/dosc/cfafroo9-10pdf 7-12-2013

11 -على الشبوط، مؤسسات المجتمع المدني المهمات والرسالة، 20-2-2013-(8:05pm) www.Alsabaah.com

12 -فريد باسيل، المجتمع المدني، www.Arbtopics.com(22-2-2013-4:15pm)

13 -فوزية بامرحول،دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم التنمية اليمنية،المؤتمر نت من اليمن إلى العالم، **8-12-2013(4:28 pm)** www.almotamar.net/news/17300.htm
14 -فيصل الصوفي، المنظمات غير الحكومية في اليمن، المؤتمر نت من اليمن إلى العالم، 2003، (10:17pm)3-12-2013 **www.almotamar.net/news/1817.htm**

سادساً: الوثائق والإحصائيات الرسمية:

1 -الجريدة الرسمية، العدد رقم1، 1952

2 -إحصائيات التسجيل والإشهار ومزاولة النشاط، وزارة الثقافة ومنظمات المجتمع المدني، بنغازي- ليبيا،2014.

3 - إحصائيات التسجيل والإشهار ومزاولة النشاط، وزارة الثقافة ومنظمات المجتمع المدني، بنغازي- ليبيا،2017.

4 -موسوعة التشريعات الليبية، الجزء الرابع.

5 -مدونة التشريعات، 2002.

الملاحق

المحلق رقم (1) استمارة المقابلة: رقم الاستمارة ( )

1 - البيانات الأولية:

1 - النوع؟ 1- ذكر ( ) 2- أنثى ( )

2 - العمر.....

3 - المؤهل العلمي.....

4 - ما مجال نشاط المنظمة؟

1-أنشطة للتوعية ( ) 2- أنشطة حقوقية ( ) 3- أنشطة تنموية ( )

2 - مؤشرات تتعلق بالقدرات:

5 - ما صفة القائم بتعبئة هذه الاستمارة في المنظمة؟

1-رئيس مجلس الإدارة ( ) 2- عضو مجلس الإدارة ( ) 3- المدير التنفيذي ( )

6 - من بادر بتأسيس المنظمة؟

1-مبادرة من الدولة ( ) 2-مبادرة شخصية ( ) 3-مبادرة من منظمة دولية( )

7 - كم يبلغ عدد أعضاء المنظمة؟

1 - أعضاء مجلس الإدارة: 1-ذكور ( ) 2- إناث ( )

2 - أعضاء الجمعية العمومية:1-ذكور ( ) 2- إناث ( )

3 - عدد المتطوعين: 1-ذكور ( ) 2 - إناث ( )

8 - من هم الأكثر تطوعاً من أفراد المجتمع المحلي للمساعدة في تنفيذ برامج ومشروعات المنظمة؟

1-الذكور ( ) 2- الإناث ( )

9 - هل هؤلاء المتطوعون يعملون مع المنظمة:

1. بشكل دائم في كل المشروعات ( ) 2-على حسب القضايا التي يهتمون بها ( )

3-لفترة محدودة من الوقت ( )

10 - كيف يتم تمويل مشروعات وبرامج المنظمة؟

1. تمويل ذاتي من خلال اشتراكات الأعضاء، أو عوائد بعض الخدمات ( )

2- تبرعات وهبات من المجتمع( ) 3-تمويل من القطاع الخاص كالشركات( )

4 -تمويل من الحكومة ( ) 5- تمويل من منظمات خارجية: عربية ( )

6- تمويل من منظمات خارجية: أجنبية( )

11 -ما نوع قواعد البيانات لدى المنظمة ؟

1. لا يوجد قاعدة بيانات بالمنظمة ( )
2. قاعدة بيانات عن أعضاء المنظمة ( )
3. قاعدة بيانات عن مشروعات المنظمة ( )
4. قاعدة بيانات عن المستفيدين ( )
5. قاعدة بيانات عن المتطوعين ( )

12 -ماذا تستخدمون من وسائل الأعلام والاتصالات للتعريف بالمنظمة وبمناشطها؟

1- موقع إلكتروني خاص بالمنظمة ( )

2- صفحات على شبكات التواصل الاجتماعي ( ) 3 -برامج إذاعية-راديو محلي ( )

4-صحف ومجلات محلية ( ) 5-مطويات ومنشورات وملصقات ( )

6-كل ما ذكر ( )

13 -كيف يتم اختيار أعضاء مجلس الإدارة بالمنظمة ؟

1-بالانتخاب ( ) 2- بالتعيين ( )

14 -هل يوجد بمجلس الإدارة أعضاء معينون من الحكومة؟

1-نعم( ) 2- لا ( )

15 -هل يوجد بالمنظمة لجان مختلفة لإدارة النشاط؟

1. نعم( ) 2- لا ( )

16 -إذا كانت الإجابة على السؤال السابق (نعم)، أذكر ثلاثة من تلك اللجان حسب أهميتها لديكم؟

1.....

2.....

3. .....

17 -كم عدد مرات اجتماع أعضاء المنظمة بأعضاء مجلس الإدارة ؟

1-اجتماع أسبوعي ( ) 2- اجتماع شهري ( ) 3- اجتماع نصف سنوي ( )

4- مرة واحدة في العام ( )

3 -مؤشرات البيئة الوسيطة:

18 - هل تؤثر الأحداث والمتغيرات السياسية على نشاط المنظمة؟

1- نعم( ) 2- لا ( )

19 - هل قامت المنظمة بأعمال و مناشط هدفت لنشر التثقيف والتوعية السياسية؟

1- نعم( ) 2- لا ( )

20 - إذا كانت الإجابة على السؤال السابق (لا)، أذكر ثلاثة أسباب لعدم الاهتمام بمثل هذه القضية، حسب الأهمية؟

1.....

2. .....

3.....

21 - ما طبيعة العلاقة بين المنظمة والحكومة؟

1-لا توجد علاقة نهائياً ( ) 2-تمويل بعض المشروعات ( )

3-شراكة في تنفيذ مشروعات محددة( ) 4-إشراف ورقابة من جانب الحكومة( )

22 - هل ترى أن القانون الحالي لمنظمات المجتمع المدني يحتاج إلى تغيير لأنه:

1 -غير مناسب للأوضاع والظروف الاجتماعية والاقتصادية الحالية ( )

2 -يعطي صلاحيات كبيرة لتدخل الحكومة في شؤون المنظمات ( )

3 -يربك العمل بالمنظمات ويجعله معقداً ( )

4 -يمس استقلالية المنظمات ( )

5 -لا يحتاج إلى تغيير ( )

6 -أخرى تذكر:.....

23 - كيف تصف علاقة المنظمة بالجهة الإدارية الحكومية المعنية بشؤون المنظمات؟

1-جيدة ( ) 2- متوترة أحياناً ( ) 3- لا توجد علاقة ( )

24 -هل القيم الاجتماعية السائدة بالمجتمع لا تشجع على العمل التطوعي بمنظمات المجتمع المدني نظراً لأحد الأسباب التالية :1-معرفة محدودة من جانب المجتمع بدور المنظمات ( )

2 - ضعف ثقافة التطوع ( ) 3 -نقص الاهتمام الإعلامي ومحدوديته ( )

25 - ما أسباب مشكلة نقص المتطوعون برأيكم؟

1. عدم توفر الوقت الكافي لدى المتطوعون ( ) 2-الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمتطوعين( ) 3- الثقافة السائدة في المجتمع ( )

26 -ما أهم المشكلات أو المعوقات التي تحد من فاعلية المنظمة ونشاطها؟ضع إشارة على ثلاثة عبارات من العبارات التالية: 1-مشكلة التمويل ( ) 2- المقر غير الملائم ( )

3-اللوائح والقوانين غير ملائمة ( ) 4- عدم توفر الخبرات الكافية للتخطيط والتنفيذ( )

5- قلة الوعي الاجتماعي بأهمية العمل التطوعي ( )

6-عدم توفر عمل جماعي بروح الفريق الواحد ( )

7-العادات والتقاليد الاجتماعية تؤثر على الأعضاء ( )

4 - مؤشرات تتعلق بالمخرجات:

27 - ما الفئات الرئيسية التي تستهدفها المنظمة من خلال مشروعاتها؟

1. الشباب والطلاب ( ) 2- النساء والأطفال ( ) 3-المسنين والمعوقين ( )
4- جماعات المنفعة العامة: روابط ونقابات- دفاع ومناصرة ( )
5- المجتمع المحلي ككل ( )

28 -كيف يتم اختيار القضايا والموضوعات التي تهتم بها المنظمة؟

1-بقرار من مجلس إدارة المنظمة ( ) 2- بقرار من الجمعية العمومية ( )
3-من المجتمع المحلي ذاته عن طريق الملاحظة ( )
4-من البيانات الرسمية المتاحة والمتوفرة ( )
5-من وسائل الأعلام المختلفة( ) 6- استطلاع رأي الفئات المستهدفة ( )
7-من خلال نتائج نقاشات وحوارات بين كل أعضاء المنظمة ( )

29 - هل هناك تزايد في أعداد الفئات المستفيدة من نشاط المنظمة؟

1. نعم ( ) 2- لا ( )

30 - ما الأدوات التي تستخدمها المنظمة لمعرفة مدى رضا الفئات المستهدفة من المشروعات المنفذة؟

1-مقابلات شخصية أو جماعية ( ) 2-استمارات لاستطلاع آرائهم ( )
3 -تخصيص صندوق للشكاوى ( )

31 - هل تمكنت المنظمة من الاستجابة للاحتياجات المجتمعية المتغيرة؟

1. نعم( ) 2- لا ( )

32 - ما هو المجال الذي تتضح فيه انعكاسات برامج ومشروعات المنظمة في عملية تنمية المجتمع؟

1. تنمية بشرية ( ) 2- تنمية اجتماعية ( ) 3- تنمية سياسية ( )
4- تنمية اقتصادية ( )

33 - ما أهم القضايا أو الموضوعات التي ينبغي التوجه نحوها مستقبلاً؟

1. .....
2. .....
3. .....

34 -من يقوم بإجراء عملية التقييم للأعمال التي قامت بها المنظمة سابقاً؟

1. أعضاء مجلس الإدارة ( ) 2- أعضاء الجمعية العمومية ( )

3-كل أعضاء المنظمة ( ) 4-جهات خارجية مستقلة عن المنظمة ( )

5-جهة حكومية مختصة ( )

35 -كيف تتم عملية التقييم؟

1-من خلال مناقشات مجلس الإدارة ( )

2-تقارير خاصة من أحدى اللجان بالمنظمة ( )

3-من خلال استبيان للفئات المستفيدة ( )

4- تقارير منظمة أخرى متخصصة ( )

36 -عدد أهم ثلاثة مشروعات ناجحة نفذتها المنظمة سابقاً ؟

1.....

2.....

3.....

37 -أذكر الفئات المستهدفة من المشروعات السابقة حسب الترتيب؟

1.....

2.....

3.....

5 -مؤشرات مقياس التنمية السياسية:

38 -ضع علامة (√) أمام العبارة التي تعبر عن رأي المنظمة من العبارات التالية:

م	العبـــــــــــارات	أوافق	أوافق لحد ما	لا أوافق
	أولاً : بُعد التنشئة السياسية			
1	تعمل المنظمة على تعزيز قيم الولاء والانتماء والوطنية لمختلف الشرائح الاجتماعية			
2	تستخدم المنظمة وسائل الأعلام المختلفة بما فيها المطويات والملصقات لتوضيح معنى بعض المفاهيم السياسية كمفهوم العزل السياسي وغيره			
3	لا تهتم المنظمة بحضور ندوات ومحاضرات حول القضايا السياسية والمشاركة في البرامج الإعلامية التي تناقش القضايا والموضوعات السياسية			

4	أن مسؤولية نقل التاريخ السياسي والقيم السياسية وتعليمها للأجيال مسؤولية تخص المؤسسات التعليمة وحدها			
5	أن التنشئة السياسية تُمكن المواطنين من حل الكثير من الصراعات السياسية والمشكلات المجتمعية على حد السواء			
6	أعضاء المنظمة لا يهتمون بقراءة الكتب والجرائد السياسية ومتابعة النشرات الإخبارية والقضايا السياسية			
7	تؤكد المنظمة على أن التنشئة السياسية الج يدة تجعل المواطن يتقبل الآراء السياسية المخالفة لرأيه وتوجهاته			
8	تسعى المنظمة للتأثير في الرأي العام بتبني أفكار حزب سياسي معين			
9	التعاون بين منظمتكم والمؤسسات التعليمية المختلفة في إقامة الاحتفالات بالمناسبات الوطنية مجرد تضييع للوقت لا يجدي نفعاً			
10	الشباب المثقف سياسياً له دور فعال في الحراك الشعبي نحو القضايا السياسية أكثر من غيره			
	ثانياً: بُعد الوعي السياسي	**أوافق**	**أوافق لحد ما**	**لا أوافق**
11	تسعى المنظمة لترسيخ ونشر مفهوم دولة المؤسسات وقيم الديمقراطية والحريات المدنية لدى المواطن			
12	أن الانتخابات هي الوسيلة الوحيدة للتداول السلمي على السلطة			
13	الأزمة السياسية التي تعيشها البلاد حالياً تعود أسبابها في الأصل للصراعات القبلية			
14	المجالس المحلية نجحت في تحقيق الأهداف المرجوة منها على كافة المستويات وخاصة السياسي منها			
15	تدعم منظمتكم حزب سياسي معين ليصعد للسلطة			
16	ترى منظمتكم أن كافة الجهات السياسية المعنية بصنع القرار قد فشلت في القيام بمهامها التشريعية والتنفيذية			
17	لا ترى منظمتكم أن نفوذ القبيلة في الوقت الحالي أقوى من نفوذ الدولة			
18	إقامة الأحزاب السياسية قبل إقا مة دستور للبلاد بمثابة جريمة سياسية أو قفز على السلطة			
19	تعمل المنظمة على أن يكفل الدستور حقوق وحريات المواطنين بشكل متساوي لكافة الشرائح الاجتماعية			
20	أن الديمقراطية لا تتفق مع العادات والتقاليد السائدة في مجتمعنا حالياً			
	ثالثاً: بُعد المشاركة السياسية			
21	نشاط منظمات المجتمع المدني لا يؤثر ولا يجدي نفعاً على الصعيد السياسي			
22	تبتعد منظمتكم عن المشاركة في الاحتجاجات والاعتصامات خوفاً من تأزم الوضع السياسي			
23	لا تهتم منظمتكم بعقد ندوات وجلسات حوارية بين أعضائها لمناقشة الأحداث والتطورات السياسية			

24	القيم الثقافية والاجتماعية السائدة بالمجتمع لا تؤثر أطلاقاً في عملية المشاركة السياسية للمواطنين			
25	تسعى منظمتكم لتوضيح أهمية المشاركة السياسية للمواطنين كأهم السُبل للقضاء على الفساد السياسي			
26	التنافس بين منظمات المجتمع المدني يشك ل حافزاً لمنظمتكم للاهتمام بالقضايا السياسية			
27	لا يشكل التعصب القبلي والجهوي عائقاً أمام منظمتكم في سعيها للقيام بمناشط لنشر ثقافة المشاركة والتوعية السياسية			
28	من أسباب الأزمة السياسية الراهنة ضعف المشاركة السياسية من قبل عامة الشعب			
29	تهتم المنظمة بالتشجيع على المشاركة السياسية للمواطنين لتجنب الصراعات			
30	المسؤولية الاجتماعية والواجب الوطني يدفعان منظمتكم للمشاركة في الحراك الشعبي المناهض لبعض القرارات السياسية			

شكراً على حُسن تعاونكم

ABSTRACT

The subject of study was limited to : " The realities of civil Societies orgnisations and their contribution in the political development of the Society " , a field study of the civil society organisations working in the developmental , awareness and legal field in the city of Benghazi .

The subject was chosen based on both the direct observation and the review of previous studies ; since civil societies are considered to be one of the instruments of advancing societies and the most prominent aspects of democracy in them .

This study aimed at identifying the reality of these organisations , what they possess of capabilities and what obstacles they face . Also pointing out their role in the development of Society ; especially in the political aspect .

The special terms used in the study were explained ; those related to organisations , civil Society and political development . They were explained theoretically and practically . It was also explained how these terms and measurement Concepts were adapted .

The study was initiated by various queries which were :-

Which organisations were spread most . (Development ; awareness . or legal organisations) , of the civil society in the study population ; Are the work and activities of civil Societies affected by the variables and political events ; what are the financing sources of the projects and activities of the civil society organisations in the population study . Also , how do these organisations , of population study , evaluate the laws and legislations under which operate .

What are the main obstacles facing civil societies that limit their effectiveness . In which aspect , of political development , the contribution of these organisations is apparent .

The study population included (135) organisations and were classified according to their practiced activity .

The comprehensive survey included these in the legal , awareness and developmental fields . An interview form for collecting data was used . The interviews were carried out either with the chairman of each organization , a board member or the executive manager , in order to obtain accurate information about the organization . The validity of the tool used was confirmed by presenting

it to a group of judges . As for the standardization of the measure , it was confirmed by using " Krumback alfa " factor where its value was (0.94) giving confidence in the measure .

The programme of statistical analysis , SPSS , was used in entering data and analyzing them . The study concluded that the organisations suffer institutional weakness as they lack human , financial and technological capabilities . Also their effectiveness are reduced due to centralization of authority as opposed to decentralization . Their performance in the political side is also lacking due to the weakness of professional experience . All these factors made them limit their participations to the periods of popular enthusiasm to keep up with the political events without developing and employing this participation in other areas .

The realities of civil Societies organisations and their contribution in the Political development Society

Complete Social Survey of civil societies organisations

In the city of Benghazi .

By

Warda Ahmed Mohamed Abdel Salam

Supervisor
Omar Akir Abdel Nabi

This Thesis was submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for Master's Degree of Science in Department of Sociology

University of Benghazi

(2017)